

المقدمة

تمهيد:

يعتبر المال من الموارد الأساسية و الضرورية في تشكيل و نمو المؤسسات الاستثمارية بشكل خاص ، حيث يعتبر المال عصب الحياة لأي مشروع استثماري باعتباره المحرك الأساسي للوظائف والمهم داخل المؤسسة ، ولهذا لا بد من توفره بالوقت والقدر المناسبين ، حيث يجب على أي مؤسسة استثمارية ، ومن اهم وظائف الإدارة المالية لديها ، وظيفة التخطيط المالي ، والتي من مهامها تحديد كمية الأموال التي تحتاجها بالوقت المناسب، والسعي وراء الحصول على هذه الأموال من افضل المصادر ، حيث إن مصادر الأموال بالنسبة للمؤسسات الاستثمارية مختلفة باختلاف إمكانياتها وسياساتها والنشاطات التي تقوم بها .

ان سعي المشروعات الاستثمارية إلى زيادة طاقتها الإنتاجية ، سواء من خلال فتح مشروعات او فتح خطوط إنتاج أخرى ، يحتم عليها التعامل مع المؤسسات المالية بكافة أشكالها سواء كانت بنوك تجارية تقليدية او من خلال التعامل مع البنوك الإسلامية التي تقدم التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية . حيث تقوم البنوك بتقديم دورا حيويا في الاقتصاد المحلي من خلال الدور المزدوج الذي تلعبه من تجميع للمدخرات وقبولها في صورة ودائع لأجل مختلفة او أوعية ادخارية متنوعة من جهة ، ومن جهة أخرى قيام البنوك بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع و المدخرات في صورة تسهيلات ائتمانية وقروض أو مرابحات تستفيد منها جميع قطاعات الاقتصاد القومي لتمويل عملياتها المتعددة ، والمتتبع للآثار التي يفرزها منح التمويل المصرفي على اختلاف أشكاله على جميع قطاعات الاقتصاد القومي يجد أن هذه الآثار متشابكة ومتداخلة بدرجة بالغة التعقيد ، ولها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالادخار و الاستثمار والعمالة والتضخم و الصادرات والواردات .

و المشروعات الاستثمارية تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتزدهر حيث إنها تشكل ركيزة أساسية في البناء الاقتصادي الفلسطيني، والتخفيف من ما يعانيه من حصار واغلاق إسرائيلي ، ومواجهة التضخم المتزايد الناتج عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي ، والخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ، والحد من المشكلات الاقتصادية من تضخم وتبعية اقتصادية (لإسرائيل) . وعليه فإن أي رجل أعمال صاحب مشروع استثماري يسعى إلى أن ينمي ويطور مجال أعماله ، عليه ان يتخذ القرارات التمويلية المناسبة، اخذاً بعين الاعتبار تكلفة الأموال ، بحيث يتم اختيار مصدر التمويل المناسب التي من شأنها تقليل تكلفة الإنتاج .

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية التمويل بشقية التقليدي والإسلامي بشكل أساسي و ذلك من خلال

نقطتين أساسيتين:

الأهمية العلمية :

1. ترجع أهمية الدراسة العلمية من كونها من الدراسات التي تركز في محتواها على دراسة التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، و أثره على الاستثمار، وذلك بالمقارنة بين الأسلوبين، من حيث مساهمة كل منهما في التمويل ، وكذلك تحليل للمخاطر التي تواجه هذه المصارف وحساب تكلفة التمويل بالنسبة للمستثمرين .

2. يوضح البحث دراسة مقارنة لمدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الأفضل بالنسبة لهم .

3. اثراء المكتبة العربية بالمراجع والكتب التي تبحث في موضوعي التمويل المقارن .

4. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تناولت آراء المستثمرين في فلسطين حول الأسلوب

الأفضل لهم ، لأن المستثمر هو محور العملية التمويلية .

الأهمية العملية :

1. يوضح البحث الفرق بين المخاطر و التكلفة بالنسبة للتمويل التقليدي و التمويل الإسلامي.

2. يركز البحث على تقديم اطروحات حول تقديم نموذج تطوير صيغ التمويل الإسلامي.

3. يوضح البحث أهمية التمويل النقدي في المجتمع الإسلامي.

4. حساب تكلفة التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي من وجهة نظر المستثمرين

5. يوضح البحث حجم التحديات التي تواجه التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي، واثّر ذلك

على الاستثمار.

6. من الممكن ان يكون البحث منطلقا لاستراتيجيات التمويل في المستقبل في الدول العربية

والإسلامية. هذا بالإضافة إلى أهمية وضع رؤية مستقبلية للمستثمرين في فلسطين حول

الأسلوب الأمثل والطريقة المثلى للتمويل وتعزيز هذا التمويل بهدف الارتقاء بالاقتصاد ،

وتحريك قطاعات الإنتاج المختلفة

مشكلة البحث

شكلت البنوك نواة النظام المصرفي الفلسطيني ، وأخذت على عاتقها تمويل المشروعات

الاستثمارية ،على اعتبار ان قطاع غزة يفتقر الى المؤسسات المالية التي تعمل على ذلك ، حيث

يفترض أن تؤدي هذه البنوك جميعها دورا هاما في تمويل المشاريع الاستثمارية ، و تستقدم الأفكار

الريادية عند كثير من رجال الأعمال الذي حال بينهم وبين الاستثمار الحصول على المال اللازم

لإعمالهم ، هذا من جانب أما من جانب آخر هو المستثمر، هل هذه المؤسسات المالية تبنت هذا

المستثمر ووفرت له البيئة المناسبة للاستثمار جعلته يتشجع للتعامل معها ، وجعلت فيما بينها منافسة حقيقية لكي يقارن في الحصول على التمويل ألائم بأقل التكاليف الممكنة ، و أكثرها ملائمة له. حيث وجد ان من المستثمرين من يرغب في تمويل مشروعة باستخدام صيغ التمويل الإسلامي في حين يرى آخرون انه لا يوجد اختلاف بين التمويل التقليدي بفائدة ربويه وطرق التمويل الإسلامي سواء من ناحية شرعية أو من ناحية فائدة ومدى مقدرة أي منهما على تلبية الاحتياجات المالية الاستثمارية له، وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أسلوب التمويل الأمثل الذي يحقق أقل تكلفة وأكثر ملائمة للمستثمر وما مدى تأثير ذلك على الاستثمار ؟

تساؤلات البحث :

تم صياغة مجموعة من التساؤلات كانت على النحو الآتي:

- 1- ما اثر أساليب التمويل التقليدية و الإسلامية في درجة اداء الاستثمار في فلسطين ؟
- 2- ما مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي و اثر ذلك على الاستثمار ؟
- 3 - ما أهم التحديات التي تواجه التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي وتأثير ذلك على الاستثمار ؟
- 4 - ما مدى تأثير السياسة العامة للبنوك التقليدية و الإسلامية على التسهيلات الائتمانية المقدمة للمستثمرين ؟

أهداف البحث:

هناك عدة أهداف لهذا البحث يمكن أن نجلها في النقاط الآتية :

1. يهدف البحث الى معرفة دور كل من التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي في الاستثمار في فلسطين .

2. يهدف البحث الى معرفة مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي او التمويل الإسلامي.

3. يهدف البحث الى اجراء مقارنة بين التحديات التي تواجه التمويل التقليدي والتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي.

4. يهدف البحث الى معرفة دور و تأثير السياسات العامة للمصارف التقليدية و الإسلامية على التسهيلات الائتمانية المقدمة للمستثمرين.

فرضيات البحث:

الفرضية الاولى :

يؤثر التمويل التقليدي بدرجة أكبر من التمويل الإسلامي في درجة الاستثمار عند مستوى دلالة

$$\alpha = 0.05$$

الفرضية الثانية:

هناك رغبة لدى المستثمرين للتعامل مع التمويل التقليدي أكبر من رغبتهم في التعامل مع التمويل

الإسلامي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية الثالثة:

التحديات التي تواجه التمويل التقليدي أكبر من التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي عند

$$\alpha = 0.05 \text{ مستوى دلالة}$$

الفرضية الرابعة:

السياسات الائتمانية التي تقدمها البنوك التقليدية لها تأثير افضل على التسهيلات الائتمانية من

$$\alpha = 0.05 \text{ مستوى دلالة عند مستوي دلالة}$$

منهجية البحث:

لتحقيق اهداف الدراسة اتبع الباحث المناهج التالية : المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل التقليدي و التمويل الإسلامي التي تمت في مجال البحث ، و المنهج الاستنباطي في صياغة الفرضيات و كيفية معالجة المشكلة ، والمنهج الاستقرائي في اختبار الفرضيات و المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية و تحليل نتائجها. كما أن هذه الدراسة اعتمدت في جمع البيانات على استخدام الأسلوب الميداني بواسطة الاستبانة وتحليلها لاختبار صحة فرضيات الدراسة، بالإضافة إلى إجراء العديد من المقابلات الشخصية .

مصادر المعلومات:

أ. المصادر الثانوية: استعان الباحث بالمصادر والمراجع العلمية المتمثلة في الكتب والمجلات والدوريات والرسائل الجامعية وغيرها للحصول على المادة الجاهزة لأدبيات الدراسة والمتوفرة لبناء الإطار النظري بالإضافة إلى الأطلس الإلكتروني.

ب. المصادر الأولية : عمد الباحث الى استخدام أداة الاستبيان للحصول على المادة الأولية ، إلى جانب إجراء بعض المقابلات الشخصية في البنوك التقليدية والإسلامية وكذلك المستثمرين وأصحاب المشاريع .

حدود البحث :

- أ. الحد الزمني : الفترة من 2010 م حتى 2015 م .
ب. الحد المكاني : - (اراء أصحاب و مدراء المشروعات الاستثمارية في قطاع غزة)
- (البنوك التقليدية والإسلامية)

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من قسمين رئيسين ، حيث يشمل القسم الاول: الشركات المساهمة الخاصة المحدودة في قطاع غزة والتي غالبا ما تتعامل في تمويل أنشطتها التجارية مع المصارف بشكل عام ، والذي يبلغ عددها حوالي (150) شركة مساهمة خاصة ، ويعتبر هذا العدد ليس هو العدد الحقيقي للشركات المساهمة الخاصة في قطاع غزة ولكن العدد اكبر من ذلك ، ونتيجة للحصار و الاغلاقات المتكررة وعدم وجود مواد خام أدى ذلك إلى ضعف الاستثمار و توقفت الكثير من الشركات في ممارسة أعمالها الإنتاجية .

أما القسم الثاني من الاستبيان فيشمل : البنوك العاملة في قطاع غزة و التي تضم عشرة مصارف تقليدية و أربع مصارف إسلامية والتي تتناول السياسات العامة للبنوك فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية في هذه البنوك سواء بنوك تقليدية او إسلامية .

عينة الدراسة :

بلغت عينة الدراسة حسب قانون معادلة ستيفن ثامبسون للعينة فيما يتعلق بالاستبيان الخاص

بالمستثمرين حوالي (108) استبانة ، وذلك من خلال الآتي.

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p) \right]}$$

حيث ان :

N: حجم المجتمع

P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50

d : نسبة الخطأ وتساوي 0.05

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96

و بالتالي يصبح حجم العينة :-

$$n = \frac{150 * 0.50(1 - 0.50)}{\left\{ \left[150 - 1 * \left(\frac{0.05^2}{1.96^2} \right) \right] + 0.50(1 - .50) \right\}} = 108$$

اما فيما يتعلق بالقسم الثاني وهو مجتمع صغير يتكون من عشرة مصارف تقليدية واربع مصارف

إسلامية فقد تم دراسة كافة أفراد المجتمع بطريقة المسح الشامل .

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب

الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Package for**

Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل

البيانات:

1- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي

- 2- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة
- 3- المتوسط الحسابي **Mean** وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية
- 4- تم استخدام الانحراف المعياري (**Standard Deviation**) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة)
- 5- اختبار ألفا كرونباخ (**Cranach's Alpha**) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
- 6- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق العبارات
- 7- معادلة سبيرمان براون (**Spearman-Brown Coefficient**) للثبات .
- 8- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (**1-**)
- (Sample Kolmogorov-Smirnov)**
- 9- اختبار t لمتوسط عينة واحدة **One sample T test** ، لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3"
- 10- اختبار t للفرق بين متوسط عينتين مستقلتين **Independent samples T test** .
- 11- تحليل التباين الأحادي **One Way ANOVA** ، للفرق بين ثلاث متوسطات فأكثر
- 12- اختبار شفيه للفرق المتعددة بين المتوسطات .
- 13- تحليل الانحدار الخطي المتعدد **Multiple linear Regression Analysis**: استخدم لقياس اثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع واحد .

14- معامل التحديد: **Coefficient of Determination R^2** ، وهو عبارة عن مربع معامل الارتباط ، وهدف لقياس نسبة التغير في المتغير التابع (Y) نتيجة التغير الحاصل في المتغير المستقل (X).

هيكل الدراسة

يقع هذا البحث في ثلاث فصول بالإضافة الى المقدمة والخاتمة ، حيث اشتملت المقدمة على بيان أهمية الدراسة وتحديد المشكلة بالإضافة الى تحديد الأهداف وصياغة الفرضيات و المنهجية المتبعة في الدراسة و عرض للدراسات السابقة ، واهم ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، اما الفصل الأول فخصص للتمويل التقليدي و التمويل الإسلامي و الاستثمار من حيث المفهوم و المخاطر و التكلفة و علاقة التمويل بالاستثمار ، اما الفصل الثاني فتناول سمات الاقتصاد الفلسطيني و تناول ثلاث مباحث اساسية : تناول المبحث الأول سمات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2015م، والمبحث الثاني اثر الحصار الإسرائيلي و الانقسام الفلسطيني على التمويل و الاستثمار ، و المبحث الثالث دور البنوك الفلسطينية في التمويل . اما الفصل الثالث فقد تناول الدراسة الميدانية و قد اشتملت على مبحثين حيث تناول المبحث الأول على وصف عينة الدراسة ، و المبحث الثاني تناول اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج. واخيرا تناول البحث اهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة .

الدراسات السابقة:

من خلال البحث و الاطلاع الذي أجراه الباحث ، تم الاطلاع على الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي ، سواء بشكل مباشر او غير مباشر ، كما تم الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث و التي تتقارب او تتقاطع مع موضوع

الدراسة في بعض جوانبها، وتبين ان هناك كثير من الأبحاث و الدراسات على مختلف المستويات قد تطرقت الى موضوع التمويل الإسلامي سواء من حيث الوصف او التحليل، ولكن الدراسات التي تناولت موضوع التمويل الإسلامي و التقليدي تكاد لا تذكر حسب إمكانيات الباحث في الاطلاع على منشورات مراكز الأبحاث والنتائج الأكاديمية للجامعات العربية و المواقع الالكترونية، وفيما يلي ملخص للدراسات السابقة و التي رجع إليها الباحث في هذا المجال.

1- دراسة حسني عبد العزيز يحيى - أطروحة دكتوراه -2009م⁽¹⁾

تناولت الدراسة مفهوم رأس المال العامل في الفكر الاقتصادي و الفكر المالي والفكر الإسلامي، وسياسات إدارة رأس المال العامل، وطرق التمويل في النظامين التقليدي و الإسلامي، حيث بينت الدراسة الفرق بين أدوات التمويل التقليدية التي تقوم على ساس عقود الدين وبين الأدوات الإسلامية التي تقوم على عقود البيع و عقود المشاركة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، اما في الجانب الإحصائي فقد تم اختبار العلاقة بين حجم التمويل في رأس المال العامل و عدد من العوامل، أهمها طبيعة العقد المستخدم للتمويل، وطبيعة نشاط المؤسسة، وربحية المصرف، وحجم ودائعه، و من اهم نتائج الدراسة عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة بين حجم تمويل رأس المال العامل و العوامل المدروسة، وختاماً قدمت الدراسة مقترحات لتطبيق صيغ المطلب الشرعي أولاً ومطلب شكل التمويل النقدي ثانياً، حيث اقترحت الدراسة تفعيل استخدام عقدي السلم و الاستصناع، وكما اقترحت الدراسة أسلوب التمويل عن طريق رأس المال المتغير و صكوك المضاربة لتوفير التمويل المطلوب بصورته النقدية.

(1) - حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية في رأس المال العامل، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، الأردن، عمان 2005م.

2- دراسة أبو بكر هاشم أبو بكر أبو النيل - أطروحة دكتوراه-2013م⁽¹⁾

هدفت الدراسة الى البحث في الأسس و الأسباب الاقتصادية لتحريم الفوائد المصرفية مثل الربا و إبراز الدور الاقتصادي لصيغ التمويل الإسلامي التتموي مثل المضاربات واثبات فوائدها و دورها في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، وقد اشتملت الدراسة على دراسة عدة مباحث وهي دراسة التحليل الاقتصادي للفائدة المصرفية ثم دراسة المضاربات الشرعية و الدور التتموي لصيغ المرابحة كما تناولت الدراسة مخاطر التمويل الإسلامي و الدراسة المالية للمصارف الإسلامية . و استخدم الباحث عدة مناهج أساسية ،وهي المنهج الاستنباطي و المنهج الاستقرائي و المنهج التاريخي والمنهج المقارن ولكن غلب على البحث استخدام الباحث للمنهج الاستقرائي .وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي تمثلت في علل تحريم الربا في علتين أساسيتين وهما تحقيق العدالة الاقتصادية و البعد عن الظلم الاقتصادي ، وان أساس التنمية البشرية والاقتصادية تضافر عنصرى العمل و المال أي اتحاد عناصر الإنتاج معا ، كما نتج عن الدراسة إعداد خطة علمية توضح الربا والفائدة وعلاقتها الوثيقة ،كما أوصت الدراسة بضمان المصرف لأموال المضاربات المشتركة في حدود .

3- دراسة محمد مصطفى غانم - رسالة ماجستير 2010م.⁽²⁾

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين و اهمم المعوقات التي تحول دون انتشاره بما يتناسب مع حجم الطلب عليه . ومن اجل ذلك استخدم الباحث المنهج

(1) - أبو بكر هاشم أبو بكر أبو النيل ، المضاربات الشرعية في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية ،بالتطبيق على المملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الأمريكية المفتوحة ،2013م.

(2) - محمد مصطفى غانم ، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطويره في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية غزة ،2010 .

الوصفي التحليلي وتصميم استبانة خصيصا لخدمة أهداف الدراسة ، متبعا أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة والمتمثل في المدراء وموظفي الإقراض والذي يبلغ عددهم 90 موظفا . و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها ، ان محفظة التمويل الإسلامي لمؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين تشكل ما نسبته 15% من مجموع المحفظة ، بتاريخ 31 ديسمبر 2009. وقد أوصت الدراسة إلى ان تعمل مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين على تطبيق التمويل الإسلامي وذلك بفتح نوافذ تمويل إسلامية جديدة أو تطوير أدائها بشكل كامل.

4- دراسة محمود أنور الردايدة - رسالة ماجستير 2012م⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى تبيان اثر التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي على أداء الشركات الصناعية الأردنية خلال الفترة الزمنية (2001-2010)، وذلك بالمقارنة فيما بينهم حيث استخدمت الدراسة النسب المالية التي من شأنها قياس اثر التمويل الإسلامي و التقليدي على أداء الشركات المأخوذة من عينة الدراسة ،كما اعتمدت الدراسة على بعض الأساليب الإحصائية للتحقق ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين كل نوع من أنواع التمويل الذي تستخدمه الشركات الصناعية على أدائها . وأشارت النتائج إلى تحقيق الشركات التي تتبع نظام التمويل الإسلامي تفوقا و واضحا لمجموعة نسب الربحية ما عدا نسبة العائد على حقوق الملكية ، واوصت الدراسة بزيادة دور التمويل الإسلامي في المحافظ المحلية والدولية من خلال عقد المؤتمرات العلمية و الاتفاقيات المالية الدولية.

(1) - محمود أنور الردايدة، اثر التمويل الاسلامي و التمويل التقليدي على اداء الشركات ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الاردن ، 2012م

5- دراسة عادل بن عبد الرحمن بن احمد بو قري - أطروحة دكتوراه 2005م. (1)

هدفت الدراسة إلى تبيان مخاطر صيغ التمويل التجارية و الإسلامية في البنوك السعودية ، حيث تناولت الدراسة موضوعات الاقتصاد الإسلامي وكيفية معالجة المخاطر واعتمدت على الدراسة التطبيقية التي تناولت موضوعات الخصائص الكمية لصيغ التمويل الإسلامية . ومن ابرز نتائج الدراسة هو اعتماد المصارف الإسلامية على التمويل على المشاركة في الربح والخسارة وضرورة عمل هذه المصارف بالمعايير الدولية و لن يكون صعبا عليها الالتزام بقرارات لجنة بازل (2) ، كما أوصت الدراسة أن تتجه المصارف الإسلامية إلى تدريب العاملين لديها على صيغ التمويل الإسلامية و أسس التعامل المصرفي الإسلامي و التوجه باستبدال الدين بالاستثمار .

6- دراسة الياس عبد الله سليمان أبو الهيجا - أطروحة دكتوراه 2007م. (2)

هدفت الدراسة الى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية في تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في الواقع العملي ، وفي تطوير آليات تساعد عند استخدامها في زيادة التمويل بالمشاركة ، وكذلك هدفت على العمل على الحد من المعوقات و المخاطر التي تقابل ذلك ، ومن اجل ذلك تناولت الدراسة الموضوعات النظرية بدأً من التعريف و المعوقات لصيغ التمويل بالمشاركة وكذلك تناولت تطوير آليات لعلاج معوقات صيغ التمويل بالمشاركة . وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها ، ان التمويل بالمشاركة يعد من أهم أنواع التمويل الأخرى مع الأخذ بالاعتبار توجه التمويل إلى المشاريع ذات الأجل الطويل . كما أوصت الدراسة إلى تبني آليات تساعد على زيادة

(1) - عادل بن عبد الرحمن بن احمد بو قري ،مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية ، أطروحة دكتوراه جامعة ام القرى ،المملكة العربية السعودية ،2005م.

(2)-دراسة الياس عبد الله سليمان أبو الهيجا ، تطوير اليات التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية ، دراسة حالة الاردن ، أطروحة دكتوراه ،جامعة اليرموك ، الاردن ، 2007م.

التمويل بصيغ المشاركة من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية و إنشاء صندوق للتمويل الاستثماري وتعيد النظرة السلبية عن عمل المصارف الإسلامية.

7 - دراسة موسى مبارك خالد - رسالة ماجستير 2013م⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة الى البحث في الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية و البحث في الحاجة الماسة إلى إصلاح جذري للنظام المالي التقليدي ، وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتطرح البديل الإسلامي الذي يمكن ان يكون أساسا لهذا الإصلاح ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كثير من الخبراء الاقتصاديين الغربيين الذين وجدوا ان التمويل الإسلامي يعتبر احد الحلول الممكنة في سبيل تقادي الأزمات المالية . ومن اهم توصيات الدراسة قدرة التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي من خلال مميزاته التي ينفرد بها عن التمويل التقليدي و ذلك بالحد من التضخم و تقلبات الأسعار .

8- دراسة سعد عبد الله احمد قاسم, رسالة دكتوراه 2013م⁽²⁾

تناول البحث بالدراسة والتحليل دور البنوك الإسلامية في جذب المدخرات واستثمارها - دراسة تطبيقية على اليمن - لذا فقد ركزت الدراسة في مضمونها على ثلاثة أبعاد رئيسية تتمحور في البعد الشرعي والبعد المصرفي الاقتصادي، والبعد العملي التطبيقي، ، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن في دراسة القوائم المالية والتقارير الدورية للبنوك الإسلامية، كما تم استخدام الدراسة الميدانية لشريحة من عملاء البنوك الإسلامية اليمنية، من خلال تصميم استبانة لجمع البيانات والمتغيرات المتعلقة بالموضوع، وقد تم معالجة تلك البيانات والتأكد من صحتها عن

⁽¹⁾ - موسى مبارك خالد ،صيغ التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية ، رسالة ماجستير، جامعة 20 اوت 1955 ، الجزائر ، 2013

⁽²⁾ - سعد عبد الله احمد قاسم, دور المصارف الإسلامية في جذب المدخرات واستثمارها- دراسة تطبيقية على اليمن ، رسالة دكتوراه , الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، 2013

طريق البرنامج الإحصائي SPSS، وقد توصلت الدراسة في إطارها النظري: إلى أن الادخار مطلوب شرعاً من الفرد، ومن الدولة، كما أن الاستثمار واجب كفاي يتطلب من الأمة القيام به، وأن البنوك الإسلامية تقوم به نيابة عن الأمة، ويمكنها استخدام عدد من الوسائل والآليات في تعبئة الموارد المالية، وقد صاغت الدراسة أهم الأسس والمرتكزات والضوابط التي ينبغي أن تلتزم بها البنوك الإسلامية في ممارستها لعملياتها الاستثمارية، وفي الإطار العملي: توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية لهيئة جملةً كان لها دوراً ريادياً، ومتميزاً في قدرتها على تعبئة المدخرات تفوق البنوك التقليدية اليمينية، وأنها تمكنت إلى حد ما من توجيه المدخرات وتوظيفها التوظيف الأمثل في المجالات الاقتصادية المختلفة، بواسطة عدد من الصيغ الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى وضع إطار عملي تطبيقي غير مسبوقٍ إليه في الاداء المصرفي اليمني لأهم العوامل المؤثرة على البنوك الإسلامية في القيام بدورها لجذب وتوظيف المدخرات يمكن الاسترشاد به، كما أوصت الدراسة إلى صياغة رؤية مستقبلية إستراتيجية تحقق مصلحة البنوك الإسلامية إذا ما أurdات التطور والنجاح في مسيرتها المصرفية، وتضمنت الدراسة نتائج وتوصيات أخرى.

9-دراسة صالح، أ.د. صالح و غربي، د عبد الحليم : ورقة علمية 2009م .⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى توضيح كفاءة التمويل الإسلامي المرتبطة بتنوع الصيغ و تعدد أساليب التمويل بصورة تسهم في تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسسات أو الأفراد (العجز) بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها ، كما أبرزت الدراسة كفاءة التمويل الإسلامي المتعلقة باحتواء الأزمات و التقلبات الدورية ، وكفاءته المتعلقة بتكامل أشكاله و صيغته و أساليبه .وقد

(1) - صالح، أ.د. صالح و غربي، د عبد الحليم ،كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات و التقلبات الدورية ، دراسة بحثية ، جامعة فرحات عباس - سطيف ، الجزائر 2009م .

تناولت الدراسة بالتحليل الاقتصادي و الإطار النظري موضوعات إشكالية ضعف الكفاءة الاقتصادية لنظام التمويل التقليدي و أثارة السلبية وكذلك الكفاءة التمويلية المرتبطة بتنوع الصيغ و تعدد أساليب التمويل الإسلامي ، وكذلك تناولت الدراسة تقدير الكفاءة التطبيقية المتوقعة لصيغ أساليب التمويل الإسلامي . وخلصت الدراسة انه يتعين على الصناعة المالية الإسلامية ان تحرص على ابتكار منتجات وأدوات مالية تجسد مذهبية و خصوصية الاقتصاد الإسلامي ، وتتفاعل مع المستجدات المصرفية و المالية في إطار الضوابط الشرعية و الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الحقيقي بما يسمح ليتطور هرم التوازن الاقتصادي للتمويل الإسلامي .

10- دراسة الفليت - رسالة ماجستير 2004م .⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى تحديد اثر التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات المختلفة بالإضافة إلى التعرف على واقع البنوك العاملة وما اهم المشكلات التي تقف أمام تقدمها في التنمية الاقتصادية . و استخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الى الوصول لنتائج الدراسة من خلال الاستعانة بتوزيع استبانتين أحدهما وزعت على موظفي التسهيلات الائتمانية و الأخرى وزعت على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة . وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها : ان البنوك العاملة في فلسطين لديها الرغبة في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية كما ان هناك اهتمام من البنوك بالضمانات التي يقدمها العميل كشرط أساسي لقبول طلبه و أكدت الدراسة أن البنوك لم تصل الى الحد الأدنى لنسبة التسهيلات على الودائع الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية و كذلك استحواذ قطاع التجارة الخارجية

(1) - الفليت ، خلود عطية ، اثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة - دراسة تطبيقية على المصارف في فلسطين ،رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2004م.

على معظم التسهيلات الائتمانية . و تم تقديم عدد من التوصيات كان أهمها ضرورة تخفيض شروط الاقتراض و كذلك زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمستثمرين .

11-دراسة صبير -رسالة ماجستير -2004م¹

هدفت الدراسة الى اجراء مقارنة بين صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وصيغ التمويل في البنوك التقليدية ، من اجل تقديم البديل الإسلامي عن التمويل القائم على نظام الفائدة . والعمل على تجميع المدخرات و الأموال وتشغيلها وفق احكام الشريعة الإسلامية . و اشتملت الدراسة على عدد من الفرضيات التي تناولت المصارف التقليدية والإسلامية مستخدما المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة تطبيقية عملية لميزانيتي مصرف أبو ظبي الإسلامي و مصرف أبو ظبي الوطني ، و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها ان أساس المعاملات التي تقوم عليها البنوك التقليدية هي معاملات مبنية على الربا ، وانا أساس العمل المصرفي الاسلامي قائم على أساس استثمار الأموال و تميمتها ، اما التوصيات فكانت العمل على توفير الحرية الاقتصادية للمصارف الإسلامية ، وتحقيق التوازن الاقتصادي و الترويج للنظام المصرفي الإسلامي

12-دراسة الأسرج – 2007-رسالة دكتوراه⁽²⁾

هدفت الدراسة الى معرفة دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة تأثير التمويل الإسلامي على هذه المشروعات وقد تناولت الدراسة

¹ - محمد الفاتح عثمان صبير، صيغ التمويل الإسلامي والتقليدي. دراسة مقارنة لمصرفي أبو ظبي الإسلامي و أبو ظبي الوطني في دولة الامارات . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .2004. الخرطوم . السودان

² - الاسرج، حسين عبد المطلب. دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية .2007م. بني ملال. المغرب

عرض لاهم صيغ ومزايا التمويل الاسلامي ومدى القدرة على تطبيقه ، و التعرض لاهم معوقاته و قد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، و توصلت الدراسة الى أهمية صيغ التمويل الإسلامي في قدرتها على تحقيق العدالة بين طرفي المعادلة و كذلك ضرورة استخدام التمويل في مشروعات تنمية حقيقية تفيد المجتمع ، واوصت الدراسة على الربط بين الأرصدة المالية والارصدة الحقيقية .

13-دراسة النتيفة، رسالة دكتوراه 2014م.(1)

هدفت الدراسة الى البحث في التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية و اثرة في الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، متتبعتا دراسة التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية المتمثلة في (المشاركة والمضاربة و السلم و القرض الحسن)واثرة في الأداء المالي متمثل في (الأرباح و السيولة ،ودائع العملاء ، حقوق الملكية) للمصارف الإسلامية فالبنوك التقليدية تمنح قروض نقدية للمتعاملين معها وهذا يلبي احتياجات المتعاملين الذين يحتاجون الى النقد السائل ، اما المصارف الإسلامية من الناحية النظرية لديها العديد من الصيغ للتمويل النقدي والعيني ولكنها لا تلبي احتياجات العملاء ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها عدم وجود علاقة بين التمويل النقدي وكل من الأرباح والسيولة ، اما بالنسبة لودائع العملاء وحقوق الملكية ،فانة توجد علاقة قوية بينهما وبين التمويل النقدي ، واهم ما توصلت اليه الدراسة:

¹ - النتيفة ، امانى إبراهيم محمد . التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية واثرة في الأداء المالي للمصارف - دراسة حالة مصرفين سودانيين 2003-2012م.رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم. السودان، 2014م.

ضرورة تفعيل التمويل النقدي باستخدام الصيغ سالفة الذكر ورفع نسبتها في التمويل لما لها من دور إيجابي على الأداء .

التعقيب على الدراسات السابقة

عند اختياري لهذا الموضوع وددت ان يكون موضوعا مختلفا في مضمونة عن الموضوعات و الدراسات السابقة و التي استطعت الاطلاع عليها قدر المستطاع.

لقد تناولت الدراسات السابقة في معظمها التمويل الإسلامي بشكل خاص من حيث التمويل و مخاطرة وصيغة ولم تتطرق الى دراسة مقارنة بين التمويل الاسلامي و التمويل التقليدي الا دراسة واحدة هي دراسة الردايدة و لكن بشكل مختلف عن هذه الدراسة. والتي سوف نتطرق الى تفاصيلها لاحقا .

لقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة كل من حسن عبد العزيز يحيى 2009م ، في أهمية التمويل عن طريق رأس المال المتغير و صكوك المضاربة لتوفير التمويل المطلوب . ودراسة أبو بكر هاشم أبو النيل 2013م في بيان أهمية تحريم الفائدة الربوية و ضمان المصرف لأموال المضاربات، و دراسة محمد غانم 2010م في تطوير أداء التمويل الإسلامي و انخفاض المعرفة لدى المستثمرين في التعامل مع التمويل الإسلامي، ودراسة الردايدة 2012م، في دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي، ودراسة عادل بوقري 2005م ، في ضرورة تدريب العاملين لدى المصارف على صيغ التمويل الإسلامي و عقد الندوات و دورات تدريبية و مؤتمرات تعريفية للمستثمرين، ودراسة الياس أبو الهيجا 2007م ، في أهمية التمويل بالمشاركة و إعادة النظرة السلبية عن التمويل الإسلامي ، ودراسة موسى خالد 2013 في قدرة التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي والابتعاد عن الازمات المالية ، و دراسة سعد عبدالله 2013م في ان

البنوك الإسلامية لها دورا رياديا في قدرتها على تعبئة المدخرات تفوق البنوك التقليدية ، و كذلك دراسة الفليت 2004م في شرط الضمانات البنكية في حالة طلب التسهيلات الائتمانية .و دراسة صبير ان اساس العمل المصرفي الإسلامي قائم على استثمار الأموال وتميتها .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في انها :-

- 1- تناولت هذه الدراسة على إطار نظري مقارنة يبين مخاطر كل من التمويل التقليدي و مخاطر التمويل الإسلامي من وجهة نظر المصرف ، بخلاف الدراسات السابقة التي لم تتعرض لهذا من قبل .
- 2- تناولت هذه الدراسة على إطار نظري مقارنة يبين تكلفة كل من التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي من وجهة نظر المستثمر ، بخلاف الدراسات السابقة التي لم تتعرض لهذا من قبل .
- 3- عمد الباحث إلى التحقق من آراء المستثمرين حول أساليب التمويل وتأثير ذلك على أداء الاستثمار وذلك بدراسة ميدانية شملت كل قطاع غزة ، حيث لا توجد دراسة من قبل أخذت على عاتقها المقارنة بهذا الشكل .
- 4- أشار الباحث في هذه الدراسة لكلا من (رغبة المستثمرين ، التحديات التي تواجه التمويل ، السياسات الائتمانية) كمتغيرات مستقلة في كل من التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي ، في حين ان الدراسات السابقة لم تسعى إلى توضيح المتغيرات المستقلة في دراستها ، وهو ما يمثل إضافة علمية جديدة .
- 5- قام الباحث بتوظيف الأفكار السابقة في بناء نموذج دراسة ليكون مستقلا ومختلفا عن باقي الدراسات العلمية السابقة ويكون بمثابة تجسيد للفجوة العلمية التي غطاها هذا البحث .

6- قدم الباحث مقترحات لتطوير التمويل الإسلامي الذي يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية دون تحميل المستثمر تكاليف كبيرة تفوق من قدرته ، وتكون منافسة للتمويل التقليدي.

مصطلحات الدراسة

قطاع غزة : هو ذلك الجزء من فلسطين يشكل ما نسبته 1,3% من مساحتها ، له اهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني يقدر عدد سكانه حتى عام 2015م حوالي مليون وتسعمائة الف نسمة ، احتلته اسرائيل عام 1967م ، و انسحبت منه عام 2005 م ، ولا زالت تسيطر على جميع منافذة البرية والبحرية والجوية ، تعرض الى عدة حروب منذ انسحابها منه كان اخرها منتصف عام 2014م . و الذي ادت الى استشهاد اكثر من 2200 شهيد و الاف الجرحى وتدمير الاف المنازل و المصانع.

التمويل التقليدي : هو التمويل الذي تقدمه المصارف التجارية و يتمثل بتقديم مبلغ معين من المال يسترد خلال فترة زمنية معينة مع احتساب فائدة مصرفية لتلك الفترة .

التمويل الاسلامي : هو التمويل الذي تقدمه المصارف و المؤسسات الاسلامية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية و قد يكون بشكل نقدي او غير ذلك من صيغ، بحيث تؤدي الغرض من التمويل التي تسمح بها احكام الشريعة الاسلامية ، بحيث تعمل في الاقتصاد الحقيقي (مبادلة سلعة بسلعة او سلعة بمال)، ويكون التمويل بأحد صيغ التمويل كالمرابحاث و المشاركة الخ .

الائتمان المصرفي: الثقة التي يوليها البنك لعميلة في إتاحتها مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.

الفصل الأول

أنواع التمويل

مقدمة:

يعتبر التمويل من أهم الركائز الرئيسية لأي مشروع سواء كان صناعي أو زراعي أو تجاري أو خدماتي، فالتمويل هو الذي يساعد على إنشاء المشروعات وتوسيع القائم منها ، والاداء المالي ممثلاً في البنوك والمؤسسات المالية المختلفة هو الذي يرفد هذه المشروعات بما تحتاج إليه من أموال، وهو الذي يعمل على تجميع المدخرات المبعثرة هنا وهناك ليقوم بضخها في جسم الاقتصاد المحلي بقطاعاته المختلفة ليعمل على تقويته وتطوره ونموه .

إن إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي يواجهها الاستثمار بشكل عام في أي بلد كان, ون الكيفية أو الطريقة التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه كل مستثمر, وبقدر ما يكون حجم التمويل كبيراً ويحسن استثماره بقدر ما يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدف أي نشاط اقتصادي كبير، ولأجل تلك الأهمية سوف نتناول في هذا الفصل بالإضافة الى مفهوم الاستثمار مفهوم التمويل بشقيه التمويل التقليدي ، و التمويل الإسلامي.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية: -

المبحث الأول: التمويل التقليدي.

المبحث الثاني: التمويل الإسلامي.

المبحث الثالث: الاستثمار

المبحث الأول

التمويل التقليدي

أولاً : مفهوم التمويل:

مقدمة :

شهد نظام التمويل التقليدي تطوراً كبيراً خاصة في القرن العشرين وما بعده مع التقدم التكنولوجي الذي مس كل مناحي الحياة ، و شمل هذا التطور في النظام المالي والأدوات المالية والأساليب المتبعة في كل الأنشطة التمويلية وكذلك في المؤسسات المكونة لهذا النظام و تكاملها وترابطها، حيث يعتبر التمويل المصرفي ذو فاعلية و غاية في الأهمية ، ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية و المؤسسات المالية المصرفية الأخرى .لما له من دور في تحقيق أهدافها والمتمثلة بالأساس بتحقيق الأرباح وبالتالي التطور والازدهار . هذا من وجهة نظر أصحاب البنوك والمؤسسات المالية ، اما من وجهة النظر الأخرى أصحاب المشروعات الاستثمارية ، يعتبر التمويل احد اهم مكونات الاستثمار فهو يعتبر عملية الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة،وفي ذلك يقول "موريس دوب) التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقة القائمة. أما الكاتب (بيش) فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، لدفع وتطوير المشروعات الاستثمارية⁽¹⁾.

(¹) موقع شبكة المحاسبين العرب 2013/4/20م.

تعريف التمويل:

التمويل لغة: يقصد بالتمويل لغة إعطاء المال ، حيث جاء في القاموس المحيط ((مُلِتَ تُمَالٌ وَمُلِتَ وتمولت واستملت))⁽¹⁾: أي كثر مالك ، مُلِّتُهُ (بالضم) أعطيته المال⁽¹⁾ والمقصود هنا بالمال ليس فقط النقود بل هو ما ملكته من كل شيء، فالتمويل قد يكون نقدي وقد يكون عيني .

التمويل اصطلاحا : يقصد بالتمويل اصطلاحا : تحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد طرق الحصول عليها والآلية المثلى لاستخدامها مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بذلك².

المفهوم الإجرائي للتمويل التقليدي :

تختلف التعريفات المقدمة للتمويل حسب المنطلق أو حسب المجال الذي يستعمل فيه حيث يمكن توضيح مفهوم التمويل التقليدي إجرائيا على انه:- التمويل الذي تقدمه المصارف التجارية (التقليدية) و المؤسسات المالية التي تتعامل بالفائدة المصرفية كأساس للتعامل مع الأفراد و المؤسسات الاقتصادية و بأشكال متنوعة ، ويتم من خلال أسلوب الإقراض ، او بأساليب اخرى كالاعتمادات المستندية و الجاري المدين و خصم الأوراق التجارية .

وبناء على ذلك فالتمويل تختلف نظرة البنك له عن نظرة المستثمر فالمصرف يمثل الإقراض الصورة التقليدية للتمويل المصرفي و التي وفقا لها يلتزم العميل بسداد أصل مبلغ القرض و الفوائد المستحقة في تواريخ محددة ، بغض النظر عن نتيجة العملية الممولة بالقرض ، ويعتبر الإقراض من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك إذ تصل محفظة القروض عادة إلى أكثر من نصف إجمالي

(1) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ،القاموس المحيط، ط 2 ، دار الكتب العلمية بيروت، 2007 ، ص

1071

(2) - جون كلاك، قاموس المصطلحات الدولية للاستثمار و التمويل ، انجليزي عربي،ص219

أصول البنك كما أنها تدر أكثر من ثلثي أرباح البنك ، ورغم ذلك فإن البنوك قد تتعرض الى مخاطر كثيرة من جراء ممارسة الإقراض .⁽¹⁾

اما من وجهة النظر الاستثمارية يعرف التمويل باعتباره وظيفة من وظائف الإدارة المالية وعلم من العلوم على أنه: "تطبيق لمبادئ اقتصادية في صنع القرارات التي تنطوي على تخصيص الأموال في ظل ظروف عدم اليقين"⁽²⁾.

وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في ضوء المبالغ المالية المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به⁽³⁾. و بناء على ذلك سوف تقتصر دراستنا على اهم هذه الوسائل و هو أسلوب الإقراض ، او القرض بشكل عام لأنه يشكل احد اهم أساليب التمويل التقليدي .

تعريف القرض:

لغة : هو القطع ، يقال قرضه يقرضه قرصاً أي قطعة⁽⁴⁾. أي ان تعطيه غيرك على ان يرددة الليك .

اصطلاحاً : هو تسليف المال لتسييره في الإنتاج و الاستهلاك او مواجهة عجز مالي يستحق بعد فترة حسب نوع القروض و بمعدل فائدة متفق عليه مسبقاً .

مصرفياً : تعني كلمة قرض ثلاث معاني : الائتمان ، التسليف ، الاعتماد

(1) - محمود أنور الردايدة : اثر التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي على أداء الشركات (دراسة مقارنة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان) رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2012 ص 19.

(2) - موسى مبارك خالد: صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر 2013، ص 3.

(3) - موقع شبكة المحاسبين العرب، مرجع سابق 2013/4/20م.

(4) - إبراهيم انيس و اخرون ، المعجم الوسيط الطبعة الثانية ، ص 761

محاسبيا : يعني في المحاسبة الجانب الدائن في البنك و يمكن ان يعبر عن الثقة التي يضعها البنك في العميل و في قدرته على الوفاء بدينة في الآجال المحددة (1). و تمثل القروض العنصر الأكبر من عناصر الأصول ،اذ عادة ما تشكل 50%الى70% ، من اجمالي أصول البنك ، ويعبر هذا العنصر عن اجمالي القروض الممنوحة لعملاء البنك على مختلف أنواعها استهلاكية -عقارية - تجارية - صناعية .(2) و تنقسم القروض الى قسمين :

- 1- ائتمان نقدي و يشمل القروض التي يقدمها البنك .
- 2- ائتمان غير نقدي و هو نوع من التسهيلات الائتمانية يمنحها البنك لعميلة في صورة تعهدات على البنك بسداد مبلغ معين في تاريخ محدد لطرف ثالث و تشمل البيع الاجل الدفع و خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية.

أهمية التمويل المصرفي:

تؤدي المؤسسات المالية على اختلاف أشكالها دورا هاما في الاقتصاديات المختلفة، وذلك من خلال الوظائف والنشاطات التي تقوم بها الى دعم قطاع المستثمرين و بالتالي الإسهام بتطور هذه النشاطات و تنوعها و توسعها، بحيث يؤدي هذا إلى تطور الاقتصاد المحلي، اذ من غير الممكن حصول التطور و التنوع و التوسع في النشاطات الاقتصادية المختلفة بدون الدور الفعال للمصارف و المؤسسات المالية الأخرى من خلال التمويل الذي تقدمه لهذه النشاطات. ويمكن بيان أهمية التمويل من خلال النقاط الآتية .

¹ -د. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية ،مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،مصر 2013 ، ص 68

(2) - د محمد نضال الشعار ، أسس العمل المصرفي الإسلامي و التقليدي ، البحرين ،ص137

1- إن التمويل الذي تمنحه المصارف و المؤسسات المالية المختلفة يوفر وسيلة التبادل بين ما هو حاضر مع ما هو اجل.

2- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات حاجتها إليها.

3- تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد ، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

4- توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة و بالتالي التقليل من اثارها الاجتماعية على المجتمع و الدولة .

5- تحقيق الأهداف المخططة من طرف الدولة.

6- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسن مستوى المعيشية.

7- يتيح التمويل المقدم لفئات المجتمع المختلفة زيادة في الاستهلاك بحيث تساعد القروض الممنوحة الحصول على استهلاك إضافي يحقق لهم منفعة عالية و بالذات عند انخفاض الدخل

8- توفير السكن ، توفير العمل ...إلخ. و يمكن توضيح أهمية التمويل و علاقته بالاستثمار في المبحث الأخير من هذا الفصل .

أسس التمويل المصرفي التقليدي

يعتمد نظام التمويل التقليدي في نشاطه على مجموعة من الأسس او المبادئ ، و التي تتمثل فيما يلي:-

اولا سلعية النقود

من المعروف إن النقود هي وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة ومخزن للثروة ، إلا أن نظام التمويل التقليدي من خلال البنك خاصة يتعامل في جميع معاملاته مع النقود على إنها سلعة ، من

الممكن أن تدرّ ربحاً لمجرد تداولها ، فالبنوك بشكل عام تقوم باستئجار النقود من أصحاب الفائض أو المودعين مقابل اجر محدد وهو سعر الفائدة ، ثم تقوم بتأجيرها لأصحاب العجز أو المقترضين مقابل سعر فائدة أعلى و الفرق بين سعر الفائدة بين الدائن و المدين يمثل الربح المحقق بالنسبة للبنك .

ثانيا : قاعدة الدائنية و المديونية

تعتمد البنوك التقليدية لتجميع مواردها على علاقة الدائنية و المديونية مع مودعيها ، فهي العلاقة الوحيدة التي تربط البنوك بعملائها ، كما أنها العلاقة التي تربط طرفي أي عملية تمويلية حسب نظام التمويل التقليدي ، خاصة في شكل سندات حكومية أو خاصة فيما عدى المساهمة المباشرة عن طريق شراء الأسهم ، كما أنها نفس العلاقة التي تربط البنك مع طالبي التمويل ، حيث تقوم البنوك التقليدية بتوظيف مواردها المتاحة في شكل قروض باستمرار ، ويترتب على هذه العلاقة نقل كامل المخاطر إلى الطرف الثاني ، حيث يكون الطرف المدين ضامنا لسداد أصل القرض و فوائده .⁽¹⁾

ثالثا : الفائدة

هي العائد الرئيسي في اغلب العمليات التمويلية في نظام التمويل التقليدي ، وتعتبر محرك سوق التمويل في هذا النظام ، فالمقرضون يوظفون مدخراتهم في شكل ودائع لدى البنوك او عبر شراء سندات طلبا للعوائد المترتبة عليه والمتمثلة أساسا في سعر الفائدة ، كما أنها تعتبر مصدر العائد الأساسي للبنوك التقليدية .

¹ - موسى مبارك خالد: صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق

ميررات البنوك في التعامل بالفائدة

حاول العديد من الاقتصاديين إيجاد ميررات وتفسيرات للتعامل مع الفائدة المصرفية ، وقد استنتج من خلال البحث و الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث اثر هذه النظريات في قطاع غزة ، وهذه النظريات كانت على النحو الأتي :

1- نظرية انتاجية رأس المال

ينظر الى رأس المال باعتباره عنصرا من عناصر الانتاج ، فهو مولد لقيمة اضافية لذلك فإن استخدام رأس المال في العملية الانتاجية ، حسب هذه النظرية ، يتطلب دفع فائدة الى المقرض للتخلي عن رأس المال في سبيل تحقيق هذه القيمة المضافة ، أي ان القيمة المضافة المحققة من خلال استخدام المزيد من عنصر رأس المال في العملية الانتاجية هي ميرر دفع الفائدة على عنصر رأس المال حسب ما ورد (1).

2- نظرية التفضيل الزمني

تفترض هذه النظرية أن الأفراد يفضلون الأموال الحاضرة على الأموال المستقبلية ، وهم بذلك في حالة الإقراض يضحون او يتنازلون عن الاستفادة من الأموال في الحاضر، إذن فحسب هذه النظرية هم يستحقون مقابل ذلك مكافأة متمثلة في سعر الفائدة ، ولذلك تعتبر هذه النظرية أن الفائدة بالنسبة إلى المقرض ثمن الانتظار أو الامتناع عن الاستهلاك ، وبالنسبة إلى المقرض فهي ثمن الوقت المكتسب أو تأجيل السداد ، أي تعتبر هذه النظرية إن المال الحاضر أفضل من المال المستقبلي .

¹ يمكن الرجوع الى حجج أصحاب هذه النظرية الى كتاب شبهة الربا . معاملات البنوك التقليدية والإسلامية . دراسة اقتصادية وشرعية ، للدكتور منير إبراهيم هندي ، المكتب العربي الحديث . الاسكندرية . مصر ، ص 215

3- نظرية تفضيل السيولة :

من الخصائص المهمة للنقود هي السيولة ، أي القدرة على تحويلها بسرعة إلى سلع وخدمات بدون خسائر وتتنخفض هذه السيولة اذا تم توظيف النقود في استثمارات مختلفة سواء كانت قروض أو استثمارات في أصول حقيقية ، إذ يتطلب تحويل هذه التوظيفات إلى نقود سائلة وقتاً ، و قد تتعرض الأموال الموظفة إلى خسائر ، كما ان القروض معرضة إلى مخاطر التأخر او عدم القدرة على السداد ، لذلك حسب هذه النظرية فإن الأفراد يميلون إلى تفضيل النقود في حالتها السائلة لأنها تمثل لهم اسلم شكل لتخزين الثروة ، و الذي يدفع الأفراد إلى توظيف هذه الأموال حصولهم على مقابل مجزي يتمثل في سعر الفائدة .

هذه النظريات الثلاث التي تبرر التعامل مع الفائدة وعرضها في هذا البحث لا يدل على ان الباحث يتفق معها، فبالإضافة الى أن الفائدة محرمة أخذاً أو عطاءً في الدين الإسلامي الى انها كذلك تعرضت الى كثير من الانتقادات ، ليس مجال دراستها هنا .

ثانياً: تحديد مخاطر التمويل التقليدي:

مقدمة:

تختلف المخاطر التي تواجه المصارف باختلاف الأعمال التي تقوم بها وبشكل نسبي فيما بينها وكذلك على درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد. إن تنامي العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض واحتدام المنافسة وتطور وسائل الاتصالات الالكترونية أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية بشكل كبير ومعها مخاطر الأداء المصرفي والتي تتمثل في (السيولة - رأس المال - معدلات الفائدة - الائتمان). وسوف نتناول في هذا المبحث عن المخاطر التي تواجه التوسعات الائتمانية أو ما يعرف بمخاطر التمويل . حيث يعد التوسع الائتماني من الأنشطة

الرئيسية في أغلب المصارف التي يمكن بسببها أن يواجه البنك العديد من المخاطر مثل مخاطر توقف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك أو مخاطر التركيز الائتماني أو إهمال دراسة الجدارة الائتمانية⁽¹⁾ و التي سوف ندرسها من خلال الاتي :-

1. انواع مخاطر التمويل التقليدي

2. أسباب مخاطر التمويل التقليدي

أولاً : أنواع مخاطر التمويل التقليدي

1- مفهوم مخاطر التمويل:

تنشأ مخاطر التمويل بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده ، وهذا السبب قد يكون ناتج عنه عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزامه تجاه البنك في تاريخ الاستحقاق المحدد ، أو أنه له القدرة المالية على سداد ولكنه لا يرغب في ذلك بسبب أو لأخر، وبالتالي تتمثل مخاطر التمويل: في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون على السداد في الوقت المناسب أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده⁽²⁾

2-انواع مخاطر التمويل

أي نشاط اقتصادي حقيقي و مالي ينطوي على مخاطر، وذلك نظرا لارتباطه بظروف محيطية لا يمكن توقع تغيراتها في المستقبل، و تأخذ هذه المخاطر التي تواجه التمويل التقليدي الصور الاتية :-

(¹) بهية صباح ، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2008م، ص81.

(²) عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 1999م، ص213.

1- خطر السوق :

يعبر خطر السوق عن احتمالية تغير اسعار الادوات المالية انخفاضا او ارتفاعا بين وقت شرائها وبيعها ، وتحمل صاحبها خسارة رأسمالية او كسبا رأسمالية ، فكلما ازداد احتمال الخسارة او الكسب يزداد خطر السوق . ويسمى خطر السوق بخطر سعر الفائدة ، إذا تعلق الأمر بأدوات الدين ، نظرا لارتباط أسعارها بسعر الفائدة ، حيث ما هو معروف ان العلاقة بين سعر الفائدة وأدوات الدين هي علاقة عكسية ، حيث إذا ارتفع سعر الفائدة الجاري فسيُدفع أصحاب أدوات الدين ذات سعر فائدة اقل للتخلص منها ، مما يزيد من عرضها فيُدفع بأسعارها نحو الانخفاض ، وفي الحالة العكسية اذا انخفض سعر الفائدة الجاري فسيؤدي الى زيادة الطلب على الأدوات ذات سعر الفائدة الأعلى ، مما يدفع بأسعارها نحو الارتفاع ، كما ان مدة الاستحقاق تؤثر في خطر التغير في سعر الفائدة ، حيث كلما زادت مدة الاستحقاق، كلما كان تأثير خطر سعر الفائدة اكبر والعكس صحيح .

2- خطر عدم الدفع

يرتبط خطر عدم الدفع اساسا بأدوات الدين ويمكن ان يعبر عن هذا النوع من المخاطر عن احتمال عدم قدرة المقترض على دفع الفوائد المستحقة على الدين ، او احتمال عدم قدرته عن دفع القيمة الاسمية للسند عند الاستحقاق (1).

3- خطر التضخم :

إن التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود ، ونظرا إلى أن الأدوات المالية تعبر عن مبالغ نقدية فإن قيمتها تتأثر بمستوى التضخم ، سواء كانت أدوات دين أو أدوات ملكية . ويتضح

(1) خالد مبارك ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

هنا دور سعر الفائدة او مفهوم سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ، بالنسبة لأدوات الدين ، حيث أن سعر الفائدة الاسمي هو المعدل المدفوع مقابل أدوات الدين ، أما سعر الفائدة الحقيقي فيعبر عن المعدل الاسمي منقوص منه معدل التضخم ليعبر عن العائد الحقيقي للأداة المالي ، وأيا كانت فانة لا تؤدي مطابقة حساسية الأصول الاجمالية لسعر الفائدة مع حساسية الخصوم لهذا السعر مما يشكل خطرا عليها .⁽¹⁾

4- خطر السيولة النقدية:

يقصد بالسيولة : هي سرعة تحويل الأدوات المالية الى نقد بأعلى سعر ممكن ، مع تقادي فقدان أي قدر من قيمة الأداة المالية قدر الإمكان ، ولكن مما هو متعارف عليه أن قطاع غزة يعيش حالة من الحصار الاسرائيلي على مختلف الجوانب الاقتصادية و سنتناولها في الفصل الثالث ، ومن هذه المشاكل عدم وفرة السيولة النقدية اللازمة للاستثمار في البنوك سواء التجارية او الإسلامية في قطاع غزة ، حيث عمدت إسرائيل بشكل مباشر إلى عدم دخول النقد إلى قطاع غزة كنوع من العقوبات مما أدى إلى فقدان البنوك السيطرة وعدم استطاعتها تقديم التسهيلات الائتمانية الى المستثمرين مما شكل في النهاية خطرا على استثمارات هذه البنوك أيا كان نشاطها . بالإضافة إلى هذه الصور حول مخاطر التمويل التقليدي نجد هناك مخاطر أخرى تتمثل بسعر الصرف للعملة المحلية بالمقارنة بالعملات الصعبة ، و التقلبات الاقتصادية العالمية .

كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى للمخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

- ان المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة في المستقبل.

⁽¹⁾ - محمد مثقال الشعار ، مرجع سبق ذكره ص 368

⁽²⁾ حمزة محمود الزبيري، إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن 2000م، ص 210.

- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو في توقيتات السداد.

- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقرض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضاً سواء كان بنكاً، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال .

- إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقرض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده، حيث ان المصارف لا تكون على بينة بالمؤشرات اللازمة لتقييم الوضع الائتماني للمتقدمين للقروض، و بالتالي تلجأ البنوك الى التعامل مع الشركات ذات السمعة المالية الطيبة تفادياً للمشاكل المالية (1).

- لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقرض شخصاً حكومياً أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

ثانياً: أسباب مخاطر التمويل:

تعتبر مخاطر التمويل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المصارف ومن ثم حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، إذ يوجد نسبة إجماع أن المخاطر

¹ - محمد متقال الشعار، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي. حلب. سورية. 2005م. ص367

الائتمانية بشكل عام أكثر أنواع المخاطر المصرفية شيوعاً بين المصارف وهذه المخاطر ناتجة عن أسباب قد تكون داخلية أو خارجية.

وقد تم تقسيمها إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول: مخاطر عامة وتشمل المخاطر المتعلقة بالظروف السياسية للدولة وأوضاعها الاقتصادية و التي تنعكس إيجاباً أو سلباً على المعاملات المالية والمصرفية فيها وتشمل:

1- مخاطر تتعلق بالظروف السيادية و القانونية للدولة.

2- الظروف السياسية و الاقتصادية الحكومية.

3- مخاطر إدارية مالية.

4- مخاطر سوق.

القسم الثاني: ما يتعلق بالعميل نفسه وهو أكثر تأثيراً بالنسبة للمصارف باعتبار أن المخاطر المتعلقة بالقسم الأول من السهل معرفتها والتعامل معها إما التعامل مع العميل فأنها تحتاج إلى الكثير من الجهد لتوخي الدقة والحذر، ولأجل ذلك تم توضيحه بشكل مختصر ويمكن توضيحها بشكل مفصل كالاتي:

1- المخاطر المتعلقة بالعميل :

وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارة العميل التمويلية المتعارف تسميتها S (الشخصية - المقدرة - رأس المال - الضمانات البنكية - طبيعة الظروف العامة والخاصة التي تحيط بالعميل)⁽¹⁾.

(1) - محمد محمود المكاوي: البنوك الإسلامية- النشأة- التمويل- التطوير، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، المنصورة ، مصر 2009م، ص131.

2- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي ينتمي إليه العميل:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا الأداء⁽¹⁾. حيث تتعدد وتتوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة فمثلاً مخاطر الأوراق المالية تختلف عن مخاطر العقارات⁽²⁾. او مخاطر تمويل البضائع و التي تتمثل في عدم استقرار الأسعار او تعرض البضائع للتلف او المنافسة و التقلبات التشريعية و قرارات حظر الاستيراد لبعض السلع الخ⁽³⁾.

ثالثاً: تكلفة التمويل التقليدي:

مقدمة:

يسعى أصحاب المشروعات الاستثمارية إلى تعظيم الربح ، عن طريق زيادة الإيرادات أو تخفيض التكاليف، ومن بين التكاليف التي تتحملها المؤسسات تلك التي تسمى بالتكاليف المالية المتمثلة أساساً في حجم المبالغ المدفوعة إلى أصحاب المصارف الممولة لهذه المشاريع أي ما يسمى بتكلفة التمويل. حيث تعتبر تكلفة التمويل أحد أهم المعايير التي تعتمد عليها وحدات المشروعات الاستثمارية في اتخاذ قرار التمويل والتي تقوم بالمفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة باختيار المصدر الأقل تكلفة، ومن الأمور التي يركز عليها المدير المالي للمشروع الاستثماري اهتمامه على تدنيّة (انخفاض) تكلفة التمويل الى اقصى حد ممكن و التي يعبر عنها بمعدل الفائدة

(1) د. فريد راغب النجار: إدارة الائتمان و القروض المتعثرة - مخاطر البنوك في القرن الواحد والعشرون، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000م، ص 22.

(2) - شريف أبو كرش مرجع سبق ذكره ، ص 107.

(3) - محمد محمود المكاوي: البنوك الإسلامية- النشأة- التمويل- التطوير، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، ط 1

، المنصورة ، مصر 2009م، ص 129.

السنوي كما اسلفنا ، أي انه يهتم باختيار المصدر الأقل تكلفة بالمقارنة بالبدايل الأخرى ، مع عدم اهمال العوامل الأخرى.⁽¹⁾

أولاً: تكلفة التمويل (تكلفة رأس المال)

يقصد بتكلفة رأس المال تكلفة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار من مصادرها المختلفة، فهي تمثل التكلفة الاقتصادية لاستخدام الأموال المستثمرة والتي تمثل الحد الأدنى للعائد المطلوب تحقيقه من الاستثمار. بمعنى أن تكلفة التمويل هي التضحية التي يتحملها المشروع مقابل الحصول على التمويل اللازم من مصادره المختلفة حيث لكل مصدر من مصادر التمويل تكلفته الخاصة به. مع الأخذ بعين الاعتبار ان هناك من الادبيات الاقتصادية تفرق ما بين تكلفة التمويل و تكلفة راس المال و لكن ما تم هنا اعتماد نفس المفهوم و ذلك لعدم أهمية التفرقة في هذا الجانب . وفيما يلي سيتم التطرق إلى مفهوم وكيفية احتساب تكلفة التمويل لبعض وأهم مصادر التمويل للمشروعات الاستثمارية.

1- تكلفة التمويل قصير الأجل في البنوك التقليدية:

تتمثل تكلفة التمويل في تلك الفائدة التي يفرضها البنك التقليدي على المقترض وذلك على أساس معدل الفائدة الاسمي (مثلاً: 10 %)، إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا الأخير هو المعدل الذي تحسب على أساسه التكلفة الحقيقية للقرض حيث يوجد معدل آخر يسمى معدل الفائدة الفعلي، وعند دراسة تكلفة التمويل بشكل عام يجب ان نوضح المفاهيم التالية:-

¹ د-د- حسن سمير عشيح .التحليل المالي ودورة في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك . ط1، مكتبة المجتمع العربي . عمان الأردن . 2010.ص120

1. معدل الفائدة الاسمي:

هي تلك النسبة التي يفرضها البنك التقليدي على القرض المقدم للعميل، حيث تحسب هذه النسبة من طرف البنك على أساس عدة عناصر تتمثل في المعدل المرجعي وكذلك طبيعة القرض ومدته، وبالأخص درجة المخاطرة المتعلقة بالمقترض نفسه، ويحسب معدل الفائدة الاسمي من طرف البنك بالقاعدة التالية: معدل الفائدة الاسمي = المعدل المرجعي + هامش متعلق بالقرض

أ. المعدل المرجعي:

يتمثل المعدل المرجعي في معدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي، أو المعدل الذي تُمول على أساسه البنوك التقليدية من السوق النقدي.

ب. الهامش المتعلق بالقرض:

يتمثل هذا الهامش في مجموع العلاوات النوعية المرتبطة بطبيعة القرض والعلاوات الفئوية المرتبطة بدرجة المخاطرة المتعلقة بالمقترض، ويمكن توضيح ذلك من خلال القاعدة التالية:

الهامش المتعلق بالقرض = علاوات نوعية (متعلقة بطبيعة القرض) + علاوات فئوية (متعلقة بدرجة المخاطرة)

العلاوات النوعية: (متعلقة بطبيعة القرض):

تتمثل هذه العلاوات في مجموع الرسوم المطبقة على القرض، ولعل أهم هذه العلاوات المطبقة هي عمولة المخاطرة المرتبطة بنوع القرض، مثلاً: 0.3 % بالنسبة للخصم التجاري و 1.5 % بالنسبة للسحب على المكشوف، على اعتبار أن السحب على المكشوف أكثر مخاطرة من الخصم التجاري.

العلاوات الفئوية: (علاوة المخاطرة):

تتغير هذه العلاوة حسب درجة المخاطرة المرتبطة بالمقترض سواء كان فرداً أو مؤسسة، فبالنسبة

للمؤسسات الكبيرة يكون فيها خطر الإفلاس وعدم التسديد ضئيل، وبالتالي تكون علاوة المخاطرة ضعيفة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون فيها خطر الإفلاس وعدم التسديد كبيراً وبالتالي تكون علاوة المخاطرة جد مرتفعة.

وعلى هذا الأساس يمكن للبنك تحديد معدل الفائدة الاسمي من خلال جمع كل المعدلات وفقاً للمعادلة الآتية: معدل الفائدة الاسمي = المعدل المرجعي (سعر الخصم) + العلاوة النوعية + علاوة المخاطرة

معدل الفائدة الفعلي (الحقيقي):

يتميز معدل الفائدة الفعلي عن المعدل الاسمي في الأجل القصير بتأثيرات الرسوم وكذا تواريخ القيم حيث تكون الرسوم كنسبة من مبلغ القرض ، أما تواريخ القيم فهي التاريخ الفعلي لبداية مدة القرض وبالتالي فإن التكلفة الحقيقية للقرض تحسب على أساس معدل الفائدة الفعلي وليس على أساس معدل الفائدة الاسمي. ويمكن توضيح طريقة حساب تكلفة التمويل من خلال المعدل الفعلي كالتالي:

تكلفة التمويل من خلال معدل الفائدة الحقيقي

أولاً : المعدل الفعلي للقرض في حالة دفع الفوائد في تاريخ الاستحقاق⁽¹⁾:

$$tr = \left[1 + \frac{i\% \times (m+d)}{360} \right]^{\frac{365}{m}} - 1$$

حيث ان :

i%: معدل الفائدة الاسمي السنوي.

m: فترة القرض

d: أيام إضافية للبنك

tr: معدل الفائدة الفعلي

(1) محمد أبو جلال، شوقي بورقيه: تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة، جامعة محمد خيدر بسكرة الجزائر، 2006م ص8.

ثانياً: في حالة دفع الفوائد مسبقاً وفي ظل نفس المعطيات السابقة فإن معدل الفائدة الفعلي للقرض يحسب بالعلاقة التالية:

$$tr = \left[1 - \frac{1}{1 - \frac{i\% \times (m + d)}{360}} \right]^{\frac{365}{m}} - 1$$

2. تكلفة التمويل المتوسط والطويل الأجل في البنوك التقليدية:

ينقسم التمويل المتوسط والطويل الأجل في البنوك التقليدية إلى تمويل مباشر عن طريق القروض المباشرة وتمويل غير مباشر عن طريق الاعتماد الاجاري.

تكلفة القروض العادية:

القروض العادية هي القروض التي يتم الحصول عليها من الجهات المقرضة مثل البنوك ومؤسسات الإقراض وتكون عادة طويلة الأجل، وتتمثل تكلفة القرض في "الحد الأدنى من العائد الذي يجب تحقيقه نتيجة استثمار الأموال المقترضة والذي يحافظ على إيرادات حملة الأسهم العادية دون تغيير". هذا وتتأثر تكلفة القروض إذا كان المشروع يخضع للضريبة وكذلك تختلف تكلفة القروض إذا كانت الفوائد تدفع مقدماً أو في نهاية السنة.

أولاً / حالة عدم خضوع المشروع للضريبة

(أ) إذا كانت الفوائد تدفع في نهاية السنة

في هذه الحالة يتم الحصول على قيمة القرض بالكامل من الجهة المقرضة على أن يقوم المشروع بسداد قيمة الفوائد التي تستحق على القرض في نهاية كل سنة من سنوات القرض، ويتم في هذه

الحالة حساب تكلفة القرض من خلال العلاقة التالية:

$$\text{تكلفة القرض} = \frac{\text{قيمة الفوائد السنوية}}{\text{قيمة القرض}} * 100\%$$

حيث أن: قيمة الفوائد السنوية = قيمة القرض × سعر الفائدة السنوي

مثال: إذا أراد صاحب احد المشروعات الاستثمارية الحصول على قرض مصرفي طويل الأجل

قيمه (200) ألف دينار بفائدة (10%) سنوياً تدفع في نهاية السنة.

فان تكلفة القرض = قيمة الفوائد السنوية = $10\% \times 200000 = 20000$ دينار

$$\%10 = \frac{20000}{200000} = \text{تكلفة القرض}$$

مما يعني أنه عند استثمار مبلغ القرض (200000 دينار) يجب أن يحقق هذا الاستثمار على

الأقل معدل عائد (10%) حتى يتمكن المشروع من دفع قيمة الفوائد المستحقة (20000 دينار)

وهي مساوية للعائد الذي حققه استثمار القرض.

وبلاحظ أن تكلفة القرض في هذه الحالة تكون مساوية لسعر الفائدة أي أن:

$$\text{تكلفة القرض} = \text{سعر الفائدة}$$

(ب) إذا كانت الفوائد تدفع مقدماً:

في هذه الحالة تقوم الجهة المقرضة بخصم قيمة الفوائد مقدماً من قيمة القرض ويحصل المشروع

على القيمة الصافية للقرض بعد خصم الفوائد، ويتم حساب تكلفة القرض من خلال العلاقة التالية:

$$\% = \frac{\text{قيمة الفوائد السنوية}}{\text{صافي قيمة القرض}}$$

حيث أن: صافي قيمة القرض = قيمة القرض - قيمة الفوائد المدفوعة مقدماً .

مثال: على حسب معطيات المثال السابق وبفرض أن الفوائد تدفع مقدماً .

فأن تكلفة القرض = صافي قيمة القرض = $200000 - 20000 = 180000$ دينار

$$\%11.11 = \frac{20000}{180000} = \text{تكلفة القرض}$$

مما يعني أنه عند استثمار المبلغ الصافي المحصل من القرض (180000) دينار، يجب أن يحقق هذا الاستثمار معدل عائد على الأقل 11.11% أي ما قيمته (20000 دينار)، حتى يتمكن المشروع من دفع قيمة الفوائد المدفوعة دون أن تتأثر حقوق حملة الأسهم العادية. وفي هذه الحالة يمكن حساب تكلفة القرض بطريقة آخر وبمعلومية سعر الفائدة من خلال العلاقة التالية: (1).

$$\% = \frac{\text{سعر الفائدة}}{\text{تكلفة القرض} - 1} = \text{تكلفة القرض} - 1$$

$$\%11.11 = \frac{\%10}{\%10 - 1} = \text{تكلفة القرض}$$

وهذه الحالة وهي عدم دفع الضرائب تكون في بداية المشروع الاستثماري و تسعى الدولة من وراء ذلك الى تشجيع الاستثمار لما له من تحقيق اهداف استراتيجية و اقتصادية وتكون لفترة محدودة .

ثانياً: إذا كان المشروع يخضع للضريبة فهناك حالتان :

الحالة الأولى: إذا كانت الفوائد تدفع في نهاية السنة:

في هذه الحالة يتم حساب تكلفة القرض من خلال العلاقة التالية:

$$\text{تكلفة القرض} = \frac{\text{قيمة الفوائد المدفوعة السنوية}}{\text{قيمة القرض}} = \% * (1 - \text{معدل الضريبة})$$

الحالة الثانية: إذا كانت الفوائد تدفع مقدماً: (2)

في هذه الحالة يتم حساب تكلفة القرض من خلال العلاقة التالية:

$$\text{تكلفة القرض} = \frac{\text{قيمة الفوائد المدفوعة السنوية}}{\text{صافي قيمة القرض}} = \% * (1 - \text{معدل الضريبة})$$

من خلال ما سبق يستطيع المستثمر حساب تكاليف التمويل التي تعتمد على التمويل التقليدي

بشكل واضح واتخاذ القرار بناء على هذه المعادلات .

(1) منير إبراهيم هندي: الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف الإسكندرية، 1998م ص75.
(2) محمد أبو جلال، شوقي بورقيه: تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره ص12.

المبحث الثاني

التمويل الإسلامي

مقدمة:

تحتاج المشروعات الاستثمارية إلى مبالغ لتمويلها، هذه الفكرة هي حجر الأساس في هذه المشروعات؛ لأن التمويل هو العمود الفقري للاستثمار بشكل عام ، وهذا التمويل يأتي سواء من الاقتراض⁽¹⁾ من البنوك كما تحدثنا في المبحث السابق أو عن طريق صيغ التمويل الإسلامي، ولكن نجد أن كثيراً من المستثمرين يتجه نحو صيغ التمويل الإسلامي لتوجهات مختلفة. وتكمن أهمية التمويل الإسلامي الناتج من الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية ونابع من خصائص التمويل الإسلامي المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء لمنهج متكامل للحياة والدور الرائد المتكامل الذي تحققه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الفرد المسلم بما يكفل تحقيق التنمية الحقيقية للفرد والمجتمع، فالتمويل الإسلامي بصفته لا يقتصر على تلبية حاجات الفرد المادية فقط ، بل إنه يوازن وبشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية للفرد والمجتمع بشكل متوازن و يعمل على ذلك اذا حسن استخدامه وتطبيقه عمليا ، وفي هذا السياق سنتناول التمويل الإسلامي كالاتي:

1- مفهوم التمويل الإسلامي

2- صيغ التمويل الإسلامي.

3- تحديد مخاطر التمويل الإسلامي.

4- تحديد تكلفة التمويل الإسلامي.

(1) صالح الطيار: النظام القانوني لمشروعات البوت، مجلة جامعة دمشق العدد 26 ص508.

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي:

يطلق على التمويل الإسلامي - التمويل وفق الشريعة الإسلامية وهو يشير إلى الخدمات المالية التي تعتمد في أدائها حسب المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها⁽¹⁾. وقد يعرفه البعض بأنه: "نظام التمويل القائم على القوانين الإسلامية التي تعرف عموماً باسم الشريعة الإسلامية، وتقوم المالية الإسلامية على مبدأ عام يتمثل في العمل على تحقيق الرفاهية للناس مع النهي عن الممارسات غير العادلة أو الاستغلال، وفي دراسة للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب فقد تم النظر للتمويل الإسلامي بأنه: "تمويل عيني أو مالي إلى المنشآت المختلفة بصيغ تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية"⁽²⁾. وبالنظر إلى التعريفات السابقة يخلص الباحث إلى أن التمويل الإسلامي يمكن تعريفه بأنه: "تمويل نقدي أو عيني يتم تقديمه للأفراد أو للمنشآت المختلفة بصيغ وضوابط تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية".

ضوابط التمويل الإسلامي

إن هناك العديد من الضوابط للتمويل الإسلامي مستبظة من ضوابط المعاملات المبنية على القواعد الفقهية للمعاملات في الشريعة الإسلامية، وسنركز على أهم الضوابط التي تميز التمويل الإسلامي عن نظام التمويل التقليدي وتتمثل في: - ضابط منع الربا، ضابط منع الغرر والميسر أو القمار، ضابط منع تمويل النشاطات المحرمة.

(1) محمد غانم: واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة 2010م، ص28.

(2) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات، السعودية، 2008.

1- ضابط منع الربا:

يعتبر عدم التعامل بالربا (الفائدة) ، من أهم ما يميز المؤسسات المالية الإسلامية عن المؤسسات المالية التقليدية, حيث يحرم التعامل بالفائدة الربوية أخذاً أو عطاءً بوصفها ربا محرم شرعاً ، لقولة تعالى (واحل الله البيع وحرم الربا) (1)، وعن عبد الله بن حنظله غسيل الملائكة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم اشد من ستة و ثلاثين زنيه) (2). وقد حرم العلماء الربا سواء كان كثيرا أو قليلا ، و سواء كان قرضا استهلاكيا او قرضا إنتاجيا، أي إن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، و كذلك الزيادة (ألفائدة) على القرض منذ بداية العقد ، هاتان الصورتان ربا محرم .

هذا ما نص عليه مجمع الفقه الإسلامي الذي عقد في الكويت عام 1985 م. وجاء الفكر الإسلامي الذي يستعيز عن ذلك الأسلوب المحرم بوسائل بديلة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية و ضوابطها و تستند جوهريا إلى قاعدة المساهمة في رأس المال و المشاركة في الربح والخسارة طبقا للقاعدتين الفقهييتين، حيث تنص القاعدة الأولى على مبدأ **الخارج بالضمان** أي أن العائد لا يحل إلا نتيجة تحمل المخاطرة ، أما القاعدة الثانية والتي تنص على مبدأ **الغنم بالغرم** أي على أن كل شريك كما أن له عائداً من الربح فيجب عليه أن يتحمل الخسارة (3).

حيث تعتمد البنوك التقليدية في كل نشاطاتها المالية مثل قبول الودائع لأجل - تقديم القرض - خصم الأوراق التجارية... الخ، كل هذه النشاطات وغيرها تعتمد على الفائدة الربوية ، كمحرك لها

(1) - سورة البقرة ، الآية 275.

(2) - رواه احمد بن حنبل ، 225/5. والبخاري ، 309/8، والدار قطني 16/3

(3) - قحطان رحيم وهيب، استخدامات الأموال في العمل المصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية، جامعة بغداد، 2006م، ص 5.

وكعائد في مقابلها. لذلك فإن عدم تعامل التمويل الإسلامي بالفائدة الربوية يحتم عليه البحث عن صيغ أخرى مثل صيغ تقاسم الأرباح والخسائر واستحقاق الربح من خلال عمليات تبادل حقيقية مثلما تقدم سابقا، أو تقديم القروض الحسنة .

2- ضابط منع الغرر.

إن الضابط الثاني للتمويل الإسلامي هو ضابط منع الغرر وكل ما كان تحته من ممارسات غير أخلاقية. فالغرر لغة هو الخطر والخديعة وفي الاصطلاح الفقهي ما يكون مستور العاقبة⁽¹⁾ وهو ما تردد بين أمرين ليس أحدهما اظهر⁽²⁾ والغرر ينفي عن الشيء كما قال ابن رشد أن يكون معلوم الوجود معلوم القدر مقدورا على تسليمه⁽³⁾. وبيع الغرر ثابت الحرمة في السنة النبوية فيما رواه أبو هريرة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر⁽⁴⁾، فالإسلام يمنع المبالغة في المخاطرة ، حيث أن المخاطرة المفرطة تؤدي إلى ضياع الثروة ، وهذا طبعا يتعلق بتمويل الاستثمارات الحقيقية، فإذا كان ارتباط التمويل الإسلامي للاستثمارات عن طريق المشاركات بالفوائد الحقيقية لهذه الاستثمارات يفرض على الممول الدراسة المتأنية والدقيقة لسلامة الاستثمار وقدرته على تحقيق الفوائد المتوقعة، وليس كما وقعت فيه البنوك التقليدية وخاصة الأمريكية في تمويل العقارات حيث توسعت في تمويل عملاء يغلب عليهم عدم الوفاء مما سبب لها مشاكل كبيرة عرفت فيما بعد بمشكلة الرهن العقاري⁽⁵⁾.

(1) - محمد بن احمد السرخسي ، المبسوط ، دار المعرفة ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 1406هـ ، ص194.

(2) - تقي الدين محمد بن احمد الفتوحى الحنبلي، شرح منتهى الإرادات ، موسوعة الفقه الإسلامي ، ج2 ، ص145.

(3) - محمد بن احمد بن راشد القرطبي، بداية المجتهد و نهاية المقتصد، دار المعرفة ببيروت 1982م ، ص 148.

(4) - رواه ابو داود عن ابو هريرة ، باب بيع الغرر 254/3 والبيهقي عن ابن عمر 302/5 من موسوعة الحديث الشريف

(5) - موسى مبارك خالد: صيغ التمويل الإسلامية كبديل للتمويل التقليدي، مرجع سبق ذكره، ص119.

3- ضابط منع تمويل النشاطات المحرمة:

إن هذا الضابط ميز نظام التمويل الإسلامي عن غيره من النظم التمويلية الأخرى، وهو يعني عدم إمكانية تمويل أي نشاط يدخل حسب أحكام الشريعة الإسلامية في المحرمات، إن هذا الضابط يفرض على مؤسسات التمويل الإسلامي المزيد من الجهد في انتقاء وتحري أوجه التمويل، استثمارية أو استهلاكية التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية⁽¹⁾.

صور الاستثمار في البنوك الإسلامية:

يتخذ التمويل المصرفي الإسلامي عدة صور أهمها :-

- 1- تمويل المشروعات بطريقة المشاركة و المضاربة و المزارعة و المساقاه ، وهي أساليب يرتبط العائد فيها ارتباطا أصيلا بنتيجة المشروع الممول وبما يحدث من نماء ، ولا يتعرض المنظم لتحمل عبء الخسارة كليا في حالة تعرض النشاط لظروف غير مواتية .
- 2- التمويل عن طريق البيوع المختلفة (بيع المرابحة - البيع التآجيري - بيع السلم - بيع الاستصناع)، وهي أساليب تمويل عيني للأصول مثل المعدات و الآلات و العقارات و البضاعة التي يمكن ان تدخل في الدورة الإنتاجية على أساس الأجر الثابت .
- 3- شراء الأصول الإنتاجية و تأجيرها لمستخدميها .
- 4- المساهمة المباشرة عن طريق الاحتفاظ بأسهم في مختلف المشروعات.
- 5- الاتجار المباشر عن طريق قيام البنك بواسطة موظفيه و خبراته بتشغيل ما تجمع لديه من أموال، مثل (التجارة في السلع - الصرافة - التجارة في العقارات - التجارة في الأوراق المالية).

(1) - موسى مبارك خالد ، صيغ التمويل الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .

ثانيا: صيغ التمويل المصرفي الإسلامي :

من خلال ما سبق يمكن النظر إلى ان التمويل الإسلامي ينقسم الى قسمين رئيسيين :-

1- **التمويل المالي** : يترتب عليه تقديم النقد الحال لقاء نقد اجل ، ويتم من خلال أساليب التمويل

كالمضاربة و المشاركة ، وهذا يتطلب المعرفة بأحوال الناس و صدقهم و أماناتهم و الفصل

الكامل بين الإدارة و التمويل ، وهو أسلوب لا يتعامل مع السلعة او خدماتها مطلقا .

2- **التمويل التجاري** : وهو يتمثل في مبادلة سلعة او منفعة سلعة بثمن مؤجل ومن أهم أشكاله :

بيع المرابحة ،الاجارة، بيع السلم وبيع الاستصناع والمزارعة و غير ذلك .⁽¹⁾

ومن ما سبق يمكن توضيح أنواع التمويل المصرفي الإسلامي على النحو الآتي :-

أولا : صيغ التمويل المالي

• صيغة المشاركة:

هي أسلوب تمويلي يقوم علي أساس تقديم المصرف لجزء من التمويل اللازم لعملية ما، ويقوم

العميل بتغطية الجزء الباقي على أن يشتركا في العائد المتوقع سواء كان ربحا أو خسارة بنسب

متفق عليها بينهم ويكون تدخل المصرف فقط بالقدرة الذي يضمن له الاطمئنان على حسن سير

العملية والتزام الشريك بالمتفق عليه ضمن العقد. وتستمد المشاركة مشروعيتها من القران الكريم

لقولة تعالى (فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها او دين غير

مضار وصية من الله و الله عليم حلیم)⁽²⁾.

¹ -د عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات الاستثمار و التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر ،ص280 ، 2014م

⁽²⁾ - سورة النساء ، من الآية 12 .

وهي مشروعة بالسنة استدلال بالحديث الذي رواه ابو داوود عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يقول الله تعالى انا ثالث الشريكين لم يخن احدهما صاحبة فاذا خانه خرجت من بينهما⁽¹⁾ . وقد اجمع فقهاء الامة على مشروعيتها وينظر كثير من الاقتصاديين بانها من افضل الطرق في عملية التمويل .

شروط المشاركة:

تنقسم الشروط التي تصح فيها المشاركة إلى ثلاث أقسام:

- أ. المتعاقدين: ويشترط في المتعاقدين أهلية التوكيل والتوكل لأن عقد المشاركة يقوم على توكيل كل طرف للآخر في نصيبه من رأس المال.
- ب. رأس المال: يشترط في رأس المال المتمثل في حصص الشركاء أن تكون حاضرة عند التعاقد ولا تكون ديناً على ذمة أحد الشركاء، كما يجب أن يكون معلوم القدر والصفة ، منعاً للنزع، وأن يكون نقداً عند الجمهور مع أن المالكية قد أجازوا أن يكون رأس المال عيناً ، ولا يشترط لكن يفضل خلط أموال الشركاء ليكون الضمان مشتركاً كما لا يشترط التساوي بين حصص الشركاء⁽²⁾ .
- ج- الربح: يشترط في العقد ان يكون واضحاً فيما يتعلق بقوانين توزيع الربح المشاع تجنباً للخلاف مستقبلاً⁽³⁾ . و كذلك يشترط في الربح أن يكون معلوم، فجهله من قبل أحد الطرفين يفسد العقد كما

(1) - من كتاب عون المعبود شرح سنن ابو داوود ،كتاب البيوع، حديث رقم 3383. والحديث صححه الحاكم
(2) لقمان محمد مرزوق وآخرون: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب السعودية، 2001، ص284.
(3) - محمود أنور الردايدة : اثر التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي على أداء الشركات، مرجع سابق ، ص 34..

يشترط أن يكون نسبة شائعة من جملة الربح ولا يكون مبلغاً محدداً أما الخسارة فيتحملها كل شريك بقدر حصته في رأس المال⁽¹⁾.

• صيغة المضاربة:

وتعرف بأنها اتفاق أو عقد أو مشاركة بين طرفين ، يقدم أحدهما المال ويسمي رب المال والآخر يقدم العمل معتمداً على خبرته وبراعته ويسمي المضارب الذي سوف يشغل المال في المجالات الاستثمارية المشروعة، وفيها الغنم بالغرم للاثنتين فإن حصل الربح فإنه يقسم بين الطرفين على حسب ما يشترط من البداية بينهما (النصف أو الثلث). وبالتالي المضاربة تجمع بين من يملك وبين من لا يملك و يقدر على العمل ، مما يؤدي إلى إحداث التوازن الاجتماعي و التكافل بين الناس و يقلل من حدة آثار الطبقات الاجتماعية ، ويسهم في تشغيل الأيدي العاملة المتعطلة في الاقتصاد بالإضافة إلى الفائدة التي سوف يستفيد منها المصرف الإسلامي في تشغيل أمواله والاستفادة منها ، أما الخسارة فتكون على رب المال ويكفي المضارب خسارة جهده المبذول ، إذا ليس من العدل أن يخسر أكثر من جهده من غير تقصير فيه أو إهمال ، اما إذا ثبت العكس يكون ملزماً بضمان الخسارة ورد المال إلى صاحبة.

وقد اجمع العلماء و الفقهاء على جواز المضاربة ومشروعيتها واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم و السنة النبوية و الإجماع لقولة تعالى «وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من

(1) مصطفى كامل السيد طایل: القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامع الحديث الإسكندرية، 2006م، ص 191-192.

الصلاة»⁽¹⁾، وقوله تعالى «فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون»⁽²⁾.

وقد انتشر العمل بصيغة المضاربة في مجال التجارة الذي يشكل المجال الرئيسي لها، لكن الفقهاء المعاصرون وسعوا المجال ليشمل جميع النشاطات الهادفة إلى الربح - تجارة - صناعة - زراعة - خدمات .. الخ.

شروط المضاربة:

الطرفان: وهما صاحب المال و صاحب العمل أو المضارب , ويجب أن تتوفر فيهما شروط الأصل للتعاقد.

الصيغة: سواء كانت لفظية أو مكتوبة وتتمثل في الإيجاب والقبول.

المحل: وهو أهم ركن في المضاربة ويتكون من ثلاث عناصر هي: (رأس المال-العمل - الربح).

رأس المال: يشترط أن يكون رأس المال معلوم القدر والجنس والصفة⁽³⁾.

العمل: وهو على ثلاثة أشكال:

1- نوع من العمل متعارف عليه يملكه المضارب ضمنا بمقتضى العقد.

2- نوع يمكن للمضارب القيام به إذ ترك رب المال الحرية في ذلك.

3- نوع لا يمكن للمضارب القيام به إلا إذا نص عليه العقد⁽⁴⁾.

(1) -سورة النساء ، الآية 101.

(2) -سورة الجمعة ، الآية 10.

(3) محمد محمود العجلوني: البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة- الأردن 2008 ص213.

(4) لقمان محمد مرزوق وآخرون: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - السعودية 2001 ص278.

الربح: ويشترط فيه أن يكون نسبة كل طرف معلومة عند التعاقد وأن يكون جزءاً شائعاً من الربح وليس مبلغاً محددًا من المال ، والخسارة يتحملها رب المال وحده إن لم تكن نتيجة تقصير أو تعدي من المضارب⁽¹⁾. فإن حدث تقصير أو تعدي من المضارب يصبح ضامناً لرأس المال.

ثانيا : صيغ التمويل التجاري

صيغ المربحة:تعتبر المربحة من أكثر صيغ التمويل استعمالاً في البنوك الإسلامية وهي تصلح للقيام بتمويل جزئي لأنشطة العملاء الصناعية أو التجارية أو غيرها، وتمكنهم من الحصول على السلع المنتجة او المواد الخام أو الآلات والمعدات من داخل الوطن أو من خارجه (الاستيراد)⁽²⁾. إن المربحة إحدى صيغ التوظيف المصرفي الإسلامي السائدة في معظم المصارف الإسلامية القائمة ، إذا أنه من خلال هذه الصيغة تنفذ البيوع التي تمثل معظم نشاط المصارف الإسلامية وهي من بيوع الأمانات التي تبني على ثقة المشتري بالبائع.

وتعرف المربحة في الاصطلاح الشرعي: بتعريفات مختلفة قد يكون اشملها معنى انها : (بيع ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الذي قامت به السلعة و زيادة ربح معلوم يتفقان عليه)⁽³⁾ وبيع المربحة يتكون من قسمين : المربحة البسيطة و المربحة المركبة .

أولاً : المربحة البسيطة

تعرف المربحة البسيطة بأنها : بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به مع زيادة ربح معلوم ، ومن شروطها :-

(1) محمد محمود المكاوي: البنوك الإسلامية- النشأة- التمويل- التطوير، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، ط1 ، المنصورة ، مصر 2009م، ص81.

(2) بنك البركة السوداني- الموقع الرسمي 12-2013 م

(3) د. عاشور عبد الجواد عبد الحميد. البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر 1990، ص221.

- 1- بيان جميع مواصفات السلعة و عدم إخفاء عيوبها .
- 2- بيان سعر السلعة الأصلي وما تم إضافته عليه من تكلفة
- 3- بيان مقدار الربح الذي يحدده كنسبة من ثمن السلعة و تكاليفها او كقيمة نقدية
- 4- ان يكون بيع السلعة عرضا مقابل نقود .
- 5- بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع.

ثانيا : المرابحة المركبة

وهي مثلما تقدم في تعريف المرابحة بأنها : طلب العميل من البنك بان يشتري له سلعة معينة بمواصفات محدده وذلك على أساس وعد منه بشراء السلعة اللازمة له مرابحة و بالربح المتفق عليه ويدفع الثمن على دفعات أو أقساط تبعا لإمكانياته و قدرته المالية .⁽¹⁾

شروط بيع المرابحة المركبة

- 1- أن تدخل السلعة المأمور بشرائها في ملكية و ضمان البنك قبل انعقاد العقد الثاني مع العميل اذا لم يتوافر هذا الشرط كان بيع المرابحة باطلاً ، ولكن يجوز ابرام عقد جديد بعد التملك و الحيابة ، وذلك لقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لحكيم بن خزام : (لا تبع ما ليس عندك) .⁽²⁾
- 2- أن لا يشترط الزيادة في ثمن السلعة في حال تخلف العميل عن التسديد او التأخير فيه .
- 3- ان لا يكون بيع المرابحة وسيلة للحصول على المال من خلال شراء السلعة من البنك بغرض بيعها له⁽³⁾ .

(1) - ملحم ، سالم عبد الله ، بيع المرابحة و تطبيقاتها في المصارف الإسلامية ، مكتبة الرسالة الحديثة ، الطبعة الأولى ، عمان - الأردن ، 1989 ، ص 253 .

(2) - رواه احمد في مسنده برقم (15346) ، وأبو داود في سننه برقم (3502) .

(3) - محمود أنور الردايدة : اثر التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي على أداء الشركات، مرجع سابق ، ص 38 .

أما من حيث صورتها من الناحية المصرفية بأن يقوم المصرف بشراء السلعة التي يحتاج إليها العميل بناء على وعد بالشراء من قبل العميل مقابل ربح معلوم بنسبة مئوية. وعليه فان بيع المرابحة يستلزم وجود ثلاثة أطراف هي:

1- الأمر بالشراء : وهو العميل طالب شراء السلعة من البنك.

2- البنك : وهو الذي يتلقى طلب الشراء من العميل ثم يقوم بتلبية طلبه.

3- البائع : وهو مالك السلعة التي يرغب العميل في شرائها منه بواسطة البنك (1).

لقد تناول موضوع المرابحة مؤتمرات وأبحاث كثيرة و مختلفة ومن ضمنها فتوى مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني الذي انعقد في الكويت عام 1983م ، والذي قرر أن المواعدة على بيع المرابحة للأمر بالشراء بعد تملك السلعة المشتراه حيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الوعد الأسبق هو أمر جائز شرعاً ، ما دامت تقع على المصرف الإسلامي مسؤولية الهلاك قبل التسليم، معتبراً الوعد بالشراء هو الأحوط لمصلحة التعامل واستقرار المعاملات وتقليل الخلافات.

وهذا نص المؤتمر: "يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المرابحة للأمر بالشراء بعد تملك السلعة المشتراه و حيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الموعد السابق هو أمر جائز شرعاً طالما كانت تقع على المصرف مسؤولية الهلاك قبل التسليم و تبعة الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي" (2)، وأيا كان الحل من وجهه النظر العلمية و الشرعية فأنتي كباحث وجدت اختلافاً

(1) عبد الحليم عمار غربي: مصادر و استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية ، دار ابي الفداء العالمية للنشر و التوزيع ، سوريا 2013م، ص371.

(2) مؤتمر المصرف الإسلامي المنعقد في الكويت 1983م. ويمكن الرجوع الى الاختلافات الفقهية في ذلك الى كتاب د: منير إبراهيم هندي. شبهة الربا. معاملات البنوك التقليدية والإسلامية. دراسة اقتصادية وشرعية. المكتب العربي الحديث. الاسكندرية. مصر.

كبيراً في آلية تطبيق المرابحة بين المصارف الإسلامية في فلسطين وبين المصارف الإسلامية في بعض الدول الإسلامية.

صيغ الإجارة:

تعرف صيغ الإجارة بأنها: عقد بين طرفين: الأول هو المؤجر (المصرف) الذي يحتفظ بحق ملكية الأصل الرأسمالي المؤجر ، والثاني هو المستأجر الذي يتمتع بمميزات الانتفاع بالأجل أو استخدامه لإنتاج السلع والخدمات خلال مدة محددة مقابل دفعة مبلغ الإيجار المتفق عليه⁽¹⁾. و الإجارة مشروعة لقوله تعالى ((قالت أحدهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين))⁽²⁾، وهي عدة أنواع فمنها الإجارة المنتهية بالتمليك، والتأجير التمويلي، والتأجير التشغيلي.

مميزات عقد الإجارة

-يحقق للمستأجر الانتفاع بالأصول الثابتة التي لا يرغب في امتلاكها نظراً لعدم حاجته الدائمة لها.

-في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك وفي نهاية الإجارة يستطيع العميل توفير قيمة الأصل المستأجر لغايات أخرى .

-من ناحية المصارف الإسلامية تمثل الإجارة توظيفا للأموال ذات عائد وهو بدل إيجار ، ويبقى الأصل للمصرف .

عيوب عقد الإجارة

يؤخذ على عقد الإجارة ارتفاع في التكلفة وخاصة في البنوك التقليدية ، بخلاف البنوك الإسلامية

(1)-منى البيطار، منى فرحات: آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة دمشق مجلد 25

العدد الثاني 2009م.ص 45

(2) - سورة القصص ، الآية 26.

التي تعتبر تكلفتها معادلة لتكلفة المربحة للأمر بالشراء مع الأخذ بالاعتبار السياسات المصرفية المختلفة.

*صيغ السلم:

تعرف صيغ السلم في الاصطلاح الفقهي: هو بيع آجل بعاجل أو دين معين أو بيع يتقدم فيه رأس المال (الثلث) ويتأخر المثلث (المبيع) لأجل. إن بيع السلم هو شراء سلعة بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها ولذلك فهو نافع للمنتجين من الصناعيين والمزارعين حيث يحصل المزارع على النقود في بداية الموسم فيشتري بها البذور والسماد والمستلزمات الأخرى ثم بعد الحصاد يسلم السلعة التي باعها سلماً إلى المشتري- المصرف- وكذلك الحال في مجال الصناعة حيث يستفيد المصرف من عقد السلم بتمويل الصناع وأصحاب الحرف والعمال والحرفين الصغار لإقامة المصانع وشراء الآلات، وهو عقد تحدث عنه الفقهاء بشكل مفصل في كتبهم و ابرزوا ذلك من خلال ما جاء عن النبي(صل الله عليه وسلم) من حديث (من اسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم⁽¹⁾).

وللسلم عناصر أساسية تتمثل في:

- 1- المشتري (رب السلم) الممول - البنك الإسلامي .
- 2- البائع (المسلم إليه) أي المستفيد من التمويل أو طالب التمويل .
- 3- السلعة (المسلم فيه) للإنتاج للمستقبل .
- 4- الثمن أي رأس مال السلم (قيمة التمويل)⁽²⁾.

(¹)- الحديث رواه البخاري و مسلم في صحيحهما ،
(²) عبد الحلیم: مصادر واستخدامات الأموال مرجع سبق ذكره ص 387.

شروط صحة السلم:-

- 1- يجب أن يكون الثمن معلوما ويسلم في مجلس العقد أي يدفع ثمن السلعة عاجلا.
- 2- المسلم فيه يجب أن يكون معلوما موصوفا وصفا دقيقا محددًا من حيث الوزن و الكيل و العدد .

3- المسلم فيه يجب أن يكون غير موجود في العاجل بل معدوم في الحال .

4- أن يكون مقدور التسليم عند محلة ، أي القدرة على تسليم السلعة عند الأجل .

5- عدم استغلال رب السلم للمسلم الية ، وذلك لحاجة المسلم الية للتمويل .

والسلم له عدة أنواع تتمثل في:

السلم البسيط-السلم الموازي-السلم المقسط

صيغ الاستصناع:

تعرف صيغ الاستصناع في اللغة: طلب الصنعة وفي الاصطلاح الشرعي " طلب العمل من الصانع في شي مخصوص وذلك بأن يطلب المستصنع (المشتري) من الصانع (البائع) أن يصنع له شيئاً معيناً بأوصاف محددته مقابل ثمن معلوم، أما من ناحية المعاملات البنكية فان البنك يدخل في اغلب الأوقات منذ البداية في عقد استصناع مواز مع مستصنع آخر، لتنفيذ ما طلبه الزبون، وبذلك يكون البنك عبارة عن وسيط بين طرفين دون أن تكون هناك علاقة بينهما ويرجع ذلك إلى عدم مقدرة البنك استصناع كل مما يطلبه الزبون ، أو آخذاً بنظرية الميزة النسبية.

إن عقود الإستصناع من العقود الملائمة للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وهي وسيلة لحث صغار المنتجين والصناع على الإنتاج حيث يتم تمويل الصنعة المطلوبة من جانب رب المال (المصرف) ، وقد يحدد المصرف مواصفاتها ويحقق مناخاً ملائماً للطرفين.

شروط الاستصناع

- 1- ان يكون محل العقد معلوم الجنس و النوع و الصفة وكل شيء.
 - 2- ان يكون محل العقد مما يجعل في التعامل بين الناس استصناعا مثل الأحذية و الملابس والبناء .. الخ.
 - 3- ان يقدم الصانع مستلزمات الصناعة.
- ويأخذ الاستصناع عدة أشكال أهمها الاستصناع الموازي و يتم ذلك من خلال قيام البنك الإسلامي بتوظيف أمواله باعتباره مستصنعا ، أي طلبا لمنتجات مصنعة ذات مواصفات خاصة يدفع ثمنها من ماله الخاص و يتصرف بها بيعا أو تأجيرا او باعتباره صناعا، وحيث ان البنك ليس في حقيقة الأمر مصنعا فإنه يقوم بالتعاقد مع المصنع الأصلي بعقد استصناع آخر ليقوم بعملية الصناعة حسب الاتفاق بين البنك و طالب الصناعة .

المزارعة

المزارعة هي عقد مشاركة بين مالك الأرض و العامل فيها استثمار الأرض بالمزارعة .وتعرف في الاصطلاح : هي عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط وهي شركة في الزرع ، حيث يتم إعطاء الأرض لمن يعمل عليها و الزرع بينهما ويتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها ، أي بحصة معلومة وبأجل معلوم .

وتستمد المزارعة مشروعيتها مما فعله رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم) مع أهل خيبر إذ روى ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج من ثمر او زرع . وقال ابو جعفر : عامل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أهل خيبر بالشرط ثم أبو بكر ثم عمر و عثمان و علي ، ثم أهلهم من بعد ولم يبق بالمدينة أهل بيت إلا

عمل به ، وعمل به أزواج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من بعده ، و تعتبر المزارعة من الصيغ المهمة في التمويل الإسلامي بشكل عام و في البنوك الإسلامية بشكل خاص و يرجع ذلك إلى أنه يتم استخدامها لتشغيل الموارد المتاحة لدى هذه الجهات حيث أن استثماراتها تتفق مع طبيعة هذه البنوك و أهدافها ، وذلك لان المزارعة من القطاعات الأساسية في الاقتصاد . والتي يمكن من خلالها ليس فقط تشغيل أموال البنك و إنما أيضا المساهمة في التنمية الاقتصادية و استغلال الأراضي و تشغيل الأيدي العاملة وخاصة في ظروف قطاع غزة التي يحتاج الى هذا النوع من الاستثمار و التمويل نظرا لتوفر الإمكانيات الزراعية للقطاع و سبل الاستغلال الأمثل للإنتاج الزراعي .

اشكال المزارعة

تحتاج الزراعة إلى عناصر أساسية من ارض وآلات و عمال وإدارة بالإضافة إلى مستلزمات أخرى مثل الأسمدة والبذور وما إلى ذلك ، وبناء على ذلك فان أشكال المزارعة تأخذ الأشكال الآتية :-

- 1- قيام احد الأطراف بتقديم الأرض و رأس المال والعمل من الطرف الأخر .
- 2- تقديم احد أطرافها الأرض وتقديم العمل من الطرف الأخر، وقد يكون رأس المال مشتركا
- 3- تقديم احد أطرافها الأرض وتقديم العمل من الطرف الأخر والاعتماد في توفير رأس المال على التمويل المقدم من المصارف الإسلامية.(1)

¹ - للاستفادة اكثر حول المزارعة يمكن الرجوع الى كتاب الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية ، للدكتور أحمد محمد نصار ، المجلس العام للبنوك الإسلامية البحرين، باب فقه المزارعة ص 56-58

ثالثاً: تحديد مخاطر التمويل الإسلامي:

تواجه المصارف الإسلامية مخاطر مختلفة نابعة من طبيعة الممارسة المصرفية الإسلامية، فالمصارف الإسلامية تلتزم في تعاملها بأحكام الشريعة الإسلامية، فصيغ التمويل الإسلامي ممارسة مصرفية جديدة، تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة وبعضها الآخر على الدين كالسلم والاستصناع والمرابحة. حيث تختلف مخاطر التمويل فيها بدرجات مختلفة.

مخاطر التمويل بالمشاركة:

من المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل بالمشاركة ، مخاطر الأعمال العادية المتمثلة في المنافسة في السوق ، وتغير أذواق المستهلكين ، وتغير مستوى الأسعار ، ويضاف الى ذلك تلف البضاعة عند التخزين ، كما إن هذا النوع من التمويل يتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بمدفوعات العميل لشراء حصة البنك. بالإضافة إلى المخاطرة المتعلقة بنصيب البنك في الأصل موضوع الشراكة .

كما أن هناك مخاطر تتعلق بالشريك من حيث إخلاله بالعقد وعدم التزامه بشروط المشاركة أو سوء إدارته للمشروع أو تعدية أو تقصيره في القيام بمتطلبات المشروع بصورة سليمة ، ومن المخاطر الخطيرة التي يتحملها البنك فيما يتعلق بالمشاركة المتناقصة ببيع نصيبه بالسعر العادي أي أقل من سعر الاقتناء، و كما هو معلوم فلا يحق للبنك أن يحصل على عائد ثابت بصفته شريكا بل يتم اقتسام الأرباح و الخسارة بالنسب المتفق عليها في عقد المشاركة .

ومن المخاطر الأخرى التي يوجهها المصرف مخاطر متعلقة بمصادر الأموال وما ينتج عنها من مشكلة أكثر خطورة وهي مشكلة مدى توفر السيولة⁽¹⁾. كما هو موجود وتعاني منه المصارف الإسلامية في قطاع غزة نتيجة الحصار و الإغلاق المتكرر⁽²⁾.

مخاطر التمويل بالمضاربة:

المضاربة هي حجر الزاوية في التمويل الإسلامي وتحظى بقبول واسع ، ومع ذلك فالمصارف الإسلامية تتعامل معها في حدود ضيقة ، و بحذر شديد ، حيث تقوم صيغة المضاربة على عنصر الثقة وتوفر الأمانة في عامل المضاربة ، فإذا لم تكن الثقة متوفرة وكان العامل سيئ الأخلاق ولا يحسن التصرف في المال ، ولم تكن لديه الخبرة الكافية في إدارة المشروع فان العملية ستتحول إلى خسارة يتحملها المصرف .

ففي المضاربة يتم التعاقد بين رب المال والمضارب، في ضوء ما توافر من معلومات على أمانة المضارب ، وصدقة وحسن نواياه ، و خبرته في هذا المجال ، و بالطبع قد تكون هناك معلومات لم يتمكن رب المال من معرفتها ، ولم يبدها المضارب عن نفسه ، وإنما أبدى منها بقدر ما يساعده على إتمام العقد ، فإذا ما ظهر لرب المال فيما بعد بان المعلومات غير صحيحة ، فان السلوك المتوقع من عامل المضاربة لن يكون راشدا ولن يجني رب المال ثمرة تعامله معه بل على العكس من ذلك سيتعرض لخسارة مالية تحت سبب المخاطرة الأخلاقية ، و ما يترتب على ذلك من مخاطر تتمثل في توزيع الأرباح ، حيث يعتمد توزيع الأرباح على الجهد الذي سوف يبذل في كل

¹ - محمود نور ، تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، عمان ، الأردن ، 1998 ص 70

² - يمكن الرجوع للاستفادة أكثر حول رؤية الاقتصاديين لمخاطر المشاركة الى كتاب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية للدكتور محمد محمود مكايي ، المنصورة ، مصر 2011م.

عملية من عمليات المضاربة ، فيتم تحديد نسبة الأرباح للمضارب حسب الجهد الذي يبذله ، وهذا متروك لحسابات متعددة ، وهناك مخاطر أخرى تتمثل في تعرض البضاعة للتلف في ظروف استثنائية ومماثلة المضارب في تصفية العملية .⁽¹⁾

إن العديد من الدراسات تؤكد أن قيام المصارف الإسلامية لتوظيف الأموال على أساس المشاركة في الربح والخسارة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت مثل الإجارة أو الإستصناع، أو المرابحة ولكن في الواقع العملي، فإن المصارف الإسلامية لا تستخدم صيغ المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة إلا في حدود ، وذلك بسبب المخاطر العالية التي تنشأ عنها .

مخاطر التمويل بالمرابحة:

إن عقد المرابحة هو أكثر العقود المالية الإسلامية لستخداماً في العالم الإسلامي وهو منتشر انتشار واسعاً في فلسطين، وذلك لعدة أسباب منها حاجة البرامج الممولة إلى مثل هذه المعاملات مثل برامج تمويل السيارات- والعقارات- الإنشاءات..... الخ ، وانخفاض الدخل ، إن التمويل بالمرابحة له عدة مخاطر وأول هذه المخاطر التباين والاختلاف بين آراء العلماء والفقهاء المسلمين حيث تجدر الإشارة إلى أن الآراء الفقهية غير متفقة على العقد في صورته الحالية، ويمكن أن يشكل هذا التباين في الآراء مصدراً يسمى مخاطر الطرف الآخر من العقد .

إن هناك إجماع فقهي على أن عقد المرابحة التمويلية الذي هو عبارة عن مستحدث قد تمت إجازته كأحد عناصر صور البيع الآجل، وشرط صحة هذا العقد تأتي من حقيقة أن يجب على المصرف تملك السلعة عن طريق الشراء ثم تحويل ملكيتها للزبون (المقترض) ، والأمر الذي يصدر عن هذا

¹ - د حسين بلعجوز ، مرجع سبق ذكره ص 25

الأخير بالشراء لا يمثل عقد بيع لكنه فقط وعد بالشراء، ووفقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي ومعظم المصارف الإسلامية تعتبر هذا ملزماً للعميل، ولكن فقهاء آخرين يعتبرون الوعد غير ملزم. وللزبون الحق أن يتراجع عن إتمام عقد الشراء حتى بعد أن يصدر عنه الوعد وبعد أن يقوم بدفع جزء من ثمن الشراء. ومن ذلك يظهر لنا جلياً أن الخطر الأول والأهم الخاص بهذا العقد قد نشأ من عدم الاتفاق على طبيعة العقد وما قد يطرأ من مشاكل قضائية بعد ذلك.

أما الخطر الآخر المحتمل المرتبط بهذا العقد فهو تأخر الزبون عن سداد الدين. وخاصة ان المصارف الإسلامية لا تأخذ أية زيادة عن سعر السلعة المتفق عليه مما يعرض المصرف للخسارة في حالة التباطؤ أو التأخير في التسديد من قبل الزبون - هذا بشكل عام.

وعلى أية حال يمكن أن نجمل مخاطر المراجعة في نقطتين أساسيتين: (1)

الأولى: هي الامتناع عن الوعد، فبعد طلب الزبون للسلعة و دفعة لمقدم المراجعة يمكن أن يغير راية في العملية ، في الوقت الذي يكون فيه البنك قد قام بشراء السلعة المطلوبة وعلية فسيتحمل البنك أولاً تكلفة الفرصة البديلة من جراء استخدام الأموال بدون فائدة حقيقية و تكلفة التخزين وما قد يصيب السلعة من تلف أو يحدث من تغير في الأسعار إلى أن يجد مشترياً آخر لهذه السلعة وعلية سيتحمل البنك تكاليف إضافية وخسائر أخرى .

الثانية: ثبات أرباح البنك طيلة فترة المراجعة ، حيث يتم تحديد نسبة المراجعة و تضاف الى راس المال (التمويل) ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقاً ، وكما هو معروف ان قيمة الكمبيالات ثابتة لا تتغير و قد يحدث في خلال الفترة تضخم وانخفاض قيمة العملة و هو ما

(1) د. فضل عبد الكريم محمد ، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية 2008 ، ص21

يضر بالبنك⁽¹⁾ . و كذلك أن عملية البيع في المربحة تكون على أقساط فإذا ما تأخر الزبون او ماطل في سداد تلك الأقساط فلا يستطيع البنك ان يزيد عليه او يفرض غرامات تأخير و في هذه الحالة يكون البنك محيرا بين أمهالة إن كان معسرا أو اللجوء إلى المحاكم إن كان المدين مماطلا وفي كلتا الحالتين يتضرر البنك وتحدث له الخسارة.

ولكن ما يتم تطبيقه في فلسطين هو قيام المصارف الإسلامية والتي تتعامل مع عقود المربحة بإجبار صاحب العقد على عقد آخر بضمان راتب موظف أو موظفين آخرين وبهذا تضمن سداد قيمة المربحة. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا يجب ان نفرق بين المربحة للأمر بالشراء للأغراض الاستهلاكية والأغراض الاستثمارية ، فإن خطر المربحة للأمر بالشراء للأغراض الاستهلاكية قد تكون معدومة مثلما تفضلنا سابقا ، إما للأغراض الاستثمارية فهنا تكمن المخاطرة ، حتى وان رهن المستثمر حسب العقد الذي بينه وبين المصرف على ممتلكاته ، وفي حالة عدم استطاعته سداد الديون الذي عليه ، فإن المصرف سوف يمتلك تلك المرهونات ، وهذه صورة مشابهة الى مشكلة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية ، ونتج عنها إفلاس الكثير من البنوك .

مخاطر التمويل بالسلم:

يعتبر التمويل بصيغة السلم من أكثر أنواع التمويل تعرضا للمخاطر ذلك انه يرتبط بظروف الزراعة او أي نشاط اخر، وكما هو معلوم فان النشاط الزراعي تجابهه أنواعا مختلفة من المخاطر، ولذلك نجد ان المصارف الإسلامية في الدول الزراعية لا تكون متحمسة لهذا النوع من

¹ - د حسين بلعجوز ، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، 2013، ص 25

التمويل ، الا في حدود ما تفرضه الدولة من سياسات ، و علية فان مخاطر السلم تتشا نتيجة لمخاطر النشاط الزراعي والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. مخاطر عدم السداد و تتمثل في عدم تسليم المسلم في حينه أو عدم تسليمه تماماً أو تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم لأسباب مختلفة ، وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية، فإن مخاطر العميل قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون-ومثال ذلك عدم كفاية المحصول الزراعي الذي يجنيه الزبون كماً وكيفاً بسبب تعرضه لكوارث طبيعية رغم تمتع الزبون بتصنيف ائتماني جيد.
2. لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنظمة، فهو اتفاق طرفي ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها ، وهذه السلع تحتاج إلى تخزين وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية تتمثل في مخاطر ارتفاع أسعار التخزين التي تقع على المصرف الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم.
3. عدم قدرة البنك على بيع سلعة السلم نظرا لظروف السوق حيث أن الأسعار قد تكون انخفضت عن معدل السعر الذي تم به الشراء ، او انخفاض قيمة العملة ،⁽¹⁾ و بالتالي فان البنك سيتحمل مصروفات إضافية جراء قيامه بتخزين المحصول أو البيع بالسعر المنخفض وهو ما لا يرغب في ذلك.

مخاطر التمويل بالإستصناع:

وفقاً لصيغة التمويل حسب عقد الإستصناع والذي تحدثنا عن صورته سابقاً ، فإن البنك وعند استلامه للسلعة محل العقد يقوم بدفع الثمن كاملا في حين انه يستلم المبلغ على أقساط عند بيع

¹ - الهام جهاد صالح ، بيع السلم كأداة تمويل في المصارف الإسلامية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2014 عمان ، الأردن، ص49

السلعة استصناعا للزبون ومن هنا فإن المصرف يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر، ومثل هذه المخاطر تتمثل في الآتي:

1. مخاطر العجز عن السداد من جانب المشتري (المستصنع) ذات طبيعة عامة بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع المصرف.
2. يمكن أن يفشل الصانع في تسليم السلعة في موعدها أو إن يقدمها سلعة رديئة ، وفي كلتا الحالتين فإن المصرف يتحمل هذه المخاطر .

مخاطر التمويل بالإجارة:

تعتبر الإجارة أداة مهمة من أدوات التمويل الإسلامية ،حيث تعتبر بالنسبة للبنك اقل مخاطرة من صيغ التمويل الأخرى كالمضاربة والمشاركة ، حيث إن البنك يملك الأصل المؤجر و يتمتع بإيراد مستقر ثم إنها اقل تعقيدا من حيث الإجراءات و الشروط القانونية⁽¹⁾، وأي كان نوع الاجارة فان البنك يحتفظ بصفته مؤجرا بملكيته للموجودات المؤجرة بينما ينقل حقه في الانتفاع بتلك الموجودات إلى عميل آخر بصفته مستأجرا لمدة معلومة بمبلغ إيجار محدد ، وبناء على ذلك يتحمل البنك جميع الالتزامات و المخاطر التي تلحق بالموجودات المؤجرة الناتجة عن الاستخدام ، أو بسبب الظروف الطبيعية ولا يتحمل المخاطر الناتجة عن الإهمال أو سوء الاستخدام ويمكن أن نجمل مخاطر التمويل بالإجارة من خلال النقاط الآتية⁽²⁾:-

- 1- مخاطر التضخم في الأسعار.
- 2- مخاطر ارتفاع أسعار المعدات المؤجرة بعد تمام عقد التأجير .

(¹) منذر قحف : سندات الاجارة و الاعيان المؤجرة ط2، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،جدة 1420هـ،ص 11-12

(²) د. فضل عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ،ص25.

3- مخاطر فقدان أو تلف الأصل نتيجة السرقة أو سوء الاستعمال أو الحروب أو الكوارث

الطبيعية.

4- رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء مدة العقد.

5- التأخر او عدم الالتزام بسداد أقساط الإيجار.

مخاطر التمويل بالمزراعة:

تحدثنا في وقت سابق عن المزرعة و انها تقوم بعقد بين طرفين الاول يقدم الارض والآخر يقدم رأس المال و يتم توزيع الارباح والخسائر حسب ما اتفق عليه . وعلى اية حال فان كثير من الدول لا تشكل لديها المزرعة اية مخاطر يترتب عليها وذلك لما تمتع به هذه الدول من استقرار سياسي و اقتصادي و تأمين قطاع الزراعة بأكمله ، اما في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة فان الزراعة قد تراجعت تراجعاً كبيراً ، وانخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بشكل نسبي مقارنة مع القطاعات الاخرى، مما يدل على تراجع الربحية و الاستفادة من قطاع الزراعة ، و هذا انعكس على المخاطر التي تترتب على عملية الزراعة كأسلوب من اساليب التمويل الاسلامي حيث يعيش قطاع غزة اوضاع اقتصادية صعبة تتمثل في :-

- الحصار و الأغلاق الإسرائيلي لمعابر قطاع غزة

- ارتفاع تكاليف الانتاج

- منع التصدير الى الخارج

- منافسة المنتجات الزراعية الاسرائيلية التي تدخل الى قطاع غزة دون منافس

كل هذه الاسباب و اخرى اسهمت الى حد كبير في تقليص الانتاج و ما يترتب على ذلك من تذبذبات في الاسعار، وبالتالي تحجم المصارف الاسلامية من تقديم التمويل خشيةً من عدم استطاعة المزارع من تسديد المبالغ المستحقة عليه ، وبالتالي تتأثر المصارف من جراء ذلك .

رابعاً: تكلفة التمويل الإسلامي:

مقدمة:

مما لا شك فيه أن تكلفة التمويل تعتبر من المحددات الأساسية التي تؤثر على القرارات التمويلية والاستثمارية لأي مشروع ، سواء كان مشروعاً جديداً أو التوسع في المشروعات القائمة، وسواء كان المشروع صغيراً أو كبيراً على حد سواء . إن القارئ لصيغ التمويل الإسلامي على اختلاف أنواعها يجد أن لكل صيغة تكلفة تختلف عن الصيغة الأخرى، وكذلك تختلف في طبيعة النشاطات الذي تموله ، إن من الأهداف الأساسية الذي يسعى إلى تحقيقها أصحاب النشاطات الممولة هو تعظيم الأرباح- تخفيض التكاليف- هذا جعل لزاماً عليهم أن يقارنوا بين الأسلوب الأمثل والأقل تكلفة بالنسبة له في ذلك و هذا يعطينا أهمية كبيرة في حساب التكلفة لكل صيغة من هذه الصيغ للمقارنة فيما بينها .

أولاً : تكلفة التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة:

تقوم البنوك الإسلامية بالاستثمار عن طريق المشاركة- وهناك نوعين للاستثمار بالمشاركة، كل نوع من هذه الأنواع له تكلفة مختلفة عن الأخرى.

1. تكلفة التمويل بالمشاركة الدائمة في رأس المال:

تقوم البنوك الإسلامية بالمشاركة الدائمة في رأس مال الشركات بواسطة شراء الأسهم العادية في تلك الشركات او العكس، وبالتالي فإن تكلفة المشاركة بالنسبة للمؤسسة تتمثل في تكلفة إصدار

الاسهم العادية التي يمتلكها البنك الإسلامي (1).

وعند التمويل بالمشاركة الدائمة في رأس المال يجب أن يأخذ بعين الاعتبار بعض المخاطر التي تتمثل في مستوى التضخم ورفع المستحقات الشرعية المتوجبة على هذه الأموال ، وبالتالي يمكن حساب تكلفة التمويل بالمشاركة بالمعادلة الآتية:

تكلفة التمويل بالمشاركة = أدنى عائد مقبول + علاوة المخاطرة لعائد النشاط.

2. تكلفة التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك:

تقوم البنوك الإسلامية بالمشاركة في بعض المشاريع فتنتهي ملكيتها تدريجياً بمرور الوقت، حيث يدفع الشريك جزءاً من حصته بشكل تدريجي إلى أن تتحول ملكية المشروع بالكامل لصالح العميل وتحدد تكلفة المشاركة المنتهية بالتمليك عن طريق المعدل السنوي لتلك التكلفة وفقاً للمعادلة الآتية أي المعدل السنوي لتكلفة التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك =

$$* 100\% = \frac{\text{مجموع الأرباح التي يحصل عليها البنك}}{\text{مبلغ مشاركة البنك * المدة (بالسنوات)}}$$

تكلفة التمويل بالمضاربة:

تعتبر الأموال التي يقدمها رب المال على أنها رأس مال مشروع المضاربة، وبذلك يكون العائد المطلوب هو نفس العائد بالنسبة لرأس المال في المشاركة فيجب أن لا يقل عائد المضاربة عن عائد رأس المال في المشاركة ويمكن حساب تكلفة المضاربة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$C_k = M + x$$

حيث أن: - (C_k : تكلفة أموال المضاربة) (M : أدنى عائد مقبول) (X : علاوة المخاطرة).

(1) حسن عبد العزيز يحيى، حسين سمحان: صيغ التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ثانياً: تكلفة التمويل بصيغ الهامش المعلوم:

1. تكلفة التمويل بالمرابحة:

تتمثل تكلفة التمويل بالمرابحة بالنسبة للتمويل في الفرق بين ثمن الشراء الآجل (السلعة) و ثمن البيع، وهو ما يمثل مقدار الربح الذي يتحصل عليه البنك الإسلامي ويمكن حساب تكلفة التمويل بالمرابحة عن طريق معدل التكلفة وفقاً للمعادلة التالية⁽¹⁾:

$$\%100 * = \frac{\text{ثمن البيع (الأصل)} - \text{ثمن الشراء}}{\text{ثمن الشراء} * \text{المدة (بالسنوات)}}$$

1- تكلفة التمويل بالسلم:

تتمثل تكلفة التمويل بالسلم بالنسبة للممول في ذلك الفارق بين سعر السلعة الحاضر وسعر السلعة الآجل، وبعبارة أخرى هو مقدار الفرق بين سعر السلعة في الوقت الآجل وسعر السلعة في الوقت العاجل، ويمكن حساب تكلفة التمويل بالسلم وفقاً للمعادلة التالية:

$$\%100 * = \frac{\text{التمن الآجل السلعة} - \text{التمن العاجل السلعة}}{\text{التمن العاجل السلعة} * \text{المدة (بالسنوات)}}$$

2- تكلفة التمويل بالإستصناع:

يمكن للإستصناع أن يكون مصدراً للتمويل إذا كان ثمن المستصنع - الشيء المصنوع - مؤجلاً، وتتمثل تكلفة الإستصناع في ذلك الفرق بين سعر السلعة المصنوع حاضراً وسعر السلعة المصنوع آجلاً، وعليه يمكن حساب تكلفة التمويل بالإستصناع من خلال المعادلة التالية⁽²⁾:

$$\%1000 * = \frac{\text{التمن الآجل للسلعة للشيء المصنوع} - \text{التمن الحاضر للشيء المصنوع}}{\text{التمن الحاضر للشيء المصنوع} * \text{المدة (بالسنوات)}}$$

(1) محمد بو جلال، شوقي بورقبة: تكلفة التمويل، مرجع سابق ص 13.

(2) حسن عبد العزيز يحيى، حسين سمحان: صيغ التمويل الإسلامي تكلفة الأموال في المنهج الإسلامي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثالث، العدد الرابع، السنة الثالثة، 1995م، ص 56.

3- تكلفة التمويل بالتأجير المنتهي بالتمليك:

يمكن حساب تكلفة التأجير المنتهية بالتمليك استناداً إلى الفرق بين مجموع إيرادات الأصل وبين قيمة شراء الأصل نقداً وفقاً للمعادلة الآتية⁽¹⁾:

$$\%100 * = \frac{\text{مجموع الأيجارات} - \text{ثمن شراء الأصل نقداً}}{\text{ثمن شراء الأصل نقداً} * \text{متوسط مدة الأيجار}}$$

4- تكلفة التمويل بالمزارعة

هناك قاعدة اقتصادية تقول انه كلما زادت التكاليف انخفض الانتاج، وأياً كان شكل المزارعة فإننا نتحدث عن سلوك وتصرفات المزارع ، فان المزارع يتحمل الجزء الأكبر من العملية التمويلية بالإضافة الى التكاليف الأخرى و الذي تحدثنا عنها سابقاً فأن هناك جزءاً من التكاليف سوف يتحملها المزارع سيدفعها الى الجهات الممولة ، فكلما كانت نسبة المربحة على المواد الخام ، او المربحة على اصل المبلغ المقدم فان ذلك سيزيد من التكاليف وبالتالي تحقيق اكبر قدر من الخسائر و يمكن حساب تكلفة التمويل بالمزارعة من خلال المعادلة الآتية²:-

$$1 - \frac{\text{مجموع الإيرادات التي يحصل عليها المزارع} - \text{مجموع التكاليف}}{\text{مجموع التكاليف} * \text{المدة (بالسنوات)}} * \%100$$

(1) محمد بو جلال، شوقي بورقيه: تكلفة التمويل، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

(2) - المعادلة من اعداد الباحث بناء على ادبيات الدراسة

المبحث الثالث

مقارنة بين تكلفة التمويل بالبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

أولاً : مقارنة بين تكلفة التمويل بالقروض في البنوك التقليدية ونظام المرابحة في البنوك الإسلامية:

من خلال ما تعرضنا إليه فيما سبق وبافتراض تساوي معدل الربح المفروض من البنوك الإسلامية ومعدل الفائدة من البنوك التقليدية نجد أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين تكلفة التمويل المقدم من طرف البنوك التقليدية و تكلفة التمويل المقدم من البنوك الإسلامية بصيغ الهامش المعلوم، ويتضح ذلك من خلال المثال الآتي:

- نفترض أن شخصاً ما تقدم لبنك تقليدي بطلب تمويل بمبلغ 100000 دولار لشراء مواد أولية، وبعد دراسة الطلب من طرف البنك، وافق على منحه قرض بمبلغ 100000 دولار وذلك بمعدل فائدة سنوي قدره 8% ولمدة سنة وبالتالي فإن تكلفة التمويل في هذه الحالة تكون كالتالي:

تكلفة التمويل = مبلغ القرض × معدل الفائدة × المدة (بالسنوات)

$$1 \times 0.08 \times 100000 =$$

$$= 8000 \text{ دولار}$$

وبافتراض أن هذا الشخص له الخيار بين أن يذهب إلى البنك التقليدي أو البنك الإسلامي الذي يقوم بتمويله بصيغة المرابحة، حيث قام البنك الإسلامي بشراء السلعة بمبلغ 100000 دولار واتفقا فوضاً على معدل الربح بـ 8% وذلك لمدة سنة.

وبالتالي فإن تكلفة التمويل بالمرابحة بالنسبة للعميل هي هامش الربح الذي يتحصل عليه

البنك الإسلامي أي أن:

تكلفة التمويل بالمرابحة = سعر السلعة × معدل المرابحة × المدة

$$1 \times 0.08 \times 100000 =$$

$$= 8000 \text{ دولار}$$

وهذا ما يؤكد عدم وجود فروق جوهرية من حيث حساب تكلفة التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية و تكلفة التمويل بالقروض في البنوك التقليدية، في ظل تساوي معدل الربح في البنوك الإسلامية ومعدل الفائدة في البنوك التقليدية، وكذا مدة التمويل، ولكن يجب أن نشير إلى أن هناك اختلاف كبير بينهما وهو أمر حسن تقوم به صيغ التمويل الإسلامية وهو اشتراط صيغ التمويل الإسلامية تقديم التمويل مقابل معاملة سلعية محددة في عقد التمويل وهذا أمر جيد، حيث يتم ارتباط التيارات السلعية بالتيارات النقدية، مما له أثر كبير في النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

ومما تقدم، ومن الجدير بالذكر أنه لا مجال للمقارنة بين ما أحله الله تعالى من الزيادة في البيع، وبين ما حرمه تعالى من الزيادة في الربا⁽¹⁾؛ لأن الزيادة في البيع هي زيادة في معاوضة صحيحة بين شيئين مختلفي الأغراض والمنافع سواء باختلاف نفقات الإنتاج أو الثروة.. الخ، وتكون الزيادة في مقابل جهد نافع ومنفعة مقصودة.

أما الزيادة في الربا فهي أجره على مجرد التأجيل، مع أن الدين لا معاوضة فيه على الحقيقية ،

حيث يقول الله سبحانه وتعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) سورة البقرة الآية 275

(1) مخاطر تمويل المشروعات عن طريق القروض، مرجع سبق ذكره ص 12.

ثانياً: مقارنة بين تكلفة التمويل بالقروض وبين تكلفة التمويل بصيغ المشاركة في الربح

والخسارة

تتمثل تكلفة التمويل بالمشاركة في نسبة مشاركة البنك الإسلامي في الربح الإجمالي للمؤسسة، بينما تتمثل تكلفة التمويل بالقروض في معدل الفائدة الذي يفرضه البنك التقليدي على أساس مبلغ القرض، أي أن المؤسسة تقوم بالمفاضلة بين المصدرين على أساس نصيب البنك الإسلامي من الربح الإجمالي للمؤسسة في حالة التمويل الإسلامي والفائدة التي يتحصل عليها البنك التقليدي في الحالة الأخرى، واختيار المصدر الأقل تكلفة، حيث نجد أن هناك حالتين أساسيتين:

الحالة الأولى: إذا كانت حصة البنك الإسلامي في الأرباح أكبر من الفوائد فإن المؤسسة ستختار البنك التقليدي لأنه أقل تكلفة بالنسبة لديها من البنك الإسلامي.

الحالة الثانية: حصة البنك الإسلامي في الأرباح أقل من الفوائد ، في هذه الحالة ستختار المؤسسة البنك الإسلامي لأنه أقل تكلفة .

- مقارنة بين تكلفة التمويل بالمشاركة الثابتة وتكلفة التمويل بالقروض:

افترض أن لدينا مؤسسة تريد الحصول على مبلغ 10000 دولار ولديها بديلين للحصول على هذا المبلغ - أي البنك التقليدي بمعدل فائدة 10% والبنك الإسلامي بنسبة مشاركة في الربح بـ 10% وتتوقع المؤسسة ثلاثة حالات للنتيجة الإجمالية للمشروع هي 10000 دولار و 12000 دولار و 8000 دولار .

حيث تختار المؤسسة المصدر الأقل تكلفة حسب كل حالة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1)

يوضح المفاضلة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي بمعيار التكلفة حسب نتيجة المشروع.

| البيان/ الحالة | الحالة الأولى | الحالة الثانية | الحالة الثالثة |
|------------------------------|---------------|-------------------------|-------------------------|
| رأس المال | 10.000 | 10.000 | 10.000 |
| الربح المتوقع/ نتيجة المشروع | 10.000 | 12000 | 8000 |
| تكلفة التمويل التقليدي 10% | 1000 | 1000 | 1000 |
| تكلفة التمويل الإسلامي 10% | 1000 | 1200 | 800 |
| اختيار المصدر | نفس الشيء | اختيار التمويل التقليدي | اختيار التمويل الإسلامي |

المصدر: تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة: محمد أبو جلاله شوقي يورقبة، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية" المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير - مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006م.

من خلال الجدول السابق نستنتج أنه في مستوى ربح إجمالي يقدر بـ 10000 دولار فإن المؤسسة تتحمل نفس التكلفة، أما في مستوى ربح يقدر بـ 12000 دولار فإن المؤسسة تختار البنك التقليدي، وفي مستوى ربح إجمالي يقدر بـ 8000 دولار فإن المؤسسة تختار البنك الإسلامي لأنه أقل تكلفة من البنك التقليدي، أي أن الفرصة التي يمنحها البنك الإسلامي للمؤسسات المتعثرة لا يوفرها لها البنك التقليدي.

ومن خلال ذلك يتضح لنا النقاط الآتية:

1. الفرصة التي يمنحها البنك الإسلامي للمؤسسات المتعثرة لا يوفرها البنك التقليدي.

2. البنوك الإسلامية تشارك في خسائر المشروع إذا حدث ذلك، بخلاف البنوك التقليدية التي لا تتحمل أي خسائر مع المشروع الممول بل تزيد في خسارتها بتحميله لفوائد ثابتة تتعلق بالقرض.

3. لا تعتبر تكلفة التمويل الإسلامي في حالة الخسارة معدومة فقط، بل إنها تتحول من تكلفة إلى وفر يساهم في تخفيض قيمة الخسارة.

المبحث الرابع

الاستثمار

مقدمة

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية و المالية و الإدارية و غيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة و النامية على حد سواء ، و لما كان موضوع الاستثمار مرتبط بعوامل نجاح كثيرة ومختلفة منها ما هو متعلق بالإمكانيات او متعلق بالفهم الحقيقي لحاجة الاستثمار للتمويل .

مفهوم الاستثمار

هناك عدة تعريفات لمفهوم الاستثمار تختلف باختلاف الهدف، ولكنة يعرف وفق المفهوم الاقتصادي : بأنه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي

الى انتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع و زيادة رفاهيته⁽¹⁾.ولكن قد يعرف بتعريف اشمل : على أنه التخلي عن اموال يمتلكها الفرد خلال فترة معينة و لفترة محدودة من الزمن قد تطول او تقصر و ربطها بأصل او اكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

أ-القيمة الحالية للأموال المستثمرة

ب-تعوضه عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل.

ج-الأخذ بعين الاعتبار حالة التضخم و ما يصاحب ذلك من انخفاض للقوة الشرائية⁽²⁾

1- أهداف الاستثمار ومخاطرة :

أ – الهدف العام للاستثمار

لقد تطورت اهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي و النظرية المالية، اذ اصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر:-

1- تعظيم ثروة المستثمر ويقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمرين، أي تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر.

2- العمل على إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية للمجتمع.

¹ - د. فريد كامل الشيبب، الاستثمار و التحليل المالي ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن 2009،ص 17

² - العرجا ، نهاد . معوقات الاستثمار في قطاع غزة و سبل التغلب عليها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر . غزة . فلسطين . (2013)ص 52

3- توظيف و استغلال الأموال بطريقة مثلى للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه (عائد

مادي، عائد اجتماعي - عائد اقتصادي... الخ)

4- تأمين الحاجات الاساسية وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات

ب - مخاطر الاستثمار: بصفة عامة فإن مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من

تحقق العائد المتوقع. وتختلف المخاطرة حسب اختلاف مجال الاستثمار.

وهي عموماً: مخاطر نظامية: وهي لا ترتبط بنوع معين من الاستثمارات بل تصيب جميع مجالات

الاستثمار مثل المخاطر المتعلقة بالأسواق، او المتعلقة بالعوامل السياسية".

ومخاطر غير نظامية: تشمل تغيرات في أسعار الفائدة او تدهور العمليات الإنتاجية، و تضم:

مخاطر العمل، مخاطر السوق، السعر، المخاطر المالية. الخ.⁽¹⁾

أنواع الاستثمار:

أولاً : ينقسم الاستثمار حسب طبيعة النشاط الى استثمار حقيقي واستثمار مالي :

1- الاستثمار الحقيقي: وعبرة عن إضافة جديدة للأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع ،

حيث يفترض الاقتصاد الحقيقي ان الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط الذي يولد قيمة

اقتصادية مضافة تزيد من دخل المستثمر و من ثم الدخل القومي للمجتمع⁽²⁾، حيث يتكون من

شقين:

- الأول: الاستثمار الثابت ويعني الاستثمار في الأصول الثابتة والعقارات والأراضي .

¹ - رمضان، زياد. مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع. الطبعة الرابعة. عمان.

الأردن(2007)،ص14

² - د. خالد المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الامام محمد بت سعود

الإسلامية، الرياض،ص26

- الثاني: التغيير في المخزون ويعني الفرق بين المخزون اول المدة و اخر المدة.

وقد يكون الاستثمار مباشر مثل انشاء المصانع و استصلاح الأراضي و قد يكون غير مباشر و هو ما يعرف بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي.

2- الاستثمار المالي: ويقصد به الاتفاق على شراء الأوراق المالية (اسهم وسندات)، او أصول إنتاجية قائمة من قبل . ويعتبر كل من الاستثمار الحقيقي والمالي استثمارا من وجهة النظر الفردية لان كل منهما يمثل إضافة جديدة الى ثروة الفرد الخاصة، اما من وجهة النظر الكلية فالاستثمار المالي لا يعد استثمارا لأنه لا يمثل أي إضافة جديدة لثروة المجتمع⁽¹⁾.

ثانيا : أنواع الاستثمار حسب الهدف من الاستثمار :

1- استثمار احلالي (اهتلاك) : وهو القدر اللازم من الاستثمار الذي لا يضيف الى رصيد المجتمع من رأس المال ، بل يؤدي الى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي و خاصة اذا كان الاستثمار في الآلات و المعدات التي تتميز بارتفاع مستوى التقنية⁽²⁾.

2- صافي الاستثمار: وهو يمثل الإضافة الصافية الى رصيد المجتمع من راس المال و يمكن حسابة بالفرق بين الاستثمار الإجمالي و الاستثمار الإحلالي .

3- إجمالي الاستثمار : و يتكون من الاستثمار الصافي + الاستثمار الاحلالي (الإهلاك)

ثالثا : أنواع الاستثمار حسب القطاع القائم به :

1- استثمار خاص : وهو الاستثمار الذي يقوم به الافراد و الشركات أي القطاع الخاص، و يهدف الى تحقيق الأرباح .

⁽¹⁾ - د . عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات الاستثمار و التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية ، الدار

الجامعية ، القاهرة مصر ، 2014م، ص159

⁽²⁾ - حسين ، مجيد علي حسن ، التحليل الاقتصادي الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن، 2004م، ص18

2- استثمار عام: و هي الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة و الأجهزة التابعة لها و التي تسعى من ورائها الى تحقيق اهداف عامة⁽¹⁾.

رابعاً: علاقة التمويل بالاستثمار

الاستثمار: استثمار الشيء يعني إكثاره مثلماً يُبْت من الحبة الواحدة نبتة عملاقة، و التي لا تصبح عملاقة بمجرد زراعتها، إنما يكون ذلك بالتعهد المستمر قبل الغرس بإعداد البيئة المثالية الصحية ثم بالرعاية و المتابعة -بعد الغرس- و دراسة جميع عوامل النمو و استيفائها، ثم إعادة تحسين أسلوب الرعاية بالنسبة لمعدلات الزمن، و في لغة السوق دائماً ما يبحث المستثمر الناجح عن: أعلى عائد، أسرع عائد، أقل تكلفة، أفضل منتج يحقق رواجاً جيداً على المستوى الأدبي و الربحي إلخ.

اما التمويل : فهو وظيفة أساسية و هامة من وظائف المؤسسة، تؤدي إلى تطورها و استمرار عملها، هذا من المنظور الضيق أما من المنظور الواسع الأقرب للواقع فهو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال ، و بالتالي يعبر التمويل عن مدى توفر النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يعتبر التمويل الوسيلة التي تمكن الأفراد و المؤسسات على الاستهلاك و الإنتاج على الترتيب و ذلك في فترات معينة". ويمكن توضيح أهمية العلاقة بين التمويل و الاستثمار من خلال النقاط الآتية :-

(1) - د. احمد محمد محمود نصار ، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية ، المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية ، البحرين

1- يسهم التمويل المصرفي في زيادة الاستثمار الذي يزيد القدرة الإنتاجية في الاقتصاد و ذلك من خلال إقامة المشروعات الجديدة او توسع المشروعات القائمة ، حيث إن معظم المشاريع القائمة هي كبيرة الحجم و تحتاج الى موارد مالية ضخمة ومن الصعب على أصحابها توفيرها اعتمادا على مواردهم المالية ومن هنا يأتي دور التمويل لدعم هذه المشروعات .

2-يسمح التمويل بزيادة الإنتاج من خلال توفير التمويل ألالزم لشراء متطلبات تشغيل الطاقات الإنتاجية للمشروعات القائمة و التي يمثلها رأس المال الذي يرتبط بدفع تكاليف استخدام العمل و مستلزمات الإنتاج و التي تتيح للمشروعات الإنتاجية وبالذات التي تعجز مواردنا المالية الذاتية عن توفير الموارد المالية ألالزمة لتشغيلها و تحقق الإنتاج فيها .

3-يعمل التمويل الذي تقوم بمنحة المصارف و المؤسسات المالية على زيادة الإنتاج ، وزيادة الإنتاج تؤدي إلى انخفاض التكاليف وبالتالي انخفاض أسعار الوحدة الواحدة من المنتجات ، ومن ثم زيادة الطلب عليها داخليا وخارجيا ، وهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات إلى الخارج وزيادة تشغيل العمال وبالتالي انخفاض معدلات البطالة ، وزيادة دخول الأفراد و تحسين مستوى المعيشة .

4-يعمل التمويل في إعادة توزيع الموارد المالية لمختلف المجالات و النشاطات الاقتصادية بما يتضمن التخصيص والتوزيع الكفء لهذه الموارد و تحقيق الكفاءة الاعلى في استخدام هذه الموارد من خلال الحصول على عائد يفوق التكلفة .

و بالتالي بعد التطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة و النمو الاقتصادي الذي حققته ، أدركت هذه الدول أن السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية هو إقامة مشاريع استثمارية و استغلال ثروتها على أحسن وجه و على هذا الأساس يجب توفير معطيات إحصائية دقيقة و معرفة وافية للحاجيات و التغيرات المستقبلية ، و التي تمكنها من إجراء دراسة على جانب كبير من

الموضوعية و الفعالية لاتخاذ القرار الأحسن و الأمتثل لهذه المشاريع الاستثمارية ، و ذلك لا يتم إلا بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها و تجسيدها على أرض الواقع ، علما أن مصادر التمويل هذه تختلف من مصادر داخلية التي تعبر عن استقلالية المؤسسة و قدرتها على التمويل الذاتي ، و موارد مالية خارجية التي تلجأ إليها المؤسسة العاجزة عن تمويل مشاريعها الاستثمارية بنفسها و لا يكون هذا الأخير (التمويل) إلا بوجود جهاز مصرفي يضمن تمويل هذه الاستثمارات تمويلا فعالا أخذنا بعين الاعتبار الضمانات المأخوذة من الزبائن.

الفصل الثاني

سمات الاقتصاد الفلسطيني

المبحث الأول : سمات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994م - 2015م

المبحث الثاني: اثر الحصار الاسرائيلي و الانقسام الفلسطيني على التمويل في

فلسطين 2006م-2015م

المبحث الثالث: دور البنوك الفلسطينية في التسهيلات الائتمانية

المبحث الأول

سمات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994م - 2015م

تمهيد :

كان الحكم الذاتي نتاج ما وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل والذي يعرف باتفاق أوسلو في أيلول 1993 م ، والذي قبلت بموجبه قيام سلطة فلسطينية تمارس حكما ذاتيا محدودا على قسم من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة انتقالية مدتها 5 سنوات 1994 -1999م، يتم خلالها تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين من أجل التوصل إلى حل دائم للنزاع، و بناء عليه مر الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة بمراحل أساسية كانت على النحو الآتي:

أولاً: المرحلة الأولى خلال الفترة 1994-1999م

أولاً : الناتج المحلي الإجمالي:

عندما تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور كان الاقتصاد الفلسطيني في حالة تبعية اقتصادية كاملة (لإسرائيل)، وكانت (إسرائيل) تدير الضفة الغربية و قطاع غزة بشكل تسلطي دون قيامها بعملية إنفاق استثماري -خاص- بل كانت جميع الإنفاقات على رواتب التعليم والصحة ، مما أثقل كاهل الاقتصاد الفلسطيني وسبب مشاكل كثيرة، حيث عانى الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات خطيرة تمثلت في سيطرة إسرائيل على معظم الموارد الطبيعية ، مما أدى إلى انخفاض كبير في مساهمة القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة - الصناعة- التجارة في الناتج المحلي الإجمالي.

لذا سعت السلطة إلى توفير الأموال بشتى الطرق وذلك لإحداث تنمية اقتصادية في الأراضي الفلسطينية من خلال عقد المؤتمرات المتعلقة بالمنح والمساعدات وإنشاء المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) ، و الذي هدف بشكل كبير إلى إدارة مشاريع التنمية وإعادة اعمار البنية التحتية، وقد نجحت في ذلك على توفير الأموال من خلال الحصول على منحة من البنك الدولي بقيمة مليارين وأربعمائة مليون دولار⁽¹⁾، وذلك بهدف تحريك القطاعات المختلفة وتشجيع الاستثمارات الخارجية، مما ساهم الى حد كبير في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و بالتالي ارتفاع متوسط دخل الفرد، والجدول التالي يوضح التطور في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (2)

يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999م)

| الحساب/السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|------------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الناتج المحلي الإجمالي/مليون دولار | 3.012 | 3.193 | 3.386 | 3.701 | 4.147 | 4.511 |
| نصيب الفرد/دولار | 1406 | 1388 | 1347 | 1437 | 1546 | 1612 |

المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني النشرات الرئيسية للحسابات القومية في الضفة وغزة 2000/1994م.

يلاحظ من الجدول السابق زيادة في قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-1999م بنسبة 49.8% ويعزى السبب الى تدفق رؤوس الأموال الفلسطينية الخارجية والاتفاق على بناء المؤسسات العامة وزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة وتشغيل الأيدي العاملة. و رغم ذلك فان نسبة زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترة بلغ 14.6 % فقط ، و يعزى ذلك الى الزيادة في اعداد السكان و العائدين الى الوطن من الخارج .

(1) فضل النقيب: الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل)، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1997م، ص75.

ثانياً: البطالة:

كانت و لا زالت الأراضي الفلسطينية تعاني من مستويات بطالة مرتفعة وخاصة بعد اندلاع انتفاضة الحجارة عام 1987م ، وقيام إسرائيل بمنع العمال الفلسطينيين من التوجه للعمل داخل (إسرائيل)، أما بعد الاتفاق الموقع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عام 1993م سمحت إسرائيل بدخول العمال الفلسطينيين، حيث بلغ ذروته خلال الأعوام 1998م -2000م ، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة البطالة من 24% عام 1996م إلى حوالي 11.8% عام 1999م⁽¹⁾.

ثالثاً : قطاع التجارة الخارجية:

عانى الاقتصاد الفلسطيني و لا زال من التبعية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي ، و مع تولي السلطة الفلسطينية زمام الأمور ، اخذت على عاتقها التخفيف من التبعية الاقتصادية ، وذلك من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع كل من مصر والأردن ، ولكن بشروط وبموافقة إسرائيل على السلع و الخدمات المتبادلة حسب اتفاق باريس الاقتصادي، مما ساهم في زيادة التبادل التجاري بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي حيث شكل حوالي 69.3% عام 2000م من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعتبر مرتفعة بمقارنته مع بعض الدول مثل (الأردن 50% - مصر 20%- (إسرائيل) 25%- اليابان 10%- أمريكا 7%)⁽²⁾، إلا أنه يجب أن نشير إلى أن التبادل التجاري مع (إسرائيل) بقي مرتفعاً حيث شكلت الواردات الفلسطينية مع (إسرائيل) ما نسبته 90% من مجموع

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة عدد سنة 1997م.

(2) عبد الرزاق وآخرون: تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني مجلة ماس، عدد سنة 2001م ص 61.

الواردات الكلية ونحو 81% من مجمل الصادرات الإسرائيلية⁽¹⁾ ، وهذا يوضح بشكل كبير حالة التبعية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي.

دور القطاع المصرفي الفلسطيني:

شهد القطاع المصرفي الفلسطيني انتعاشاً كبيراً أثر قيام المصارف الفلسطينية والعربية والأجنبية إلى افتتاح فروع لها في الأراضي الفلسطينية ، بعد أن كانت ممنوعة من العمل أثناء فترة الاحتلال حتى بلغت عام 1998م حوالي 21 مصرفاً⁽²⁾ ، منها تسعة بنوك وطنية تمتلك أربعين فرعاً وتسعة بنوك عربية أخرى تمتلك ستين فرعاً وثلاثة بنوك أجنبية تمتلك أربعة فروع⁽³⁾ . إن وجود هذه المصارف ساعد إلى حد كبير في تقديم الخدمات المصرفية للجمهور وزيادة الاستثمار ومن ضمن هذه الخدمات التسهيلات الائتمانية حيث زادت من 833 مليون دولار نهاية عام 1998م ، إلى 1005 مليون دولار نهاية عام 1999م وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة بلغ نصيب التجارة العامة من إجمالي التسهيلات عام 1999م إلى حوالي 26.3% ، فشكّلت بذلك أكبر نسبة تحصل عليها من ضمن القطاعات المختلفة وقطاع الإنشاءات بنسبة 12.34% ، ثم قطاع الصناعة بنسبة 10.53%⁽⁴⁾ .

ثانياً: المرحلة الثانية خلال الفترة 2000م-2007م

مقدمة:

بدأت هذه الفترة بالتحديد باندلاع انتفاضة الأقصى الثانية حيث شهدت عدة إجراءات تعسفية وفرض

(1) الجعفري، محمود: التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة (الإمكانات والآفاق) ماس سنة 1995، ص75.

(2) - تم اغلاق 3 مصارف و ذلك نتيجة أسباب مالية وحالات افلاس

(3) معهد الأبحاث الاقتصادية والسياسية ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد الخامس ص36.

(4) سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي 2000. ص33، رام الله ، فلسطين 2001

قيود على حرية الحركة والعبور مما جعلت الاقتصاد الفلسطيني بعزلة عن وجود تدخلات مالية وتجارة مع دول العالم ، بالإضافة إلى الانقسام السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية وحدثت بعض التطورات والمستجدات التي أثرت بمجملها على الاقتصاد الفلسطيني وعلى قطاعاته الإنتاجية. ولقد اتصف الاقتصاد الفلسطيني خلال هذه الفترة بمعدلات فقر وبطالة عالية وتشوه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد ، فضلاً عن انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية - الزراعية والصناعية و الخدماتية في الناتج المحلي الإجمالي.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي:

نتيجة للإجراءات الإسرائيلية وما نتج عنها فإن الاقتصاد الفلسطيني تكبد الكثير من الخسائر التي أدت إلى تدمير عناصر الإنتاج الأساسية وبالتالي تراجعت اغلب الأنشطة الاقتصادية حيث بلغت الخسائر المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية عام 2004م حوالي 2.62 مليار دولار، في الوقت الذي تجاوزت فيه الخسائر الغير المباشرة 10 مليار دولار⁽¹⁾.

جدول رقم (3) يوضح تطورات الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال

الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)

الفترة 2007-2000م.

| المؤشر/عام | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|-------|
| الناتج المحلي الإجمالي | 4.617 | 3.906 | 3.539 | 3.744 | 3.969 | 4.599 | 4322.3 | 4554 |
| معدل النمو | 5.4 - | 15.4- | 9.4- | 5.8 | 6.0 | 14.9 | -5.2 | 5.4 |
| متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي/ الف دولار | 1.512 | 1.245 | 1.097 | 1.130 | 1.165 | 1.199 | 1.275 | 1.303 |
| معدل النمو في نصيب الفرد | 8.2- | 17.7- | 11.9- | 3.0 | 3.1 | 2.9 | -8.1 | 2.2 |

المصدر: التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008م سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية تموز 2009م ص5.

(1) نصر الله، عبد الفتاح، وغازي الصوراني: المشروعات الصغيرة في فلسطين (واقع ورؤية نقدية)وزارة الاقتصاد الوطني فلسطين، 2005م، ص4.

وبلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تراجعاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي من بداية الانتفاضة من عام 2000م حتى عام 2003م مما انعكس سلباً على معدل النمو الاقتصادي ، اما بعد ذلك فقد ارتفع الناتج المحلي الى ان وصل عام 2005م ما نسبته 14.9% ، وقد عرف الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد خدمي نظرا لكبر مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت عام 2006م حوالي 18.3% ، والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خال الفترة 2003-2006م.

جدول رقم (4)

يوضح نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خال الفترة 2003-2006م.

| المؤشر/عام | 2003م | 2004م | 2005م | 2006م |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|
| قطاع الزراعة | 7.9% | 8.1% | 6.5% | 5.7% |
| الصناعة | 17% | 16.4% | 14.8% | 17.1% |
| الإنشاءات | 5% | 6.4% | 7.7% | 6.3% |
| الخدمات | 22% | 21.1% | 21.1% | 18.3% |
| التجارة | 9.8% | 9.1% | 8.7% | 9.2% |
| النقل | 4.6% | 4.3% | 3.8% | 5.1% |
| الإدارة العامة | 16.9% | 16.6% | 16.8% | 16.3% |
| الوساطة المالية | 4.1% | 3.8% | 4.8% | 4.4% |
| قطاعات أخرى | 11.9% | 13.2% | 15.6% | 17.6% |

المصدر: إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008م، إحصاءات الحسابات القومية ، اعداد 2004-2007 ،

رام الله. فلسطين.

من الملاحظ من الجدول السابق أن هناك فرق واضح بين مساهمات القطاعات المختلفة فقد تراجعت معظم القطاعات الاقتصادية ماعدا قطاع الخدمات والنقل ، ويرجع السبب في ذلك إلى الحصار و الإغلاق الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية ، الذي ترك أثره على مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل عام فقد ظهر تراجع الاداء الصناعي والذي يعد من القطاعات المهمة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى ما يوفره من فرص عمل وتخفيض نسبة البطالة، ويعزى هذا التراجع إلى حرمانه من المواد الخام الأولية الضرورية اللازمة لعملية الإنتاج بالإضافة إلى حرمانه من تصدير المنتجات إلى الخارج، وقد تأثرت المصانع في قطاع غزة بشكل أكبر منه في الضفة الغربية حيث تم إغلاق المنطقة الصناعية والتي تم إنشائها عام 1999م والتي كانت تضم حوالي 50 مصنعاً ، قد أثر هذا التراجع تأثراً كبيراً على انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني⁽¹⁾.

البطالة في فلسطين:

تركت الأوضاع الاقتصادية أثراً كبيراً على سوق العمل الفلسطيني ، وخاصة حركة الأشخاص داخل المناطق الفلسطينية ، بالإضافة إلى توقف عمل الفلسطينيين داخل الخط الأخضر (إسرائيل) بسبب الإغلاق الإسرائيلي ، فقد قدرت وزارة العمل الفلسطينية أن عدد العمال الذي كانوا يعملون داخل (إسرائيل) عام 1999م حوالي 130 ألف عامل، كل هذه الأعداد أصبح من ضمن العاطلين عن العمل بعد اندلاع الانتفاضة عام 2000م. منهم حوالي 50 الف عامل من قطاع غزة .

(1) نصر الله، عبد الفتاح، وغازي الصوراني: المشروعات الصغيرة في فلسطين، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

جدول رقم (5)

يوضح نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية 1999-2005 م

| المؤشر/عام | 1999م | 2002م | 2003م | 2004م | 2005م |
|--------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الأراضي الفلسطينية | 11.8% | 31.3% | 25.6% | 26.8% | 23.5% |
| قطاع غزة | 16.9% | 38.1% | 29.2% | 35.4% | 30.9% |
| الضفة الغربية | 9.5% | 28.2% | 23.8% | 22.9% | 20.3% |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح القوى العاملة إعداد 1999-2008م

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن هناك اختلافاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية حيث وصلت عام 2002م الى 38.1% ، وهذا يعتبر مؤشر كبير جداً وخطير في نفس الوقت، ويعزى السبب إلى خصوصية قطاع غزة ووقوعه تحت الحصار والإغلاق المتكرر وضعف الاستثمار، بعكس الضفة الغربية والتي تتمتع بنوع أفضل للحركة مع العالم الخارجي وانتقال العمال من وإلى داخل الخط الأخضر (إسرائيل).

قطاع التجارة الخارجية:

عانى قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية من خلال كبير وذلك لاعتماد أي تعامل خارجي للدولة مع العالم الخارجي على محورين أساسيين ألا وهما السيادة الاقتصادية والسيادة الاستثمارية، ومن الملاحظ أن الأراضي الفلسطينية تفتقران لهذين الأساسين، حيث لا توجد لا سيادة اقتصادية والتي تتمثل في عقد الاتفاقيات التجارية وحرية التبادل والذي قيده اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية ، والذي نظم العلاقات التجارية للسلطة الفلسطينية مع العالم الخارجي والذي جاء وفق مقاسات إسرائيلية بحتة.

أما الأساس الثاني ألا وهو المعوقات الاستثمارية ، من حرية إقامة المصانع وإنشاء الشركات وتدفق عناصر الإنتاج والتي حرمت مئة الأراضي الفلسطينية مع العلم أن كثيرا من السلع الصناعية والزراعية الفلسطينية قد لاقت رواجاً كبيراً وتتمتع بسمعة جيدة وحاصلة على كثير من مواصفات الجودة العالمية وتتنافس أرقى الشركات العالمية . والجدول التالي يوضح نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العجز التجاري.

جدول رقم (6)

يوضح نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000-2005م

| النشاط / عام | 2000م | 2001م | 2002م | 2003م | 2004م | 2005م |
|---------------|--------|-------|--------|--------|--------|--------|
| صادرات | 19.5% | 14.9% | 14.9% | 21.8% | 13.1% | 13.1% |
| واردات | 76.6% | 72.2% | 80.3% | 78.5% | 80.4% | 80.3% |
| العجز التجاري | 57.1%- | 57%- | 65.6%- | 65.7%- | 67.3%- | 67.2%- |

المصدر: إطار الاقتصاد الكلي والمالي العام في الضفة وغزة ، صندوق النقد الدولي 2007م.

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض في الصادرات الفلسطينية حيث كانت عام 2000م، تشكل ما نسبته 19.5% من الناتج المحلي ، انخفضت عام 2005م الى ان وصلت ما نسبته 13.1% م ، والواردات زادت الى ان وصلت عام 2005م حوالي 80,3% ، بعدما كانت عام 2000 م ، 76,6% ، كل ذلك ادى الى زيادة العجز التجاري الى ان وصل عام 2005 م حوالي 67,2% .

ثالثاً : تطورات الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الحالية

مقدمة :-

في هذا الجانب سوف نستعرض لأهم أداء تطور الاقتصاد الفلسطيني و الذي يؤسس لمرحلة جديدة خاصة بعد تشكيل حكومة التوافق الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس وما مرت به هذه المنطقة من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة في تموز 2014م ، والذي خلف أكثر من 2150

شهيد و أكثر من 10000 جريح ، هذا بالإضافة إلى تدمير آلاف المنازل و المصانع والبنية التحتية الاستثمارية في قطاع غزة ، وما نتج بعد ذلك من اتفاق بين (إسرائيل) و السلطة الفلسطينية على وقف إطلاق النار و تسهيل حركة التبادل التجاري بين القطاع و العالم الخارجي ، وسوف نستعرض في هذا المبحث لأهم المتغيرات الاقتصادية في هذه الفترة .

أولا : الناتج المحلي الإجمالي

شهد الاقتصاد الفلسطيني تذبذبا مستمرا في معدل الناتج المحلي و ذلك لعدة أسباب مختلفة و كلها مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي ، حيث بدأ معدل الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع تدريجيا خلال الفترة بين عامي 2008-2012م ، اذ بلغ معدل النمو في الناتج المحلي عام 2011م ، 12.2% ، ثم بعد ذلك انخفض عام 2012م ، الى حوالي 5.9% ، ويرجع الاقتصاديين ذلك الى تراجع المساعدات الدولية و بالتالي تراجع الإنفاق الحكومي ، وكل الأسباب التي تؤدي الى النمو الاقتصادي والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (7)

يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد بالأسعار الجارية 2010م-2015م

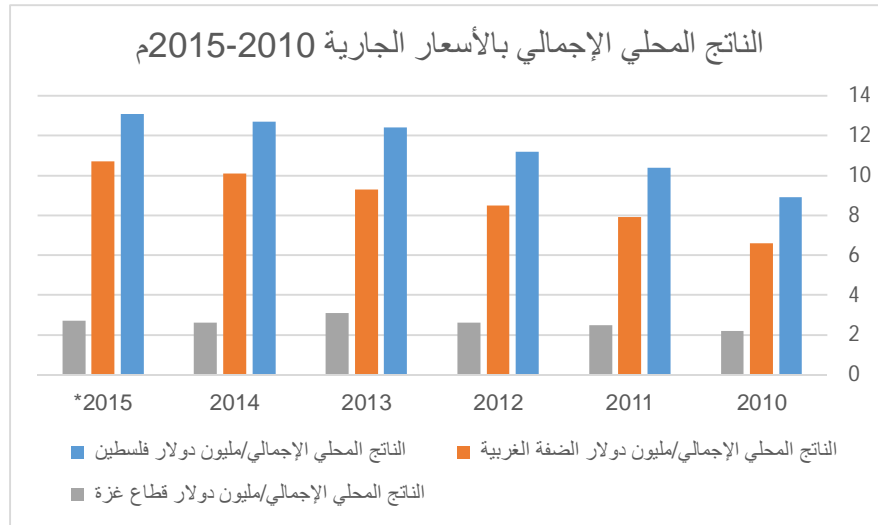
| الحساب/السنة | | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | *2015 |
|------------------------------------|---------------|------|------|------|------|------|-------|
| الناتج المحلي الإجمالي/مليون دولار | فلسطين | 8.9 | 10.4 | 11.2 | 12.4 | 12.7 | 13.1 |
| | الضفة الغربية | 6.6 | 7.9 | 8.5 | 9.3 | 10.1 | 10.7 |
| | قطاع غزة | 2.2 | 2.5 | 2.6 | 3.1 | 2.6 | 2.7 |
| نصيب الفرد/ الف دولار | فلسطين | 2.3 | 2.6 | 2.7 | 2.9 | 2.9 | 3.2 |
| | الضفة الغربية | 2.9 | 3.3 | 3.5 | 3.8 | 3.9 | 4.0 |
| | قطاع غزة | 1.4 | 1.6 | 1.6 | 1.8 | 1.4 | 1.5 |

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية ، تقارير سنوية مختلفة 2010-2015م.

* - بيانات 2015 توقعات اقتصادية من سلطة النقد الفلسطينية في التقرير السنوي 2014م، رام الله فلسطين، 2015، ص55

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع في الاقتصاد المحلي بنحو 4% خلال العام 2014م مقارنة مع نمو 2.2% خلال العام 2013م ، و جاء هذا الانخفاض في ظل مسارين متعاكسين للنمو في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ففي الضفة الغربية شهد النشاط الاقتصادي نموا ملحوظا وصل الى حوالي 5.1% مقارنة 1.0% في العام 2013، في حين تراجع الأداء الاقتصادي في قطاع غزة بشكل حاد و بنسبة بلغت 15.2% مقارنة مع نمو 5.6 عام 2013م ، هذا الانخفاض في قطاع غزة يعزى الى استمرار الحصار الإسرائيلي و اغلاق المعابر و جاءت الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على القطاع مما خلفت خسائر بشرية وتدمير للبنية الاستثمارية و توقف العديد من المصانع و الشركات . الا ان وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية عام 2014م حوالي 1400 دولار فقط في قطاع غزة ، بينما يرتفع في الضفة الغربية الى حوالي 3900 دولار⁽¹⁾ بينما ينخفض نصيب الفرد الحقيقي ليصل الى 970 دولار في قطاع غزة و 2200 دولار في الضفة الغربية .

شكل رقم (1) يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2010-2015م



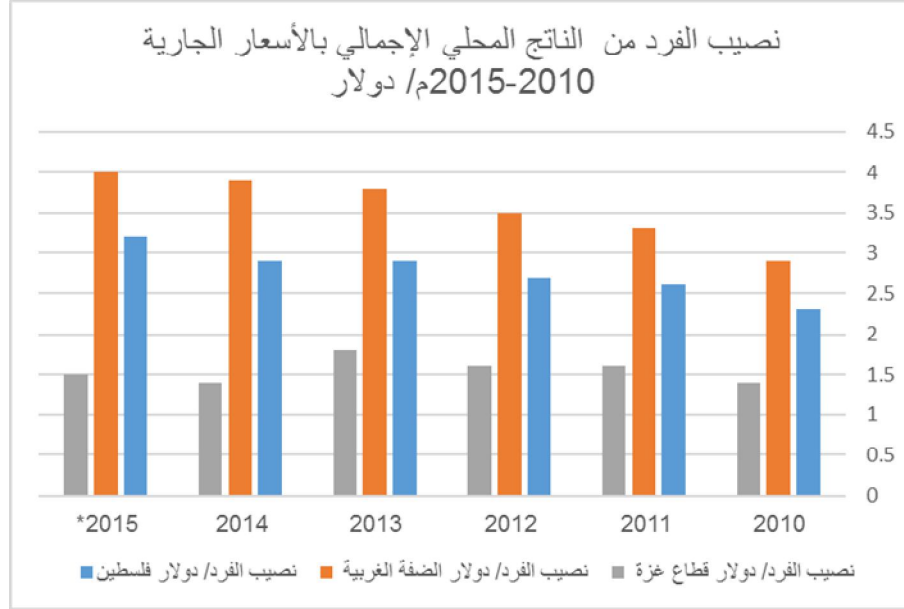
المصدر : اعداد الباحث من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني و سلطة النقد الفلسطيني اعداد مختلفة

(1) سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي 2014 ، ص 25 رام الله ، فلسطين ، 2015م

اما من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فالشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2)

يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2010-2015م.



المصدر : اعداد الباحث من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني و سلطة النقد الفلسطينية اعداد مختلفة

ثانيا : الأنشطة الاقتصادية

اما من حيث مساهمة الأنشطة الاقتصادية ، فقد حصل تغيير كبير في مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي بالدرجة الأولى ولم تسعف التوصيات و المؤتمرات من ان تحول الاقتصاد الفلسطيني الى الأسلوب الإنتاجي الحقيقي من خلال استغلال الأراضي الزراعية و القطاع الصناعي ، حيث خلال عام 2014م ، بلغت مساهمة القطاع الخدماتي بحوالي 54.1% ، من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما

توزعت مساهمة القطاعات الإنتاجية 15.4% للإتشاءات ، 12.5% للصناعة ، 4.3% للزراعة ، في حين بلغت مساهمة الضرائب غير المباشرة حوالي 13.6% .⁽¹⁾

ثالثاً: التسهيلات الائتمانية

شهدت المؤشرات المالية للمصارف العاملة في فلسطين الى ارتفاع اجمالي موجودات المصارف نهاية عام 2014م، بما نسبته 5.6%مقارنة مع عام 2013م، كما شهدت التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً بحوالي 9.3% ، عما كانت عليه نهاية عام 2013م، وهذا يشير الى الدور المحوري للمصارف العاملة بين وحدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد ،ولما له من مدلول و تأثير في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين .⁽²⁾

المبحث الثاني

اثر الحصار الاسرائيلي و الانقسام الفلسطيني على الاستثمار و التمويل في فلسطين المقدمة:

لقد تسبب الحصار الاسرائيلي والانقسام السياسي في تشوهات واختلالات هيكلية في البيئة الاقتصادية الفلسطينية وبالتالي البيئة التمويلية ، وسوف نستعرض هنا نقطتين أساسيتين و هما الاثار المالية للانقسام الفلسطيني و كذلك الاثار المالية للحصار الاسرائيلي على قطاع غزة .

أولاً : الاثار المالية للحصار الاسرائيلي على قطاع غزة

تمهيد:-

منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م ، للضفة الغربية وقطاع غزة حتى الآن 2015م ، نتج عنه علاقة غير متكافئة بين الطرفين ، عمدت (إسرائيل) خلالها إلى جعل المناطق المحتلة مصدراً

(1) - سلطة النقد الفلسطينية ، المرجع السابق ص34

2 - سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي 2014 ، رام الله ، فلسطين ، 2015م ، ص 5

للأيدي العاملة الرخيصة المستخدمة في سوق العمل الإسرائيلي، وسوقاً استهلاكية لمنتجاتها، في حين فرضت قيوداً عديدة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية وخاصة الصناعي منها. بعد ذلك أخذت هذه الإجراءات طابعاً متفق عليه بين الجانبين فيما يعرف ببرتوكول باريس الاقتصادي والذي أثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الفلسطيني وبعتراف من وقعوا عليه مع الجانب الإسرائيلي . أما فيما يتعلق بدراستنا و الحديث عن الحصار والإغلاق الإسرائيلي، يجب أن نفرق بين مفهومين أساسيين المفهوم الأول: الحصار والذي يشير إلى مجمل السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية والذي يمثل منهجاً للسياسة الإسرائيلية قبل قيام السلطة الفلسطينية وما بعده⁽¹⁾، أي منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1967م. ومفهوم الإغلاق وخاصة في قطاع غزة ، موضوع الدراسة فإنه بعد انسحاب إسرائيل أحادى الجانب من قطاع غزة أواخر عام 2005م، وفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في يناير 2006م ، مروراً بتمكن المقاومة الفلسطينية من أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط من داخل دبابته من أحد المواقع الإسرائيلية على حدود قطاع غزة منتصف عام 2006م وصولاً إلى الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس منتصف عام 2007م، وما نتج عن ذلك من تكون سلطتين الأولى في الضفة الغربية، والثانية في قطاع غزة حيث أدى الحصار الإسرائيلي إلى إغلاق الحدود ومنع حركة الأشخاص والبضائع من الانتقال من وإلى قطاع غزة ، حيث كانت له آثار سلبية كبيرة على التمويل ، سواء التمويل التقليدي او التمويل الإسلامي والذي يتمثل في الاتي :

(1) مازن العجلة- مستقبل التنمية في ظل الحصار، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر: الحصار والصحة النفسية الحواجز والجسور 2008، ص2.

أولاً : آثار الحصار والإغلاق على التجارة الخارجية:

أدى استمرار إغلاق المعابر والتحكم بحركة الصادرات والواردات إلى تراجع كبير في الحركة اليومية التجارية الأمر الذي أثر بشكل سلبي على قدرات النشاطات الاقتصادية المحلية من ناحية، وأحجام المستثمرين على تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية داخل قطاع غزة⁽¹⁾، ونتيجة لهذه الإغلاقات وخاصة بين عامي 2007 - 2010م ، أوشك الاداء التجاري على الانهيار وذلك نتيجة النقص الشديد في البضائع الموجودة في الأسواق ومصادر الطاقة من منتجات بترولية وكهربائية، كما تم إلغاء العديد من الوكالات والعلامات التجارية العالمية الخاصة لمستوردي قطاع غزة مما تسبب في ضياع إيرادات السلطة من الجمارك والضرائب وتوقفت حركة التصدير من القطاع بشكل تام مثل المنتجات الزراعية والصناعية، وتراجع حجم واردات قطاع غزة إلى أقل من 700 مليون دولار من إجمالي واردات السلطة البالغة 2093 مليون دولار نهاية العام 2007م⁽²⁾.

ثانياً : آثار الإغلاق على القطاع الصناعي:

لقد أثر الإغلاق والحصار الاقتصادي على قطاع غزة تأثيراً كبيراً وخاصة على القطاع الصناعي وكانت له آثار أخرى غير مباشرة من حيث ارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفقر والكثير من المشاكل الاجتماعية. فقد تراجعت مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة عام 2007م ، من حوالي 13% إلى حوالي 5% ، حسب تقديرات الاقتصاديين، ويرجع السبب في ذلك إلى إغلاق و تدمير حوالي 90% من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي ، وما واكب ذلك من ضعف في السياسات الائتمانية للمصارف الفلسطينية سواء التقليدية أو الإسلامية

(1) - السلطة الوطنية الفلسطينية ، منشورات وزارة الاقتصاد الوطني 2008م ، غزة ، فلسطين

(2) المراقب الاقتصادي والاجتماعي ماس، العدد 16، 2009 ص7.

على حد سواء ، حيث كانت تعمل في قطاع غزة حوالي 4000 منشأة صناعية أغلق منها حوالي 3700 منشأة ، والباقي كانت تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن 50%⁽¹⁾، مما تسبب في انخفاض عدد العاملين من حوالي 35000 عامل إلى حوالي 4200 عامل حتى وصل عام 2009 إلى حوالي 1500 عامل⁽²⁾.

ثالثاً : أثر الإغلاق على القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة الذي يعتمد عليها سكان قطاع غزة ، إذ يساهم هذا القطاع بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن أخذ بالتراجع وذلك نتيجة للإجراءات الإسرائيلية حيث عمدت إسرائيل على تدمير القطاع الزراعي ليبقى قطاع غزة سوقاً مستهلكاً لمنتجاتها الزراعية ولتبقى اقتصاد غزة تابعاً لها، كل هذه الإجراءات أخذت بالزيادة أثناء الحصار والإغلاق والذي تحدثنا عنه سابقاً والذي بدأ من منتصف 2006م حيث أدى الإغلاق إلى وقف حركة الاستيراد للمستلزمات الزراعية مثل المبيدات والأسمدة والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية، مما أدى إلى خسارة تقدر بحوالي 12 مليون دولار شهرياً في منتصف 2007م⁽³⁾.

هذا بالإضافة إلى قطاعات زراعية أخرى مثل القطاع الحيواني وقطاع الثروة السمكية حيث منعت إسرائيل الصيد البحري على سواحل قطاع غزة مما تسبب في تدمير قطاع الصيد البحري وتعطل قوارب الصيد وأصبح حوالي 3500 صياد عاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة. كل ذلك عمل على انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

(1) غازي الصوراني - الحصار والانقسام وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، 2008 ص5.

(2) بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، إحصاءات القوى العاملة 2008.

(3) شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية- ورقة بحثية بعنوان تأثير الحصار على الإنتاج الزراعي في قطاع غزة.

، حتى وصل عام 2007م الى 5.5% فقط والذي كان من المفروض ان يكون اكبر من ذلك بكثير للوصول الى اقتصاد مقاوم يعتمد على الانتاج الذاتي .

رابعا : آثار الإغلاق على المشاريع العمرانية والإنشائية:

بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في سبتمبر عام 2005م ، أصبح حوالي 35% من مساحة القطاع بحاجة إلى الاستثمار وبما أن قطاع غزة يعتبر من المناطق الأكثر كثافة سكانية في العالم أصبح لزاماً على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تقوم بعملية توسع عمراني ، لكن هذا الطموح وهذا التوقع واجه تحدياً كبيراً ألا وهو عدم وجود مستلزمات البناء مثل الحديد والأسمت والمستهلكات الأخرى من أدوات كهربائية وصحية التي ارتفعت أسعارها (إن وجدت) من خلال التهريب من الأنفاق على الحدود مع مصر إلى حوالي 800%.

حيث أدت كل هذه المعوقات الناتجة عن الإغلاق إلى توقف مشاريع البناء والتصدير و التي تقدر بملايين الدولارات والتي تعتبر مصدر دخل لآلاف الأيدي العاملة ، ثم توقفت معظم شركات المقاولات والإنشاءات وتكدت خسائر كبيرة⁽¹⁾. ويتضح من خلال ذلك أن الاداء الاستثماري في قطاع غزة قد أصيب بانتكاسة كبيرة قد تمثلت هذه الخسارة في النقاط التالية:

1. خروج رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي.
2. خروج العديد من الشركات الأجنبية العاملة.
3. إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت معدة للتنفيذ.
4. توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية والعديد من المشاريع الاستثمارية.

(¹) ماهر الطباع- ماذا بعد الحرب على قطاع غزة- منشورات الغرفة التجارية الفلسطينية 2009م. غزة، فلسطين، ص22

خامساً: آثار الإغلاق على الاداء المصرفي الفلسطيني في قطاع غزة:

تراجع أداء القطاع المصرفي الفلسطيني في قطاع غزة نتيجة إغلاق المعابر، حيث تعطلت عمليات نقل الشيكات ونقل الأموال السائلة من و إلي قطاع غزة وتوقفت الاعتمادات المستندية نتيجة توقف الاستيراد و الكفالات الخاصة بالمشاريع واقتصر عمل البنوك على أنشطة السحب والإيداع والتحويلات وأصبحت البنوك تعمل بأقل من 40 % من طاقتها , وذكر تقرير بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة - في تقريره عن القرارات الإسرائيلية حول قطاع غزة - أن القرار الإسرائيلي بإعلان غزة كياناً معادياً حمل تبعات أيضاً على عملية التحويلات المالية، مما أثر على وفرة السيولة النقدية والقدرة على الاستثمار. ونوه إلى أن الحكومة الإسرائيلية شكلت لجنة وزارية تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء أيهود أولمرت حيث ستعنى هذه اللجنة بالموافقة على أية أموال يتم تحويلها إلى غزة على أساس التفاصيل المعطاة حول استخدامات النقود . وقد ظهر ذلك جليا بعد تشكيل حكومة التوافق الفلسطينية منتصف عام 2014م ،. ومن الآثار السلبية أيضا انخفاض سياسات البنوك الائتمانية وتقليص خدماتها إلى درجة قيام بعض البنوك إلى إغلاق بعض فروعها مثلما فعل البنك العربي وهو ذا انتشار واسع في العالم إلى إغلاق جميع فروعها في قطاع غزة باستثناء الفرع الرئيسي⁽¹⁾.

سادساً : تجارة الأنفاق

ان ما افرزه الحصار الاسرائيلي على القطاع قد انتج مصطلح يسمى مصطلح تجارة الأنفاق ، و هو يطلق على تهريب السلع عبر أنفاق من تحت الأرض بين قطاع غزة و مصر ، و التي

(1) النمروطي ، خليل: أثر الحصار الإسرائيلي على اقتصاد التجارة الخارجية لقطاع غزة، ورقة عمل، 2007 ص29.

تشكلت وزادت أهميتها بفعل الحصار الإسرائيلي للقطاع منتصف عام 2006م ، والتي كانت بدايتها بسلع بسيطة إلى أن وصل الأمر إلى تهريب السيارات عبر أنفاق حفرت خصيصا لهذا الغرض، حيث كانت في بدايتها غير مسيطر عليها من قبل الحكومة في غزة الى ان تنبهدت لهذا الأمر فيما بعد وشكلت إدارة لهذا الغرض تعنى بالسيطرة والرقابة على الأنفاق والسلع التي تمر منها ، اذ بلغت واردات قطاع غزة التي تأتي من الأنفاق حوالي 80% ، من مجمل الواردات وكذلك وظفت حوالي 25000 عامل ، ونتيجة لذلك حدث نمو في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة بمعدل 47%، بين عامي 2009-2011 م ، وانخفضت معدلات البطالة الـ 32% ، خلال عام 2009م ، مقارنة بـ 45% عام 2008 م⁽¹⁾، إلا انه لا يمكن اعتبار هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي نموا مستمرا او داعما لنمو اقتصادي طويل الأمد ، فقد حول المجتمع الغزي الى مجتمع استهلاكي بامتياز ، فالقطاع يقوم بتصدير رأس المال النقدي مقابل استيراد السلع والخدمات كـ رأس مال عيني من جمهورية مصر العربية، لأنها لا تخضع لقوانين وتشريعات و اتفاقيات وتمت نتيجة لظروف قاهرة ، وهذه الظاهرة استمرت حتى منتصف عام 2013م .

ثانيا : الاثار المالية للانقسام السياسي على الاستثمار في قطاع غزة 2006م-2014م

مقدمة:

بدأت دائرة الخلاف بين الجانبين منذ تأسيس حركة المقاومة الإسلامية -حماس- أواخر عام 1987م، وأخذت بالاتساع وتعمقت الفجوة أكثر بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م ، نظرا للاختلاف الكبير بين البرنامجين السياسيين ، ومع مطلع عام 2006 تم تنظيم ثاني انتخابات

(1) العرجا ، نهاد ، معوقات الاستثمار في قطاع غزة وسبل التغلب عليها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، 2013 ، غزة ، فلسطين ، ص 105

تشريعية فلسطينية فحققت حركة حماس نجاحاً بحصد أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني⁽¹⁾. وفي صيف عام 2007م شهد الواقع الفلسطيني نشوء سلطتين سياسيتين وتفتيزيتين إحداهما في الضفة وأخرى في قطاع غزة ، ورغم أن الانقسام الفلسطيني ظهر جلياً في منتصف عام 2007 فإن جذوره تعود إلى سنوات سابقة مثلما تقدم ، وبعد هذا الانقسام بدأت جهود كل من المملكة العربية السعودية ومصر في رأب الصدع بين الجانبين حيث وقعتا في رحاب الأراضي المقدسة عام 2007م ، اتفاق على ما يعرف باتفاق مكة المكرمة ، وأخيراً تم التوقيع بين الجانبين في دولة قطر على تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة. وفي العام 2012 استمرت المصالحة الفلسطينية بالتأرجح بين شروط حركة فتح وشروط حركة حماس ورغم الإعلان عن العام 2012م ، عاماً للمصالحة الفلسطينية على اعتبار إنها من أولويات القادة الفلسطينيين إلا أن العام ينتهي ولا تزال المصالحة حبراً على ورق. وتنتقل المصالحة الفلسطينية مجدداً إلى العام 2013م في ظل انتظار انتهاء المشاكل الداخلية في مصر الزراعي ألحصري للمصالحة على أمل أن يجد الوسيط المصري حلاً يرضي طرفي الانقسام، و لقد اثر ذلك كثيراً على السياسات الائتمانية للبنوك و المؤسسات المالية العاملة .

أولاً: اعلان الدوحة للمصالحة الفلسطينية..

وقعت حركتي فتح وحماس بحضور أمير قطر في العاصمة القطرية الدوحة في السادس من فبراير شباط 2012 ، حيث وقع محمود عباس نيابة عن حركة فتح وخالد مشعل نيابة عن حركة حماس اتفاقاً للمصالحة بهدف تسريع وتيرة المصالحة الوطنية الفلسطينية و في يناير 2013 م ، أعلن رئيس وفد حركة فتح للحوار و عضو لجنتها المركزية عزام الاحمد انه تم الاتفاق بين الفصائل

(1) صحيفة القدس الفلسطينية يوم 2006/1/26م ، القدس، فلسطين

الفلسطينية المجتمعة في القاهرة وأبرزها حركتا فتح وحماس على الإعلان عن حكومة فلسطينية جديدة وعن موعد الانتخابات المقبلة في مرسوم واحد يصدر بعد ستة أسابيع .

ثانيا : اتفاق القاهرة 2013 م

عقدت حركتا فتح وحماس اجتماعا بالقاهرة يوم 14-5-2013 تم خلاله استعراض كافة قضايا المصالحة الوطنية الفلسطينية العالقة وسبل تذليل العقبات التي تواجه إنهاء الانقسام الفلسطيني حيث اتفق الطرفان على أن تكون اجتماعاتهما في حالة انعقاد دائم اعتبارا من تاريخه وحتى تشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني الجديدة و تحديد موعد للانتخابات.

ثالثا: اتفاق غزة 2014..

تم الاعلان عن اتفاق سمي اتفاق الشاطئ و هو امتداد لاتفاق القاهرة 2011م . بين وفد منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس يوم الاثنين 2014/6/2م، ونتج عن هذا الاتفاق تشكيل حكومة توافق بين الجانبين و لا زال هذا الاتفاق و التوقيع محل خلافات كبيرة نظرا للصعوبات التطبيقية على الأرض ومنها ما يعرف بأزمة رواتب موظفي غزة ، والسيطرة على المعابر.

أثار الانقسام:

خلق الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي حالة غير مسبوقة في النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الفلسطيني ، حيث يوجد حكومتين لكل منهما قوانينها و أنظمتها الخاصة بها مما زاد العبء على المواطن الفلسطيني الذي يعاني بشكل أساسي من تبعات الاحتلال الإسرائيلي و الذي استغل الحالة الفلسطينية في تكريس سياسته للتفرقة بين الضفة الغربية وبين قطاع غزة .

و لما كانت سياسة الانقسام إسرائيلية متعمدة ، (فإسرائيل) من خلال ممارستها وسياستها تعمل للحيلولة دون إتمام إجراءات المصالحة، ولقد دأبت على تعميق الخلاف والانقسام بين أبناء

الوطن الفلسطيني الواحد من خلال عزل الضفة عن القطاع منذ زمن بعيد بل ومن خلال عزل البلدات الفلسطينية في الضفة عن بعضها البعض حتى تستقر بكل إقليم جغرافي على حدة، فتقرض حصاراً على القطاع، واستيطاناً وتهويداً في الضفة الغربية والقدس ، و عليه فلقد شكل نكبة جديدة للقضية والشعب الفلسطيني وقد كان له أثار سيئة على كثير من المجالات (اجتماعية- سياسية - اقتصادية).

وسنعرض لأثار الانقسام على الجوانب الاقتصادية:

1. تدهور الاقتصاد الفلسطيني كونه أعطى الاحتلال الإسرائيلي الذرائع للاستفراء بالبنية التحتية لقطاع غزة والتي كانت أخرها تدمير المنشآت الصناعية في الحرب الإسرائيلية الأخيرة التي أوصلت إلى حالة التدهور الكامل.
2. تضخم أعداد الموظفين من الطرفين على حساب الحاجة الحقيقية للشعب ، مما أثقل كاهل الميزانية العامة، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة .
3. تعطل الكثير من البرامج والصناعات الاقتصادية بفعل حالة الانقسام الداخلية حيث أن حالة الانقسام قد دخلت كل تفاصيل الحياة اليومية وأعاققت النمو الطبيعي لجميع القطاعات.
4. العديد من الملفات المرتبطة بالإنشاءات والصناعات في غزة أصبحت معطلة بصورة أو بأخرى بفعل الانقسام أهمها ملف الإعمار الذي بات مربوطاً بحكومة توافقية تساعد في إدخال المواد اللازمة للبناء وغيره.
5. عدم وجود بيئة استثمارية داخل قطاع غزة أدى ذلك إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج مما أدى إلى تخلف اقتصادي وزيادة نسبة البطالة وزيادة مستويات الفقر .

6. إجماع الكثير من المؤسسات الدولية العمل في قطاع غزة ، لما له من اثار سيئة على البنية التمويلية للمؤسسات المالية .

7. ان آثار الانقسام شكلت مشكلة اقتصادية كبيرة و تركت أثارا على مختلف الجوانب الاقتصادية كالاستثمار والتشغيل وزادت مشكلة البطالة وانخفضت السياسات التنموية وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي وهذا كله أرخى بظلاله حتى بعد ان ينتهي الانقسام الفلسطيني.

8- ازدواجية السلطة: زادت حقيقة وجود سلطتين من العبء و التكاليف على ممارسة الأعمال في قطاع غزة ، تاركتا شركات القطاع الخاص في وضع غير قادر على منافسة المنتجات المستوردة مباشرة أو المهربة عبر الإنفاق مثل استتجار أو شراء مساحات تخزين جديدة و التعامل مع تكاليف النقل الإضافية ، بالإضافة إلى حالات الازدواج الضريبي مما احدث خسائر كبيرة و انخفاض عمليات التمويل حيث بلغت التسهيلات الائتمانية للمصارف التقليدية والإسلامية في قطاع غزة عام 2011م حوالي 250 مليون دولار فقط (1).

9- لم تعترف سلطة النقد الفلسطينية بمصرفين في قطاع غزة انشأ بعد الانقسام ، و هما البنك الوطني الإسلامي و بنك الإنتاج ، مما كان له اثر سلبي في تحجيم عمل المصرفين ، كذلك المصارف العاملة في قطاع غزة و التي تتبع لسلطة النقد الفلسطينية لم تتعامل مع الحكومة الموجودة في غزة ، مما شكل ضعفا كبيرا في التمويل و الاستفاداة من العمليات التمويلية التي تمارسها المصارف بشكل عام .

¹ - سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي 2012م ، رام الله ، فلسطين 2013، ص20

المبحث الثالث: دور البنوك الفلسطينية في التمويل:

مقدمة:

إن المصرف هو عبارة عن وسيط مالي يقوم من جهة على جمع مدخرات الأفراد والمؤسسات من خلال مختلف الودائع ، ومن جهة أخرى يقوم بعد ذلك بتحويل تلك الودائع أو المدخرات إلى قروض من خلال عمليات التمويل المختلفة، بالإضافة إلى هذا النشاط الرئيسي فإن المصرف يقوم بتأدية عدد كبير من الأنشطة الثانوية الأخرى⁽¹⁾. حدث ذلك في فلسطين مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية منتصف عام 1994م ، حيث بدأ النشاط المصرفي الفلسطيني، وأخذت البنوك ممارسة نشاطاتها من خلال إعادة افتتاح فروعها والتي كانت قد أغلقت عام 1967م بعد احتلال (إسرائيل) للضفة الغربية وقطاع غزة كما تم إنشاء بنوك فلسطينية جديدة ، في الغالب بنوك تجارية ثم قامت مصارف عربية أخرى بافتتاح فروع لها في فلسطين.

أولاً: تطور القطاع المصرفي الفلسطيني:

لقد تطور القطاع المصرفي الفلسطيني تطوراً كبيراً وذلك نتيجة لعوامل عدة حيث وصل عدد المصارف العاملة في فلسطين مع نهاية عام 2014م ، إلى 19 مصرفاً تعمل من خلال 226 فرعاً منها 184 موزعة في محافظات الضفة الغربية و 42 فرعاً موزعة في محافظات قطاع غزة. حيث يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من ثمانية مصارف محلية سبعة منها مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حيث تعمل من خلال 118 فرعاً ومكتباً وعشرة مصارف وافدة تعمل

(1) بلعوز حسين، أغزي محمد العربي: دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام الكلاسيكي والقيمي جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر ص13.

من خلال 102 فرعاً ، والجدول التالي يوضح عدد المصارف بسنة التأسيس وعدد الفروع العاملة في

الأراضي الفلسطينية:

جدول رقم (8) يوضح عدد المصارف بسنة التأسيس وعدد الفروع العاملة في الأراضي الفلسطينية حتى عام 2015م

| المصارف الوافدة | | | المصارف المحلية | | |
|-----------------|---------------------------------|-------------|-----------------|------------------------------|-------------|
| عدد الفروع | اسم المصرف | سنة التأسيس | عدد الفروع | اسم المصرف | سنة التأسيس |
| 24 | بنك القاهرة عمان | 1986 | 48 | بنك فلسطين المحدود | 1960 |
| 22 | البنك العربي | 1994 | 6 | البنك التجاري الفلسطيني | 1994 |
| 32 | بنك الأردن | 1994 | 13 | بنك الاستثمار الفلسطيني | 1995 |
| 6 | البنك العقاري المصري | 1994 | 10 | البنك الإسلامي العربي | 1995 |
| 4 | البنك التجاري الأردني | 1994 | 15 | البنك الإسلامي الفلسطيني | 1995 |
| 5 | البنك الأهلي الأردني | 1995 | 22 | بنك القدس | 1995 |
| 12 | البنك الإسكان للتجارة و التمويل | 1995 | 7 | البنك الوطني | 2005 |
| 2 | البنك الأردني الكويتي | 1995 | 2 | البنك الوطني الإسلامي (غزة) | 2010 |
| 1 | بنك الإنماء | 1995 | 1 | بنك الإنتاج (غزة) * | 2012 |
| 1 | بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود | 1998 | | | |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي 2015م ، رام الله ، فلسطين

* بنك الإنتاج له مركز رئيسي واحد و لكن يمكن للعميل السحب و الايداع من خلال فروع بنك البريد التابع للسلطة الفلسطينية المنتشرة في محافظات قطاع غزة.

حيث تعتبر سلطة النقد الفلسطينية هي السلطة الرقابية على الجهاز المصرفي في فلسطين

بالإضافة إلى ذلك تم افتتاح مصرفين جديدين في قطاع غزة وهي بنك الإنتاج- والبنك الوطني

الإسلامي ، حيث نتيجة الانقسام السياسي فإن سلطة النقد الفلسطينية لم تمنحهما الترخيص اللازم

وبالتالي لا تعمل هذه المصارف في الضفة الغربية و يقتصر عملها فقط في قطاع غزة ، كما أن البنوك الأخرى والذي تعمل في قطاع غزة لا تتعامل مع الحكومة في غزة طيلة فترة الانقسام من عام 2007 م حتى حزيران 2014 م، ولا تقيم أي علاقات معها.

ثانياً : دور البنوك التقليدية في التسهيلات الائتمانية

أهمية التسهيلات الائتمانية:

تعتبر التسهيلات الائتمانية من الادوات المالية التي تشكل في مجملها اهمية كبيرة سواء على الاقتصاد المحلي او الاقتصاد العالمي و ذلك من خلال النقاط الاتية :-

(1)- تؤدي التسهيلات الائتمانية دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة .

(2)- يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية... لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازناً وملبياً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة، ولذلك أيضاً فإن الدولة تحاول أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال المصرف المركزي، ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات الائتمان بالمصارف التجارية حيث أن قرار الائتمان يجب أن لا يخرج عن السياسة الائتمانية للمصرف وهي مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلاً لتحقيق أهدافها.

(3) - تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية، حيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكب لسياسة الدولة، وذلك بتوفير الأموال اللازمة لقطاعي الصناعة والزراعة، لما لهذين القطاعين من دور

حيوي في توفير احتياجات المجتمع والمواطنين، ورفع معدل نمو الصادرات، والحد من الاستيراد، وذلك بالإضافة إلى تمويل التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية، وبالشكل الذي يمكنهم من تنمية أنشطتهم في سهولة ويسر وتجنب التعرض للاختناقات أو الأزمات المالية.

(4) - تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد أو التصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.

(5) - المساهمة في مشروعات أخرى مثل المساهمة في مصارف وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة وشركات انتاج الدواء، والغذاء والملابس والمساكن والملاحة والسياحة، الخ.

لقد تطور أداء البنوك العاملة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة وأخذ ينمو نمواً مضطرباً سواء في حجم الودائع لديها أو في زيادة حجم الائتمان المقدم، حيث وصل حجم الودائع لديها عام 2000 حوالي 3.5 مليار دولار في حين بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات التجارية حوالي 1.3 مليار دولار⁽¹⁾، مشكلة ما نسبته 37%. قد شهدت التسهيلات الائتمانية للبنوك تطوراً واضحاً حيث وصل حجم التسهيلات الائتمانية عام 2012 حوالي 4.199 مليار دولار، أي بزيادة نسبة حوالي 18% عما كانت عليه التسهيلات الائتمانية خلال العام 2011م.

جدول رقم (9)

يوضح تطور التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التقليدية للقطاعين العام والخاص للفترة

القيمة (مليون دولار)

2014/2006م.

| البيانات/عام | 2006 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|--------------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|------|------|
| القطاع العام | 302.6 | 532.7 | 637.4 | 837.2 | 1101.1 | 1407.9 | 1373 | 1239 |
| القطاع الخاص | 952.7 | 1295.5 | 1596.9 | 2048.7 | 2449.6 | 2791.6 | 3491 | 3655 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية تقارير مختلفة.

(¹) سلطة النقد الفلسطينية 2000، مرجع سابق ص 34

يتضح من الجدول اعلاه أن التسهيلات الائتمانية تتوزع بين القطاع العام، والقطاع الخاص، وهناك تراجع في حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام حيث شكلت عام 2013م ما نسبته 30.7% ، تراجعت عام 2014 الى ما نسبته 25.3% ، بينما ارتفعت نسبة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من 69.3% عام 2013م، الى نسبة 74.7% نهاية عام 2014م. أما فيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة فالجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (10)

يوضح التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية بين الضفة الغربية وقطاع غزة 2008-2014م

القيمة : (مليون دولار)

| البيان/عام | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---------------|------|------|------|------|------|------|------|
| الضفة الغربية | 1626 | 2059 | 2680 | 3251 | 3767 | 2577 | 4321 |
| قطاع غزة | 201 | 175 | 205 | 249 | 431 | 493 | 572 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية ، تقارير 2009،2010،2011،2012،2013م

يتضح من الجدول السابق أن هناك فرق كبير في توزيع التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك حيث توزعت هذه التسهيلات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2014م على التوالي 88.3% للضفة الغربية، 11.7% لقطاع غزة ، و يرجع هذا إلى الأوضاع الاقتصادية و الحصار (الإسرائيلي) على قطاع غزة مما شكل ضعف الاستثمارات و تركيز الإنفاق على السلع الاستهلاكية. أما من حيث توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية للسنوات 2010-2014م فالجدول التالي يوضح ذلك :-

جدول رقم (11)

يوضح توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة

الاقتصادية للسنوات 2006-2014م. القيمة : مليون دولار

| البيان/ السنة | 2006 | 2008 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|-------------------------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| العقارات والإنشاءات | 198.7 | 250.2 | 331.6 | 411.5 | 631.1 | 650 | 1110 |
| الصناعة | 188.4 | 210.3 | 257.9 | 303.7 | 173.8 | 222.2 | 342.5 |
| التجارة | 205.8 | 300.4 | 392.2 | 489.6 | 503.2 | 612.3 | 998.3 |
| الزراعة | 18.9 | 25.9 | 45.3 | 33.7 | 35.1 | 38.3 | 63.6 |
| الخدمات | 380.7 | 430.8 | 576.8 | 434.2 | 409.3 | 520.9 | 660.7 |
| تمويل للسلع الاستهلاكية | 197.9 | 250.7 | 230 | 535.5 | 897 | 970 | 1453.5 |
| أخرى | 89.6 | 112.8 | 138.1 | 220.7 | 142.4 | 160.6 | 264 |
| المجموع | 1280 | 1581.1 | 2048.6 | 2451.8 | 2791.7 | 3174.3 | 4894 |

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية تقارير السنوية سنة 2011-2012-2013م.

يلاحظ من الجدول أعلاه توزيع التسهيلات الائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية للفترة 2006م الى عام 2014م . يشار الى ان القطاع الخاص قد استخدم محفظته الائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث جاءت في مقدمتها تمويل السلع الاستهلاكية و السيارات ، تلاها قطاع الإنشاءات ، ثم قطاع التجارة الخارجية ، اما قطاع الزراعة فقد استحوذ على اقل نسبة من التسهيلات الائتمانية و هذا يتطلب البحث في الموضوع بشكل جدي.

ثالثاً : دور البنوك الإسلامية في التمويل في قطاع غزة:

تقوم المصارف الإسلامية في معاملاتها علي أساس المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية, وتجنب العمل بالربا مهما كانت صورته وأشكاله, إيداعاً أو إقراضاً, قبولاً أو حسماً, أخذاً أو عطاءً, فالعلاقة بين المصرف الإسلامي وأصحاب الودائع ليست علاقة قائمة علي أساس دائن ومدين بل هي علاقة مشاركة ومتاجرة, تأخذ شكل المضاربة والمرايحة وغير ذلك من العقود الأخرى وذلك انطلاقاً من قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) سورة البقرة آية 275⁽¹⁾, وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى مجتمع قوي متكامل ومتعاون بعيداً عن المعاملات التي حرمها الله سبحانه وتعالى, ويلتزم المصرف الإسلامي في تعاملاته على قاعدتين أساسيتين في الاستثمار و تشغيل ما لديه من أموال باختياره ارشد الطرق المؤدية إلى تعظيم العائد الاجتماعي و الاقتصادي و هاتان القاعدتان هما قاعدة (الغنم بالغرم، وقاعدة الخراج بالضمان) وتعد هاتان القاعدتان من أهم العوامل التي تؤثر في عملية توزيع ناتج أو عوائد الأعمال المصرفية لعمل معين أو أتعاب أو عمولة أو أي مصاريف نظير خدمة معينة⁽²⁾.

وقد كانت المعاملات المصرفية الإسلامية حديثة النشأة وأخذت تتطور من خلال إنشاء مصارف تأخذ العمل المصرفي الإسلامي أساساً في أعمالها بعيداً عن التعامل بالربا أو الأعمال التقليدية أو فتح فروع للمعاملات الإسلامية مثل قيام بنك القاهرة عمان بفتح فروع للمعاملات الإسلامية عام 1995م.

⁽¹⁾ منى البيطار، منى فرحات: آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة دمشق مجلد 25 العدد الثاني، 2009، ص12.

⁽²⁾ منى البيطار، منى فرحات: المرجع السابق ص14.

جدول رقم (12) يوضح البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

| الرقم | اسم البنك | عدد الفروع | سنة التأسيس | الجنسية |
|-------|------------------------------------|------------|-------------|---------|
| 1 | البنك الإسلامي العربي | 6 | 1995 | فلسطيني |
| 2 | بنك القاهرة عمان / معاملات إسلامية | 3 | 1995 | عربي |
| 3 | البنك الإسلامي الفلسطيني | 2 | 1997 | فلسطيني |
| 4 | بنك الأقصى الإسلامي | 1 | 1998 | فلسطيني |
| 5 | البنك الوطني الإسلامي* | 2 | 2009 | فلسطيني |
| 6 | بنك الإنتاج* | 1 | 2012 | فلسطيني |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية العدد 26 سبتمبر

* تقارير سنوية مختلفة للبنوك

أما فيما يتعلق بحجم التمويل المقدم من هذه المصارف فإنه أخذ يتطور بشكل كبير

والجدول التالي يوضح تطور التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف الإسلامية في قطاع غزة

لسنوات 2010-2011م.

جدول رقم (13)

يوضح تطور حجم التمويل المقدم من المصارف الإسلامية في قطاع غزة لسنوات 2006-

القيمة : مليون دولار

2014م.

| الرقم | اسم البنك / السنة | 2006 | 2008 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|-------|--------------------|------|------|------|-------|-------|------|------|
| 1 | العربي الإسلامي | -- | 55 | 78 | 133.4 | 172.1 | 191 | 230 |
| 3 | الإسلامي الفلسطيني | -- | 132 | 171 | 187.3 | 209.4 | 286 | 353 |
| 5 | الوطني الإسلامي | --- | -- | 13.6 | 27.15 | 36.17 | 42 | 53 |
| 6 | بنك الإنتاج* | --- | ---- | --- | --- | --- | --- | ---- |

المصدر: التقارير السنوية للمصارف الإسلامية

* بنك الإنتاج لم يصدر أي بيانات مالية

يلاحظ من الجدول السابق و الذي يوضح تطور حجم التمويل ان هناك تطور كبير في تقديم ومنح التمويل المقدم للمستثمرين ، وهذا ما تم استنتاجه من خلال الدراسة حيث ان هناك استراتيجيات لدى البنوك و المصارف على زيادة التمويل ، ولكن وفق المحددات الاقتصادية والسياسية .
وبناء على ذلك فقد اثرت حجم التمويل على حجم الاستثمار ولو بشكل بسيط ، و ذلك تأثرا بالحصار و الإغلاق الإسرائيلي للحدود ومنع حركة المواد والأشخاص و الذي تحدثنا عنه سابقا ، فقد ساهمت في انخفاض معدل البطالة و زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، و تطوير بعض المشاريع و العمل على زيادة طاقتها الإنتاجية .

رابعاً : الاستثمار في فلسطين

يعاني الاستثمار الفلسطيني من التراجع والتباطؤ على مدى السنوات الماضية وتحديدا منذ العام 2000م، فالأوضاع السياسية و الأمنية غي المستقرة و القيود و المعوقات الإسرائيلية تسببت في اضعاف القطاع العام من جهة وعدم قدرة القطاع الخاص من جهة أخرى على العمل كرافعة للاقتصاد، بالإضافة الى عزوف المستثمرين، وبالتالي تراجع الاستثمار في بعض الأحيان و تذبذبه في أحيان أخرى.

جدول رقم (14)

يوضح حجم الاستثمار في فلسطين 2006-2014م (القيمة مليون دولار)

| نوع الاستثمار | 2006 | 2008 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|----------------|------|------|------|------|------|------|------|
| استثمار مباشر | 45 | 87 | 122 | 477 | 300 | 224 | 156 |
| استثمارات أخرى | 223 | 380 | 484 | 1000 | 1087 | 1203 | 949 |
| استثمار دولي | 987 | 1150 | 1286 | 721 | 667 | 1161 | 1235 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي 2014، رام الله ،فلسطين 2015م ص122

يلاحظ من الجدول السابق ان هناك انخفاض في حجم الاستثمارات في فلسطين عام 2014م عن العام 2013م بنسبة 22%، ويرجع هذا الانخفاض الى التراجع في حجم الاستثمار في قطاع غزة عنة في الضفة الغربية ، وذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية والحصار الإسرائيلي على القطاع مما اثر سلبا على حجم الاستثمارات الكلية في حين ان الاستثمار الدولي لم يرتفع الا 6% في العام 2014م عن العام 2013م.

مساهمة الاستثمار الكلي في الناتج المحلي الإجمالي

تشير مؤشرات الاستثمار الكلي الى تراجع حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 22% عام 2013 الى 18.3% عام 2014م ، ويعزي الاقتصاديين هذا التراجع الى الانخفاض الشديد في الاستثمار في قطاع غزة من 5% الى - 15% خلال نفس الفترة بقيت النسبة كما هي في الضفة الغربية مشكلة ما نسبته حوال 28.4%، وأشار تقرير سلطة النقد الفلسطينية الى ان التراجع قد شمل حصة الاستثمار الخاص لتشكّل نحو 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 13.6% عام 2013م، في حين تراجعت حصة الاستثمار العام الى نحو 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 8.4% خلال نفس الفترة⁽¹⁾.

¹ - المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2014، رام الله، فلسطين 2015م ص19

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : وصف عينة الدراسة

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج

المبحث الأول : وصف عينة الدراسة

تمهيد :-

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، و مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها ، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدها الباحث عليها في تحليل الدراسة .

منهجية الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث خطاه، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

وهناك عدة مناهج تستخدم في البحث العلمي يمكن توضيحها كالتالي:

- (1) - المنهج الاستطلاعي الذي ينطلق من الواقع وليس من فرضيات مسبقة.
- (2) - المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها دون تحيز أثناء الوصف ويتم من خلال دراسة حالة معينة أو المسح الشامل أو بحث العينة.
- (3) - المنهج التاريخي الذي يهتم بدراسة الماضي ويتطلب إجراء مسح ومراجعة شاملة للحقائق المتجمعة حول المشكلة.
- (4) - المنهج الظاهري الذي يعتمد على الخبرة الحياتية اليومية بهدف فهم الظواهر وتفسيرها بدون التدخل فيها أو محاولة تنظيمها وضبطها.

(5) - المنهج التجريبي الذي يلجأ إلى إحداث تغير متعمد ومضبوط في الظاهرة المراد دراستها وقد يحتاج ذلك إلى بناء نماذج رياضية للظاهرة.

(6) - منهج تحليل المضمون الذي يقوم على الملاحظة بشكل غير مباشر من خلال تحليل المعاني الواضحة للوثائق السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

(7) - المنهج الاستنباطي الذي يقوم على الجهد العقلي والنفسي عند دراسة النصوص بهدف استخراج مبادئ مدعمة بالأدلة الواضحة مع اشتراط ربط النتائج بالمقدمات التي تبنى عليها. ويستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب الظاهرة التي يتم دراستها وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة.

وحيث أن الباحث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال إطلاعها على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، " أثر أساليب التمويل على الاداء الاستثماري في فلسطين وهي دراسة مقارنة بين أساليب التمويل التقليدية وصيغ التمويل الإسلامية "، والذي يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى تحقيق أهداف البحث ، فإن الباحث عمد الى استخدام هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة ، وكذلك استخدم المنهج المقارن الذي يعتمد الى المقارنة بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي من خلال أسلوب العينة العشوائية في اختياره لعينة الدراسة، وتم استخدام الاستبانة في جمع البيانات الأولية .

طرق جمع البيانات:

1-البيانات الأولية.

وذلك من خلال البحث في الجانب الميداني باستخدام أداة الاستبيان للحصول على المادة الأولية ، إلى جانب إجراء بعض المقابلات الشخصية في البنوك التقليدية والإسلامية ، وكذلك المستثمرين وأصحاب المشاريع ، لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث, ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية.

استعان الباحث للحصول على البيانات الثانوية من خلال مراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة أثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين ، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وعمد الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، الحصول على آخر الأرقام و الإحصائيات و التقارير السنوية الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية ،و كذلك التقارير الصادرة عن المصارف الإسلامية والتقليدية , وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة .

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من قسمين رئيسين ، حيث يشمل القسم الأول: أصحاب و مدراء المشروعات الاستثمارية في قطاع غزة ، والتي غالبا ما تتعامل في تمويل أنشطتها التجارية مع

المصارف بشكل عام والذي يبلغ عددها حوالي (150) مشروع ، وقد تم الحصول على هذا الرقم من خلال التواصل مع المصارف الإسلامية والتقليدية ، حيث أجرى الباحث مسبقا دراسة مبدئية تبين من خلالها ان كثيرا من المشروعات الاستثمارية لا تتعامل مع المصارف سواء الإسلامية او حتى التقليدية في عملية التمويل بشكل أساسي ، و بالتالي لا جدوى من تضمين الدراسة لتلك المشروعات ، هذا بالإضافة ونتيجة للحصار و الاغلاقات المتكررة وعدم وجود مواد خام أدى ذلك إلى ضعف الاستثمار و توقفت الكثير من الشركات في ممارسة أعمالها الإنتاجية أما القسم الثاني من الاستبيان فيشمل : البنوك العاملة في قطاع غزة و التي تضم عشرة مصارف تقليدية و أربع مصارف إسلامية والتي تتناول السياسات العامة للبنوك فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية في هذه البنوك سواء بنوك تقليدية او إسلامية .

عينة الدراسة

من اجل الحصول على العينة الحقيقية الذي يمثل مجتمع الدراسة ، تم استخدام قانون العينة فقد اعتمدنا على قانون العينة فيما يتعلق بالاستبيان الخاص بالمستثمرين ، حيث بلغ حجم العينة حوالي (108) مشروعا وذلك من خلال معادلة (ستيفن ثامبسون) الآتية.

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p) \right]}$$

حيث ان :

N: حجم المجتمع

P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50

d : نسبة الخطأ وتساوي 0.05

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96

اما فيما يتعلق بالقسم الثاني وهو مجتمع صغير يتكون من عشرة مصارف تقليدية وأربع مصارف

إسلامية فقد تم دراسة كافة أفراد المجتمع بطريقة المسح الشامل .

تحليل نتائج الاستبيان

في ضوء ما تم استعراضه من إجراءات الدراسة الميدانية لابد من الوقوف على آراء العينة المبحوثة من خلال تحليل الاستبانات , وفيما يلي وصفا مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات المختلفة .

أولاً : المعلومات الخاصة بالمستثمرين

1. الجنس

جدول رقم (15)

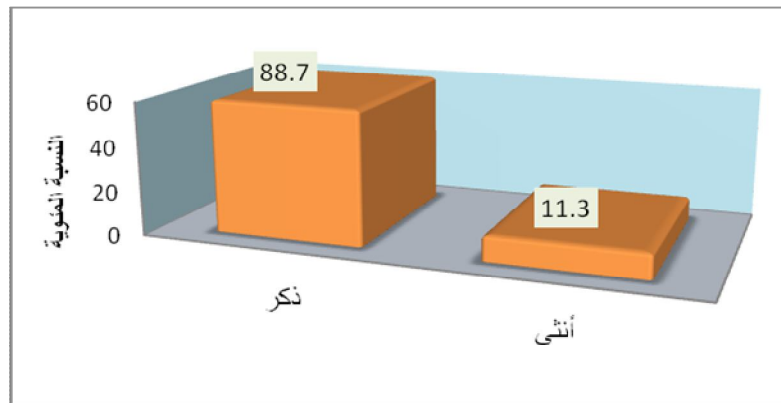
توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

| النسبة المئوية | التكرار | الجنس |
|----------------|---------|---------|
| % 88.7 | 86 | ذكر |
| % 11.3 | 11 | أنثى |
| %100.0 | 97 | المجموع |

المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول السابق أن 88.7% من عينة الدراسة من الذكور و 11.3% من عينة الدراسة من الإناث

شكل رقم (3) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

جدول رقم (16)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

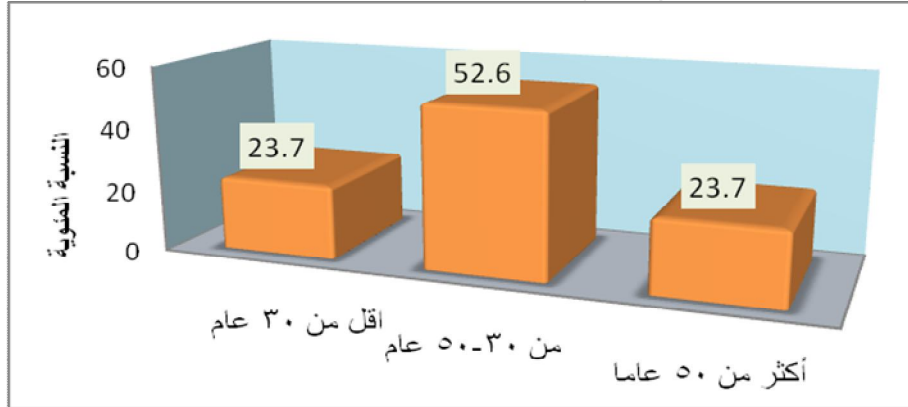
| العمر | التكرار | النسبة المئوية |
|-----------------|---------|----------------|
| أقل من 30 عام | 23 | 23.7 |
| من 30-50 عام | 51 | 52.6 |
| أكثر من 50 عاما | 23 | 23.7 |
| المجموع | 97 | 100.0 |

المصدر : إعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول اعلاه أن 23.7% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " أقل من 30 عاما " ، و 52.6% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " من 30-50 عام " ، و 23.7% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم " أكثر من 50 عاما " .

شكل رقم (4)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

3. المستوى التعليمي :

جدول رقم (17)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

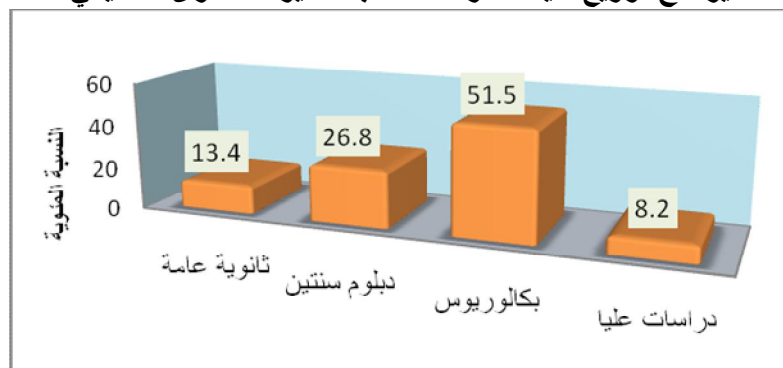
| النسبة المئوية | التكرار | المستوى التعليمي |
|----------------|---------|------------------|
| 13.4 | 13 | ثانوية عامة |
| 26.8 | 26 | دبلوم سنتين |
| 51.5 | 50 | بكالوريوس |
| 8.2 | 8 | دراسات عليا |
| 100.0 | 97 | المجموع |

المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول أعلاه أن 13.4% من عينة الدراسة مستواهم التعليمي " ثانوية عامة " ، و26.8% من عينة الدراسة مستواهم التعليمي " دبلوم سنتين " ، و51.5% من عينة الدراسة مستواهم التعليمي " بكالوريوس " ، و8.2% من عينة الدراسة مستواهم التعليمي " دراسات عليا

شكل رقم (5)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

4. الخبرة العملية :

جدول رقم (18)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية

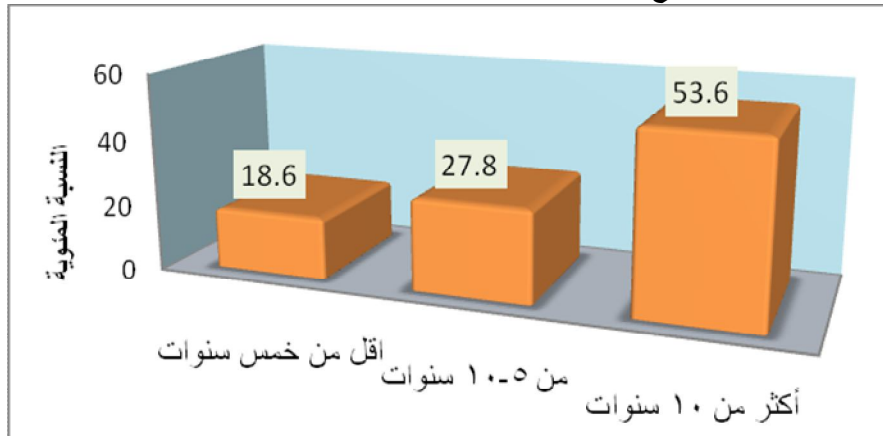
| الخبرة العملية | التكرار | النسبة المئوية |
|------------------|---------|----------------|
| أقل من خمس سنوات | 18 | 18.6 |
| من 5-10 سنوات | 27 | 27.8 |
| أكثر من 10 سنوات | 52 | 53.6 |
| المجموع | 97 | 100.0 |

المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه أن 18.6% من عينة الدراسة بلغت خبرتهم العملية " أقل من خمس سنوات " ، و 27.8% من عينة الدراسة بلغت خبرتهم العملية " من 5-10 سنوات " ، و 53.6% من عينة الدراسة بلغت خبرتهم العملية " أكثر من 10 سنوات " .

شكل رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية



المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

5. الشكل القانوني للمشروع :

جدول رقم (19)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشكل القانوني للمشروع

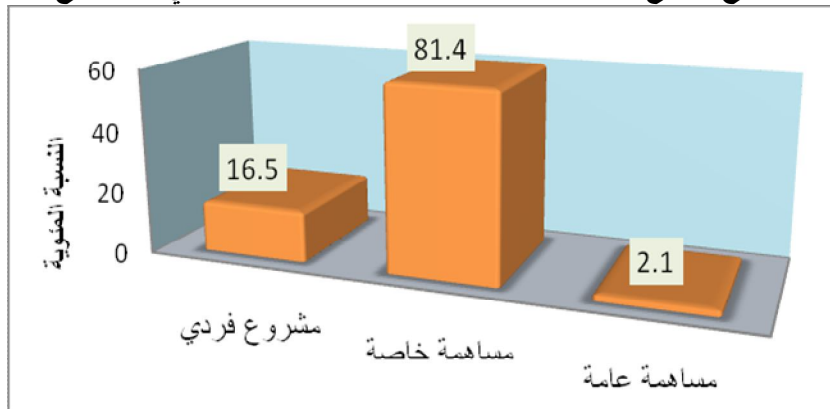
| النسبة المئوية | التكرار | الشكل القانوني للمشروع |
|----------------|---------|------------------------|
| 16.5 | 16 | مشروع فردي |
| 0.0 | 0 | شركة تضامن |
| 81.4 | 79 | مساهمة خاصة |
| 2.1 | 2 | مساهمة عامة |
| 100.0 | 97 | المجموع |

المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول اعلاه أن 16.5% من المشاريع الشكل القانوني لها " مشروع فردي"، و 81.4% من المشاريع الشكل القانوني لها " مساهمة خاصة"، و 2.1% من المشاريع الشكل القانوني لها " مساهمة عامة".

شكل رقم (7)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشكل القانوني للمشروع



المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

6. نوع النشاط الاقتصادي للمشروع :

جدول رقم (20)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع النشاط الاقتصادي للمشروع

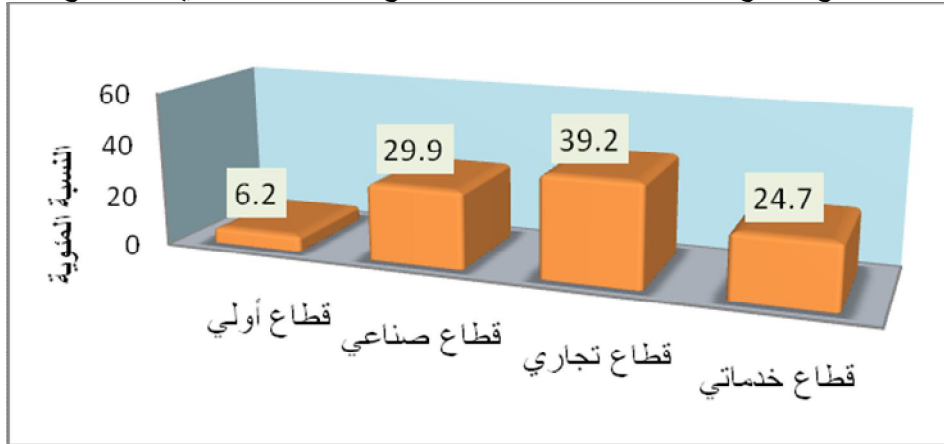
| النسبة المئوية | التكرار | نوع النشاط الاقتصادي للمشروع |
|----------------|---------|------------------------------|
| 6.2 | 6 | قطاع أولي |
| 29.9 | 29 | قطاع صناعي |
| 39.2 | 38 | قطاع تجاري |
| 24.7 | 24 | قطاع خدماتي |
| 100.0 | 97 | المجموع |

المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول اعلاه أن 6.2 % من المشاريع الاقتصادية تتبع " للقطاع أولي " ، و29.9% من المشاريع تتبع للقطاع صناعي ، و39.2% من المشاريع تتبع " للقطاع التجاري " ، و24.7% من المشاريع تتبع " للقطاع الخدماتي " .

شكل رقم (8)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع النشاط الاقتصادي للمشروع



المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

7. مصدر تمويل المشروع

جدول رقم (21)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير مصدر تمويل المشروع

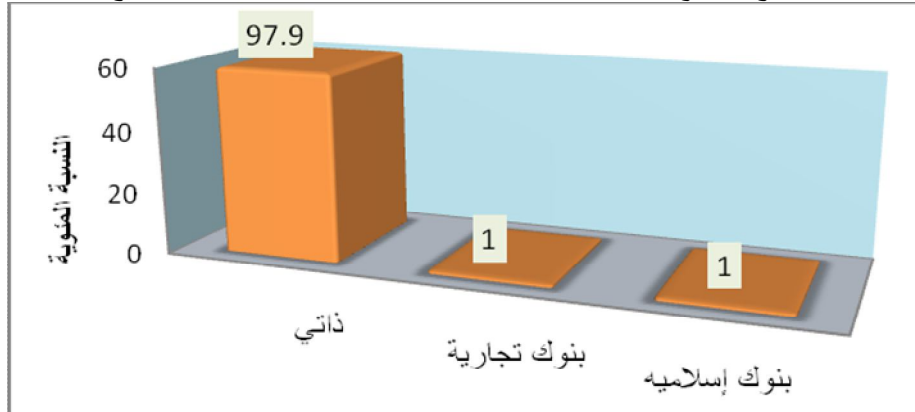
| النسبة المئوية | التكرار | مصدر تمويل المشروع |
|----------------|---------|--------------------|
| 97.9 | 95 | ذاتي |
| 1.0 | 1 | بنوك تجارية |
| 1.0 | 1 | بنوك إسلاميه |
| 100.0 | 97 | المجموع |

المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه أن 97.9% من المشاريع مصدر تمويلها " ذاتي " ، و 1.0% من المشاريع مصدر تمويلها " بنوك تجارية " ، و 1.0% من المشاريع مصدر تمويلها " بنوك إسلاميه

شكل رقم (9)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير مصدر تمويل المشروع



المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

ثانياً: المعلومات الخاصة بالعاملين في المصارف التقليدية والإسلامية

البيانات التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة بالاستبيان الخاص بالمصارف التقليدية

والإسلامية كما يلي:

1. الجنس :

جدول رقم (22)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---------|---------|----------------|
| ذكر | 13 | 92.9 |
| أنثى | 1 | 7.1 |
| المجموع | 14 | 100.0 |

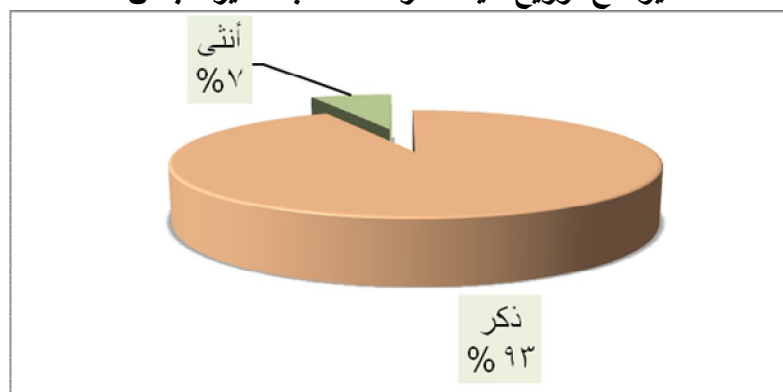
المصدر: اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول اعلاه أن 92.9% من عينة الدراسة العاملين بالمصارف التقليدية والإسلامية

من الذكور و 7.1% من الاناث

شكل رقم (10)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015 م.

جدول رقم (23)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

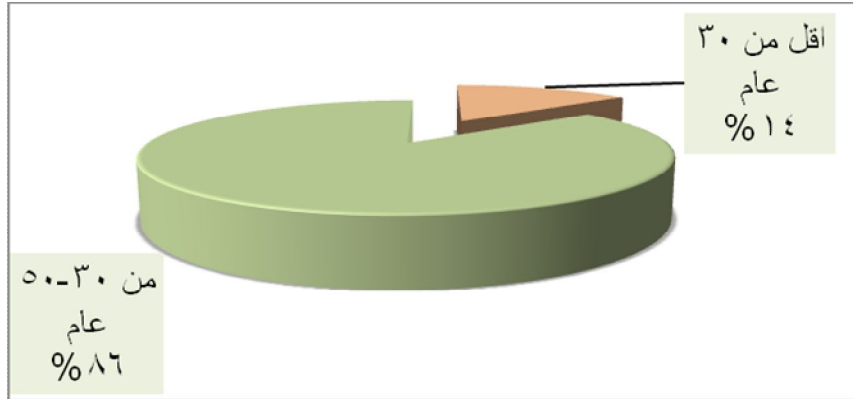
| النسبة المئوية | التكرار | العمر |
|----------------|---------|-----------------|
| 14.3 | 2 | أقل من 30 عام |
| 85.7 | 12 | من 30-50 عام |
| 0.0 | 0 | أكثر من 50 عاما |
| 100.0 | 14 | المجموع |

المصدر : إعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2014م

يتضح من الجدول أعلاه أن 14.3% من عينة الدراسة العاملين بالمصارف التقليدية والإسلامية تراوحت أعمارهم " أقل من 30 عاما " ، و 85.7% تراوحت أعمارهم " من بين 30-50 عام " .

شكل رقم (11)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م

3- المستوى التعليمي :

جدول رقم (24)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

| النسبة المئوية | التكرار | المستوى التعليمي |
|----------------|---------|------------------|
| 0.0 | 0 | دبلوم سنتين |
| 71.4 | 10 | بكالوريوس |
| 28.6 | 4 | دراسات عليا |
| 100.0 | 14 | المجموع |

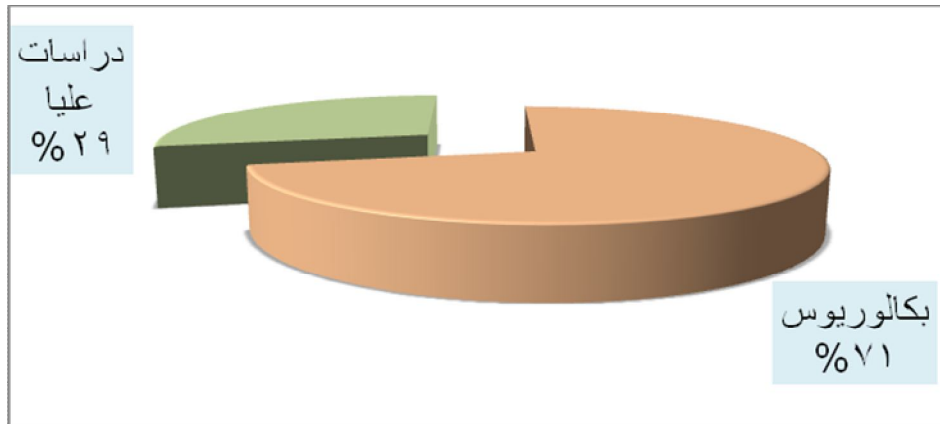
المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول اعلاه أن 71.4 % من عينة الدراسة العاملين بالمصارف التقليدية والإسلامية

مستواهم التعليمي " بكالوريوس " ، و 28.6% مستواهم التعليمي " دراسات عليا "

شكل رقم (12)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م

4- الخبرة العملية :

جدول رقم (25)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية

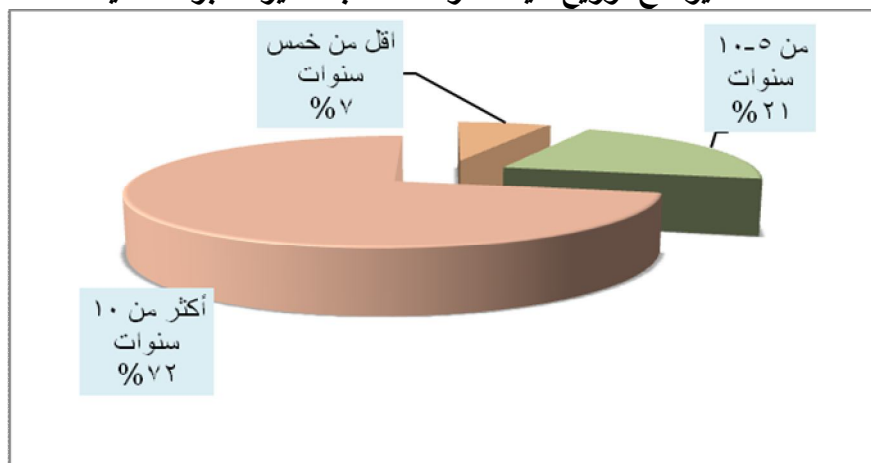
| النسبة المئوية | التكرار | الخبرة العملية |
|----------------|---------|------------------|
| 7.1 | 1 | أقل من خمس سنوات |
| 21.4 | 3 | من 5-10 سنوات |
| 71.4 | 10 | أكثر من 10 سنوات |
| 100.0 | 14 | المجموع |

المصدر: اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول السابق أن 7.1% من عينة الدراسة العاملين بالمصارف التقليدية والإسلامية بلغت خبرتهم العملية " أقل من خمس سنوات، و 21.4% بلغت خبرتهم العملية " من 5-10 سنوات "، و 71.4% بلغت خبرتهم العملية " أكثر من 10 سنوات ".

شكل رقم (13)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية



المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م

5- المركز الوظيفي :

جدول رقم (26)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي

| النسبة المئوية | التكرار | المركز الوظيفي |
|----------------|---------|----------------|
| 0.0 | 0 | مدير عام |
| 50.0 | 7 | مدير دائرة |
| 42.9 | 6 | رئيس قسم |
| 7.1 | 1 | موظف |
| 100.0 | 14 | المجموع |

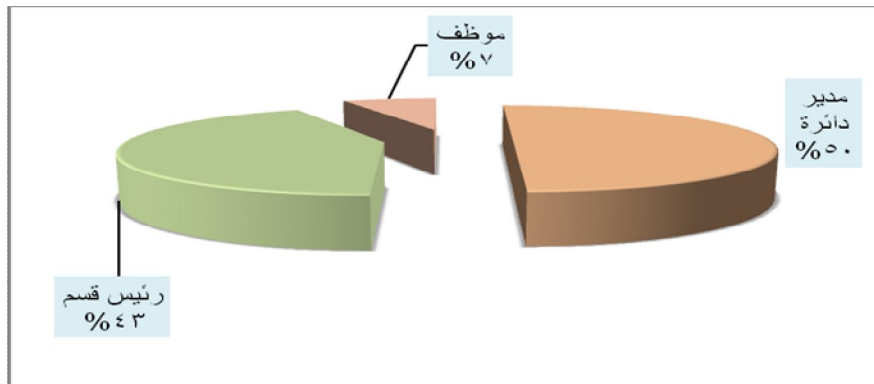
المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول أعلاه أن 50.0% من عينة الدراسة العاملين بالمصارف التقليدية والإسلامية

يعملون " مدير دائرة " ، و 42.9% يعملون " رئيس قسم" ، و 7.1% يعملون " موظف "

شكل رقم (14)

يوضح عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي



المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م

أداة الدراسة

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1- إعداد استبانة أولية مقسمة إلى ثلاثة أقسام من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات كما يلي.

*استبيان خاصة بالمستثمرين من أصحاب المشروعات الاستثمارية الذين يتعاملون مع المصارف التقليدية والإسلامية في تمويل نشاطاتهم الاستثمارية كما تم توضيحه سابقا .

* استبيان خاص للمصارف التقليدية حول السياسات الائتمانية.

* استبيان خاص للمصارف الإسلامية حول السياسات الائتمانية.

2- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.

3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

4- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

5- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

6- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة .

وقد احتوت الاستبانة المتعلقة بالمستثمرين إلى ستة محاور كما يلي:

المحور الأول: مدى درجة تأثير التمويل التقليدي في أداء الاستثمار ويتكون من 7 عبارات

المحور الثاني: مدى درجة تأثير صيغ التمويل الإسلامي في أداء الاستثمار ويتكون من 7 عبارات

المحور الثالث: مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي و اثر ذلك على أداء الاستثمار ويتكون من 11 عبارة.

المحور الرابع: مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الاسلامي و اثر ذلك على أداء الاستثمار ويتكون من 11 عبارة.

المحور الخامس: التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي ويتكون من 4 عبارات

المحور السادس: التحديات التي تواجه انتشار صيغ التمويل الإسلامي ويتكون من 6 عبارات والاستبانة المتعلقة بالمصارف التقليدية والتي اشتملت على محور واحد وهو اثر السياسة العامة للبنوك التقليدية على التسهيلات الائتمانية المقدمة للمستثمرين. وقد تكونت من 11 عبارة .

والاستبانة المتعلقة بالمصارف الإسلامية والتي اشتملت على محور واحد وهو اثر السياسة العامة للبنوك الإسلامية على حجم التمويل المقدم للمستثمرين، وقد تكونت من 13 عبارة.

وقد كانت الإجابات على حسب مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في جدول الآتي:

جدول رقم (27)
مقياس الإجابات

| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | الدرجة |
|-------------------|------------|-------------|------------|-------------------|----------------|
| غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | التصنيف |
| درجة ضعيفة جدا | درجة ضعيفة | درجة متوسطة | درجة كبيرة | درجة كبيرة جدا | |

صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه⁽¹⁾، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها⁽²⁾، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

صدق عبارات الاستبيان : تم التأكد من صدق عبارات الاستبيان بطريقتين.

1) الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية و جامعة الأقصى متخصصين في الإدارة والمحاسبة والإحصاء. ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبانة.

¹ -العساف ، صالح حمد. المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان. الرياض السعودية (1995) ، ص 429

² -عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد(البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه. ، دار الفكر. عمان الأردن 2001م، ص 179

وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى، وإعادة صياغة بعض العبارات. واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداه المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2- صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 استبانة مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابعة له ويتبين من الجدول رقم (28) أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل عبارة اقل من 0.05 وبذلك تعتبر عبارات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (28)

يوضح صدق عبارات الاستبيان الخاصة بالمستثمرين

| م. | نص العبارة | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|--|---|----------------|-------------------|
| المحور الأول : انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في أداء الاستثمار | | | |
| 1 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على توفير السهولة اللازمة للاستثمار. | 0.414 | 0.023 |
| 2 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على زيادة الإنتاج. | 0.645 | 0.000 |

| م. | نص العبارة | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|--|---|----------------|-------------------|
| 3 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على توفير فرص العمل. | 0.785 | 0.000 |
| 4 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على زيادة الصادرات للخارج. | 0.566 | 0.001 |
| 5 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على الاستقلالية في الاقتصاد، وزيادة الاكتفاء الذاتي من السلع . | 0.630 | 0.000 |
| 6 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على الحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. | 0.667 | 0.000 |
| 7 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على تكوين رأس المال لدى المستثمرين. | 0.600 | 0.000 |
| المحور الثاني: انتشار صيغ التمويل الإسلامي ومدى درجة تأثيره في أداء الاستثمار | | | |
| 1 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على توفير السيولة اللازمة للاستثمار. | 0.386 | 0.035 |
| 2 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على زيادة الإنتاج . | 0.598 | 0.000 |
| 3 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على زيادة توفير فرص العمل. | 0.669 | 0.000 |
| 4 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على زيادة الصادرات للخارج . | 0.717 | 0.000 |
| 5 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على زيادة الاكتفاء الذاتي من السلع. | 0.662 | 0.000 |
| 6 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على الحد | 0.412 | 0.024 |

| م. | نص العبارة | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|----------------|-------------------|
| | من التبعية للاقتصاد (الإسرائيلي). | | |
| 7 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على زيادة تكوين رأس المال لدى المستثمرين. | 0.498 | 0.005 |
| المحور الثالث : مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي | | | |
| 1 | لدي معرفة بألية التعامل مع البنوك التقليدية. | 0.565 | 0.001 |
| 2 | أجد فرق بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي. | 0.745 | 0.000 |
| 3 | نسبة الفائدة على القروض التي تفرضها البنوك التقليدية مشجعة على الاقتراض . | 0.715 | 0.000 |
| 4 | توجد هناك سهولة في توفير الضمانات البنكية للبنك في حالة الاقتراض منه . | 0.595 | 0.001 |
| 5 | يوجد هناك سهولة في التعامل مع البنوك التقليدية . | 0.615 | 0.000 |
| 6 | يساعد التمويل المقدم من البنوك التقليدية في تحسين القدرة التنافسية للمشروع | 0.377 | 0.040 |
| 7 | أرى انه يوجد لدى البنوك التقليدية رغبة في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية . | 0.583 | 0.001 |
| 8 | توجد هناك سرعة لدى البنوك التقليدية في عملية دراسة التسهيلات الائتمانية المقدمة من العملاء. | 0.719 | 0.000 |
| 9 | هناك استجابة من قبل البنوك التقليدية لشكاوي المستفيدين من برامج التمويل. | 0.659 | 0.000 |
| 10 | تقوم البنوك التقليدية بتقديم خدمات استشارية للمقترضين | 0.715 | 0.000 |

| م.م | نص العبارة | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|--|---|----------------|-------------------|
| 11 | تقوم البنوك التقليدية بتكثيف أسعار الفائدة على الاقتراض مع المتغيرات الاقتصادية. | 0.605 | 0.000 |
| المحور الرابع: مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الاسلامي | | | |
| 1 | لدي معرفة بألية التعامل مع صيغ التمويل الإسلامي . | 0.698 | 0.000 |
| 2 | أجد هناك فرق بين التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي . | 0.745 | 0.000 |
| 3 | توافق صيغ التمويل الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية يزيد من إقبال المستثمرين على التعامل معه . | 0.645 | 0.000 |
| 4 | هناك سهولة في توفير الضمانات التي تفرضها البنوك الإسلامية على المتعاملين معها. | 0.543 | 0.002 |
| 5 | المعاملات الإسلامية تغطي كافة مجالات الاستثمار المختلفة . | 0.614 | 0.000 |
| 6 | تكلفة التمويل في البنوك الإسلامية مناسبة . | 0.597 | 0.000 |
| 7 | توجد هناك قدرة لدى المشاريع الاستثمارية على الاستغلال الأمثل للتمويل المقدم من البنوك الإسلامية . | 0.524 | 0.003 |
| 8 | هناك استجابة من قبل البنوك الإسلامية لشكاوي المستفيدين من برامج التمويل . | 0.585 | 0.001 |
| 9 | تقوم البنوك الإسلامية بتقديم خدمات استشارية للعملاء . | 0.699 | 0.000 |
| 10 | نسبة المرابحة التي تفرضها البنوك الإسلامية مشجعة على التعامل معها. | 0.681 | 0.000 |
| 11 | توجد هناك سهولة في توفير الضمانات البنكية التي يفرضها البنك الإسلامي للتعامل معه. | 0.436 | 0.016 |

| م.م | نص العبارة | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|--|--|----------------|-------------------|
| المحور الخامس : التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي | | | |
| 1 | التمويل التقليدي يتطلب تكاليف تشغيلية إضافية و هذا يعتبر من التحديات التي تواجهه . | 0.487 | 0.006 |
| 2 | إحجام المستثمرين على التعامل مع التمويل التقليدي لأنة تمويل يعتمد على الفائدة الربوية . | 0.393 | 0.032 |
| 3 | الضمانات البنكية التي تشترطها البنوك التقليدية تعتبر من التحديات التي تواجه البنوك التقليدية . | 0.483 | 0.007 |
| 4 | ارتفاع سعر الفائدة التي تفرضها البنوك التقليدية يعتبر تحديا أمام التمويل التقليدي . | 0.462 | 0.010 |
| المحور السادس : التحديات التي تواجه انتشار التمويل الإسلامي | | | |
| 1 | التمويل الإسلامي يتطلب تكاليف تشغيلية إضافية وهذا يعتبر من التحديات أمامه . | 0.460 | 0.010 |
| 2 | هناك صعوبة في إجراءات تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تحول دون إمكانية تطبيقه بشكل واسع . | 0.561 | 0.001 |
| 3 | غياب التنقيف والتدريب للعاملين في مجال صيغ التمويل الإسلامي . | 0.543 | 0.002 |
| 4 | غياب التنقيف و المعرفة بين المستثمرين في مجال صيغ التمويل الإسلامي | 0.536 | 0.002 |
| 5 | يعتبر اختلاف العلماء في الفقه الإسلامي تحديا أمام التمويل الإسلامي | 0.485 | 0.007 |
| 6 | صعوبة الموازنة بين التمويل الإسلامي والاحتياجات التمويلية | 0.729 | 0.000 |

المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م

صدق الاتساق البنائي لمحاوير الدراسة

جدول رقم (29) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل عبارة اقل من 0.05 .

جدول رقم (29) يوضح معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الاستبيان

الخاص بالمستثمرين مع المعدل الكلي لعبارات الاستبانة

| المحور | عنوان المحور | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|--------|---|----------------|-------------------|
| الأول | انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في أداء الاستثمار | 0.826 | 0.000 |
| الثاني | انتشار صيغ التمويل الإسلامي ومدى درجة تأثيره في أداء الاستثمار | 0.842 | 0.000 |
| الثالث | مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي و اثر ذلك على أداء الاستثمار | 0.783 | 0.000 |
| الرابع | مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الاسلامي و اثر ذلك على أداء الاستثمار | 0.917 | 0.000 |
| الخامس | التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي | 0.737 | 0.000 |
| السادس | التحديات التي تواجه انتشار التمويل الإسلامي | 0.857 | 0.000 |

المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م

ثبات عبارات الاستبانة Reliability

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة⁽¹⁾. وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية

¹ -العساف صالح حمد.(1995) ، مرجع سبق ذكره.ص 430 ،

نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين

معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات

الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown

Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{r^2}{r+1}$ حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (30) يبين أن هناك معامل

ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان حيث بلغ 91% مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل

طمأنينة

جدول رقم (30)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

| القيمة الاحتمالية | معامل الارتباط المصحح | معامل الارتباط | نوع الاستبيان |
|-------------------|-----------------------|----------------|---|
| 0.0000 | 0.8314 | 0.7115 | الاستبيان الخاص بالمستثمرين |
| 0.0000 | 0.8475 | 0.7354 | الاستبيان خاص بالعاملين في المؤسسات التقليدية |
| 0.0000 | 0.8274 | 0.7056 | الاستبيان خاص بالعاملين في المؤسسات الإسلامية |

المصدر : اعداد الباحث بناءً على الدراسة الميدانية 2015م

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

جدول رقم (31)

يوضح معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

| معامل ألفا كرونباخ | عدد العبارات | الاستبيان |
|--------------------|--------------|----------------------------------|
| 0.8475 | 46 | الاستبيان الخاص بالمستثمرين |
| 0.8607 | 11 | الاستبيان الخاص للبنوك التقليدية |
| 0.8472 | 13 | الاستبيان الخاص للبنوك الإسلامية |

المصدر : اعداد الباحث بناءً على نتائج الدراسة الميدانية 2015م

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الثبات مرتفعة حيث بلغ 92.7% مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة .

المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي ، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب

المدى (4=1-5)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول العبارة أي (0.8=5/4) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (32) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم (32) مقياس ليكرت الخماسي

| الفترة | 1.80-1 | 2.60-1.80 | 3.40-2.60 | 4.20-3.40 | 5.0-4.20 |
|---------|----------------|-----------|-----------|-----------|------------|
| التصنيف | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| | ضعيفة جدا | ضعيفة | متوسطة | كبيرة | كبيرة جدا |
| الوزن | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

المصدر : اعداد الباحث بناءً على حاجة الدراسة الميدانية 2015م
2- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة
3- المتوسط الحسابي **Mean** وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي⁽¹⁾ ، وهو يوضح مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة .

4- تم استخدام الانحراف المعياري (**Standard Deviation**) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة

¹ -كشك، محمد بهجت. مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية. دار الطباعة الحرة،

الإسكندرية. مصر. (1996م). ص154

لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها)

5. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة

6. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق العبارات

7. معادلة سبيرمان براون للثبات

8. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-

(Sample K-S

9. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة

والمتوسط الحيادي "3"

10. اختبار t للفرق بين متوسط عينتين مستقلتين Independent samples T test .

11. تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للفرق بين ثلاث متوسطات فأكثر

12. اختبار شفیه للفرق المتعددة بين المتوسطات

13-تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple linear Regression Analysis: استخدم

لقياس اثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع واحد .

14 - معامل التحديد: Coefficient of Determination R² ، وهو عبارة عن مربع معامل

الارتباط ، و هدف لقياس نسبة التغير في المتغير التابع (Y) نتيجة التغير الحاصل في المتغير

المستقل (X).

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف - سمرنوف (1- Sample K-S)

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ، وهو

اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع

البيانات طبيعياً. و الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم(33)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

| القسم | المحور | عنوان المحور | عدد العبارات | قيمة Z | القيمة الاحتمالية |
|-----------------------------|--------|---|--------------|--------|-------------------|
| الاستبيان الخاص بالمستثمرين | الأول | انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في أداء الاستثمار | 7 | 1.096 | 0.181 |
| | الثاني | انتشار صيغ التمويل الإسلامي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | 7 | 1.108 | 0.172 |
| | الثالث | مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي و اثر ذلك على الاستثمار | 11 | 1.069 | 0.203 |
| | الرابع | مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الإسلامي و اثر ذلك على اداء الاستثمار | 11 | 1.025 | 0.244 |
| | الخامس | التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي و أثره على الاستثمار | 4 | 0.666 | 0.767 |
| | السادس | التحديات التي تواجه انتشار التمويل الإسلامي و أثره على الاستثمار | 6 | 1.061 | 0.211 |
| | | الاستبيان الخاص للبنوك التقليدية | 11 | 0.628 | 0.825 |
| | | الاستبيان الخاص للبنوك الإسلامية | 13 | 0.719 | 0.679 |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول السابق نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور اكبر من 0.05) ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

ثانيا : مناقشة فقرات الاستبانة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (**One Sample T test**) لتحليل عبارات الاستبانة المتعلقة بالمستثمرين ، وتكون العبارة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، وتكون العبارة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %)، مع ملاحظة ان قبل اختبار أي فرضية تم مناقشة فقرات الدراسة كل على حدة ومن ثم تم اختبار الفرضيات .

الفقرة الأولى: اثر انتشار التمويل التقليدي على درجة اداء الاستثمار

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (34) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في عبارات المحور الأول (اثر انتشار التمويل التقليدي على درجة اداء الاستثمار) ، و الجدول رقم (34) يوضح ذلك:

جدول رقم (34)

تحليل عبارات المحور الأول (اثر انتشار التمويل التقليدي على درجة الاستثمار)

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|--|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 1 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على توفير السيولة اللازمة للاستثمار. | 3.28 | 0.965 | 65.57 | 2.839 | 0.006 |
| 2 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على زيادة الإنتاج. | 3.43 | 0.762 | 68.66 | 5.593 | 0.000 |
| 3 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على توفير فرص العمل. | 3.33 | 0.910 | 66.60 | 3.572 | 0.001 |
| 4 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على زيادة الصادرات للخارج. | 2.68 | 1.026 | 53.61 | -3.067 | 0.003 |
| 5 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على الاستقلالية في الاقتصاد، وزيادة الاكتفاء الذاتي من السلع. | 3.15 | 1.034 | 63.09 | 1.473 | 0.144 |
| 6 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على الحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. | 3.35 | 1.173 | 67.01 | 2.943 | 0.004 |
| 7 | يعمل التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية على تكوين رأس المال لدى المستثمرين. | 3.58 | 0.888 | 71.55 | 6.404 | 0.000 |
| | جميع العبارات | 3.26 | 0.657 | 65.15 | 3.865 | 0.000 |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "96" تساوي 1.98

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه الآتي :-

تبيّن النتائج أن أعلى عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم (7) والتي تنص على أن " التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية يعمل على تكوين رأس المال لدى المستثمرين " . بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 71.55% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية له دور في تكوين رأس المال لدى المستثمرين في قطاع غزة .

2. في العبارة رقم " 2 " والتي تنص أن التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية يعمل على زيادة الإنتاج " بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 68.66% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية يعمل على زيادة الإنتاج " ، وهذا ما يؤكد مدى الترابط و العلاقة الطردية بين تكوين رأس المال و زيادة الإنتاج ، ولكن من الملاحظ أن مدى التأثير ليس كبيراً وهو ما يؤثر عليه الأوضاع السياسية والاقتصادية في قطاع غزة .

كما تبيّن النتائج أن أقل عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم " 5 " التي تنص أن التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية يعمل على الاستقلالية في الاقتصاد ، وزيادة الاكتفاء الذاتي من السلع ، بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 63.09% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.144 " وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن " التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية يعمل على الاستقلالية في الاقتصاد ، وزيادة الاكتفاء الذاتي من السلع ولكن بدرجة ضعيفة " .

2. في العبارة رقم "4" التي تنص ان التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية يعمل على زيادة الصادرات للخارج". بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة "53.61%" و القيمة الاحتمالية تساوي "0.003" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية لا يعمل على زيادة الصادرات للخارج"، وهذا شيء طبيعي ناتج عن الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في الحصار و الإغلاق وتدمير المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة .

الفقرة الثانية: اثر انتشار صيغ التمويل الإسلامي على درجة اداء الاستثمار

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (35) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في عبارات المحور الثاني (اثر انتشار صيغ التمويل الإسلامي على درجة اداء الاستثمار). و الجدول رقم (35) يوضح ذلك:

جدول رقم (35)

تحليل عبارات المحور الثاني (اثر انتشار صيغ التمويل الإسلامي على درجة الاستثمار)

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 1 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على توفير السيولة اللازمة للاستثمار. | 3.06 | 0.885 | 61.26 | 0.696 | 0.488 |
| 2 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على زيادة الإنتاج | 3.55 | 3.224 | 70.93 | 1.669 | 0.098 |
| 3 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على زيادة توفير فرص العمل. | 3.10 | 0.895 | 62.06 | 1.134 | 0.260 |
| 4 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من | 2.13 | 1.017 | 42.68 | -8.388 | 0.000 |

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| | البنوك الإسلامية على زيادة الصادرات للخارج | | | | | |
| 5 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على زيادة الاكتفاء الذاتي من السلع. | 2.99 | 0.941 | 59.79 | -0.108 | 0.914 |
| 6 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على الحد من التبعية للاقتصاد (الإسرائيلي). | 2.97 | 1.065 | 59.38 | -0.286 | 0.776 |
| 7 | يعمل التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية على زيادة تكوين رأس المال لدى المستثمرين. | 3.33 | 0.898 | 66.60 | 3.617 | 0.000 |
| | جميع العبارات | 3.03 | 0.905 | 60.52 | 0.283 | 0.778 |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "96" تساوي 1.98

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه :-

تبين النتائج ان أعلى عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم "2" التي تنص على ان التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية يعمل

على زيادة الإنتاج " . بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة "70.93%" و القيمة الاحتمالية تساوي "

0.098 " وهي اعلى من 0.05 مما يدل على إن " التمويل الإسلامي المقدم من البنوك

الإسلامية يعمل على زيادة الإنتاج " بدرجة متوسطة

2. في العبارة رقم "7" و الذي تنص على ان التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية يعمل

على زيادة تكوين رأس المال لدى المستثمرين بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة "66.60%" و

القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية له دور في زيادة تكوين رأس المال لدى المستثمرين وان نسبة كبيرة من المستثمرين يأملون في التعامل مع مصادر التمويل الإسلامية في قطاع غزة

كما تبين النتائج إن أقل عيارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم " 6 " والذي تنص على ان التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية يعمل على الحد من التبعية للاقتصاد (الإسرائيلي) ، بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 59.38% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.776 " وهي أكبر من 0.05 مما يدل على إن " التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية يعمل على الحد من التبعية للاقتصاد (الإسرائيلي) بدرجة متوسطة الى ضعيفة وهو ما يعكس ضعف التمويل الإسلامي و قلة المشروعات الاستثمارية التي تعتمد على التمويل الإسلامي و تعمل على إنتاج سلع وخدمات تحد من الاستيراد من إسرائيل ، و انحساره في عمليات مالية محدودة مثل صيغ المرابحة للأمر بالشراء .

2. في العبارة رقم " 4 " الذي تنص على ان التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية يعمل على زيادة الصادرات للخارج " . بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 42.68% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " التمويل الإسلامي المقدم من البنوك الإسلامية لا يعمل على زيادة الصادرات للخارج " وهذا يشير الى ضعف التمويل الإسلامي في الاستثمار ومن ثم في التجارة الخارجية لقطاع غزة .

الفقرة الثالثة

مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (36) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في عبارات المحور الثالث (مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي) والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (36)

تحليل عبارات المحور الثالث (مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي)

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|--|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 1 | لدي معرفة بألية التعامل مع البنوك التقليدية | 3.99 | 0.877 | 79.79 | 11.062 | 0.000 |
| 2 | أجد فرق بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي | 3.44 | 1.250 | 68.87 | 3.494 | 0.001 |
| 3 | نسبة الفائدة على القروض التي تقرضها البنوك التقليدية مشجعة على الاقتراض | 2.62 | 1.035 | 52.37 | -3.629 | 0.000 |
| 4 | توجد هناك سهولة في توفير الضمانات البنكية للبنك في حالة الاقتراض منه | 2.90 | 0.823 | 57.94 | -1.234 | 0.220 |
| 5 | يوجد هناك سهولة في التعامل مع البنوك التقليدية | 3.33 | 1.007 | 66.60 | 3.225 | 0.002 |
| 6 | يساعد التمويل المقدم من البنوك التقليدية في تحسين القدرة التنافسية للمشروع | 3.43 | 1.017 | 68.63 | 4.134 | 0.000 |

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|----|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 7 | أرى انه يوجد لدى البنوك التقليدية رغبة في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية | 3.60 | 1.086 | 71.96 | 5.420 | 0.000 |
| 8 | توجد هناك سرعة لدى البنوك التقليدية في عملية دراسة التسهيلات الائتمانية المقدمة من العملاء. | 3.26 | 0.954 | 65.21 | 2.674 | 0.009 |
| 9 | هناك استجابة من قبل البنوك التقليدية لشكاوي المستفيدين من برامج التمويل. | 2.95 | 0.961 | 58.97 | -0.528 | 0.599 |
| 10 | تقوم البنوك التقليدية بتقديم خدمات استشارية للمقترضين | 2.81 | 0.933 | 56.25 | -1.970 | 0.052 |
| 11 | تقوم البنوك التقليدية بتكييف أسعار الفائدة على الاقتراض مع المتغيرات الاقتصادية. | 2.68 | 0.861 | 53.61 | -3.658 | 0.000 |
| | جميع العبارات | 3.18 | 0.646 | 63.58 | 2.729 | 0.008 |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "96" تساوي 1.98

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه الاتي :-

وتبين النتائج ان أعلى عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم "1" والذي تنص "أن لدي معرفة بآلية التعامل مع البنوك التقليدية" . بلغ

الوزن النسبي لهذه العبارة "79.79%" و القيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من

0.05 مما يدل على إن نسبة كبيرة من افراد العينة لديهم معرفة بألية التعامل مع البنوك التقليدية وهو ما يشير الى عمق العلاقة بين المستثمرين والبنوك التقليدية " .

2. في العبارة رقم " 7 " و الذي تنص انه " على انه يوجد لدى البنوك التقليدية رغبة في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية " ، بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 71.96% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل م 0.05 ، مما يدل على أن افراد العينة يرون ان البنوك التقليدية لديها الرغبة في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية " .ويبقى السؤال الان موجه الى هذه المصارف في معرفة المحددات الاساسية التي تقف او تحول في انحسار و قلة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات المختلفة حيث نجد من بيانات سلطة النقد الفلسطينية ان التسهيلات الائتمانية في الضفة الغربية بالنسبة للودائع اكبر منه في قطاع غزة .

كما تبين النتائج ان أقل عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم " 11 " و الذي تنص على ان البنوك التقليدية تقوم بتكليف أسعار الفائدة على الاقتراض مع المتغيرات الاقتصادية ، حيث بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 53.61% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " البنوك التقليدية لا تقوم بتكليف أسعار الفائدة على الاقتراض مع المتغيرات الاقتصادية " كما يجب ، وانها تلتزم بالقوانين والسياسات المالية الخاصة بها .

2. في العبارة رقم " 3 " و الذي تنص ان " نسبة الفائدة على القروض التي تفرضها البنوك التقليدية مشجعة على الاقتراض " . حيث بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 52.37% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " نسبة الفائدة على القروض التي تفرضها البنوك التقليدية غير مشجعة على الاقتراض " ، حيث يعاني نسبة كبيرة من المستثمرين

او يشعرون ان الفائدة المصرفية التي تفرضها البنوك التقليدية تعتبر من العوائق التي تؤدي إلى إجماع المستثمرين للاقتراض من البنوك ، وهذا ما يؤكد ان العائق أمام إجابات المبحوثين في العبارة رقم (7) من المحور الثالث و الذي تقول انه يوجد لدى البنوك التقليدية رغبة في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية انما ترجع الى ارتفاع في سعر الفائدة المصرفية .

الفقرة الرابعة: مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الاسلامي

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (37) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في عبارات المحور الرابع (اثر انتشار صيغ التمويل الإسلامي ومدى رغبة المستثمرين للتعامل معه)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (37)
يوضح مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الاسلامي

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 1 | لدي معرفة بألية التعامل مع صيغ التمويل الإسلامي | 3.44 | 1.010 | 68.87 | 4.323 | 0.000 |
| 2 | أجد هناك فرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي | 3.40 | 1.250 | 68.00 | 3.120 | 0.002 |
| 3 | توافق صيغ التمويل الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية يزيد من إقبال المستثمرين على التعامل معه | 4.01 | 1.104 | 80.21 | 9.014 | 0.000 |
| 4 | هناك سهولة في توفير الضمانات التي تفرضها البنوك الإسلامية على المتعاملين معها. | 3.22 | 0.920 | 64.38 | 2.330 | 0.022 |
| 5 | المعاملات الإسلامية تغطي كافة مجالات الاستثمار المختلفة | 2.89 | 0.988 | 57.73 | -1.130 | 0.261 |

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|----|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 6 | تكلفة التمويل في البنوك الإسلامية مناسبة | 2.73 | 0.995 | 54.64 | -2.653 | 0.009 |
| 7 | توجد هناك قدرة لدى المشاريع الاستثمارية على الاستغلال الأمثل للتمويل المقدم من البنوك الإسلامية | 3.42 | 1.019 | 68.45 | 4.086 | 0.000 |
| 8 | هناك استجابة من قبل البنوك الإسلامية لشكاوي المستفيدين من برامج التمويل | 3.15 | 0.782 | 63.09 | 1.948 | 0.054 |
| 9 | تقوم البنوك الإسلامية بتقديم خدمات استشارية للمقترضين | 3.11 | 1.059 | 62.27 | 1.054 | 0.294 |
| 10 | نسبة المرابحة التي تفرضها البنوك الإسلامية مشجعة على التعامل معها. | 2.59 | 1.097 | 51.75 | -3.703 | 0.000 |
| 11 | توجد هناك سهولة في توفير الضمانات البنكية التي يفرضها البنك الإسلامي للتعامل معه. | 3.14 | 0.854 | 62.89 | 1.665 | 0.099 |
| | جميع العبارات | 3.19 | 0.680 | 63.88 | 2.811 | 0.006 |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 96" تساوي 1.98

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه الآتي :-

تبين النتائج ان أعلى عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم " 3" والذي تنص على "توافق صيغ التمويل الإسلامية مع أحكام الشريعة

الإسلامية يزيد من إقبال المستثمرين في التعامل معه ، بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 80.21%"

، و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " توافق صيغ التمويل الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية يزيد من إقبال المستثمرين على التعامل معه " . وهذا مؤشر جيد ويدل على الثقافة الإسلامية المالية الكبيرة التي يتمتع بها أفراد العينة من المستثمرين .

2. في العبارة رقم " 1 " و التي تنص " ان لدي معرفة بألية التعامل مع صيغ التمويل الإسلامي بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة حوالي " 68.87% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "افراد العينة لديهم المعرفة بألية التعامل مع صيغ التمويل الإسلامي " ، ولكنها ليست المطلوبة من هؤلاء المستثمرين وأصحاب الأعمال مما يفقد التمويل الإسلامي الكثير من فرص التعامل معه و بالتالي التطور و النمو مما يستدعي الأمر عقد ندوات و مؤتمرات تساهم في التسويق للتمويل الإسلامي .

كما تبين النتائج ان أقل عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم " 6 " و التي تنص على ان " تكلفة التمويل في البنوك الإسلامية مناسبة " ، بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 54.64% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.009 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " تكلفة التمويل في البنوك الإسلامية غير مناسبة " .

2. في العبارة رقم " 10 " و التي تنص على إن " نسبة المربحة التي تفرضها البنوك الإسلامية مشجعة على التعامل معها " ، بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 51.75% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " نسبة المربحة التي تفرضها البنوك الإسلامية غير مشجعة على التعامل معها " .

حيث يلاحظ من خلال نتائج العبارة (6) و العبارة (10) وهما مرتبطتان بعضهما البعض من شعور المستثمرين ان تكاليف التمويل من المصارف الإسلامية كبيراً ويشكل عائق أمام التعامل معها ، مما يستدعي من المسؤولين ومسؤولي السياسات المالية من خفض تكاليف التمويل و البحث عن آليات أخرى ، كذلك العمل على خفض نسبة الأرباح التي تتقاضاها نتيجة عمليات المراجعة للأمر بالشراء، كون المراجعة للأمر بالشراء من أكثر صيغ التمويل الإسلامي في فلسطين

الفقرة الخامسة

التحديات التي تواجه التمويل التقليدي في فلسطين .

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (38) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في عبارات المحور الخامس (التحديات التي تواجه التمويل التقليدي وأثره على الاستثمار في فلسطين) ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (38)

تحليل عبارات المحور الخامس (اثر التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي)

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|--|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 1 | التمويل التقليدي يتطلب تكاليف تشغيلية إضافية وهذا يعتبر من التحديات التي تواجه | 3.40 | 0.996 | 68.04 | 3.974 | 0.000 |
| 2 | إحجام المستثمرين على التعامل مع التمويل التقليدي لأنه تمويل يعتمد على الفائدة الربوية | 4.30 | 0.682 | 86.04 | 18.695 | 0.000 |
| 3 | الضمانات البنكية التي تشترطها البنوك التقليدية تعتبر من التحديات التي تواجه التمويل التقليدي | 3.89 | 0.705 | 77.73 | 12.381 | 0.000 |

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 4 | ارتفاع سعر الفائدة التي تفرضها البنوك التقليدية يعتبر تحدياً أمام التمويل التقليدي. | 4.28 | 0.826 | 85.57 | 15.244 | 0.000 |
| | جميع العبارات | 3.97 | 0.537 | 79.33 | 17.720 | 0.000 |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "96" تساوي 1.98

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

تبين النتائج أن أعلى عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم "2" والتي تنص على أن "إحجام المستثمرين على التعامل مع التمويل

التقليدي لأنة تمويل يعتمد على الفائدة الربوية " بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة "86.04%" و

القيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إحجام المستثمرين

على التعامل مع التمويل التقليدي لأنة تمويل يعتمد على الفائدة الربوية " ، حيث يعتبر تعامل

البنوك بالفائدة الربوية من أكثر التحديات التي تواجه التمويل التقليدي مما يؤثر بشكل أو بآخر على

منظومة الاستثمار في قطاع غزة وكذلك له مدلول آخر وهو ابتعاد المستثمرين عن التعامل مع ما

حرمة الله سبحانه وتعالى وهذا يدعو الى البحث عن أساليب تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

2. في العبارة رقم "4" والتي تنص على أن " ارتفاع سعر الفائدة التي تفرضها البنوك التقليدية

يعتبر تحدياً أمام التمويل التقليدي " . بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة "85.57%" و القيمة

الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " ارتفاع سعر الفائدة التي

تفرضها البنوك التقليدية يعتبر تحدياً أمام التمويل التقليدي " . وهذا يشير الى وجود علاقة عكسية

بين سعر الفائدة المصرفية و الاقتراض من البنوك لأغراض التمويل ألابزم للاستثمار مما يؤدي إلى ضعف الاستثمارات بشكل كبير .

كما تبين النتائج ان أقل عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم " 3" التي تنص على ان الضمانات البنكية التي تشترطها البنوك التقليدية تعتبر من التحديات التي تواجه البنوك التقليدية بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 77.73%" و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الضمانات البنكية التي تشترطها البنوك التقليدية تعتبر من التحديات التي تواجه التمويل التقليدي " .

2. في العبارة رقم " 1" والتي تنص على ان التمويل التقليدي يتطلب تكاليف تشغيلية إضافية و هذا يعتبر من التحديات التي تواجه " . بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 68.04%" و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " التمويل التقليدي يتطلب تكاليف تشغيلية إضافية و هذا يعتبر من التحديات التي تواجه " ، بدرجة متوسطة .

الفقرة السادسة:

التحديات التي تواجه صيغ التمويل الإسلامي.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (39) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في عبارات المحور السادس (التحديات التي تواجه صيغ التمويل الإسلامي وأثره على الاستثمار في فلسطين.)، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (39)

تحليل عبارات المحور السادس (التحديات التي تواجه انتشار صيغ التمويل الإسلامي)

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|--|-----------------|-------------------|--------------|--------------|-------------------|
| 1 | التمويل الإسلامية يتطلب تكاليف تشغيلية إضافية وهذا يعتبر من التحديات أمامه | 3.43 | 0.840 | 68.66 | 5.07 | 0.000 |
| 2 | هناك صعوبة في إجراءات تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تحول دون إمكانية تطبيقه بشكل واسع | 3.69 | 0.741 | 73.81 | 9.18 | 0.000 |
| 3 | غياب التثقيف و التدريب للعاملين في مجال صيغ التمويل الإسلامي. | 3.92 | 0.850 | 78.35 | 10.63 | 0.000 |
| 4 | غياب التثقيف والمعرفة بين المستثمرين في مجال صيغ التمويل الإسلامي | 4.23 | 0.852 | 84.58 | 14.13 | 0.000 |
| 5 | يعتبر اختلاف العلماء في الفقه الإسلامي تحدياً أمام التمويل الإسلامي | 4.01 | 0.860 | 80.21 | 11.57 | 0.000 |
| 6 | صعوبة الموازنة بين التمويل الإسلامي والاحتياجات التمويلية | 3.98 | 0.878 | 79.59 | 10.99 | 0.000 |
| | جميع العبارات | 3.88 | 0.501 | 77.51 | 17.21 | 0.000 |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "96" تساوي 1.98

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول أعلاه:-

وتبين النتائج ان أعلى عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم "4" والتي تنص على ان غياب التثقيف و المعرفة بين المستثمرين في

مجال صيغ التمويل الإسلامي ". بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة "84.58%" و القيمة الاحتمالية

تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن من أكثر التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي عدم معرفة المستثمرين بأساسيات التمويل الإسلامي .

2. في العبارة رقم " 5 " والتي تنص على ان اختلاف العلماء في الفقه الإسلامي يعتبر تحديا أمام التمويل الإسلامي " ، بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 80.21% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " اختلاف العلماء في آلية تنفيذ المعاملات المالية والنقدية و التمويلية ، وما يصدر عن مؤتمرات إسلامية حول كثير من القضايا المالية، يعتبر من التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي " .

كما تبين النتائج ان أقل عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم " 2 " والتي تنص على ان هناك صعوبة في إجراءات تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تحول دون إمكانية تطبيقه بشكل واسع بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 73.81% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " هناك صعوبة في إجراءات تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تحول دون إمكانية تطبيقه بشكل واسع " حيث ما استنتج من الدراسة العملية التي قام بها الباحث ، تبين ان صيغ التمويل الإسلامي المنتشرة في فلسطين تنحصر في التمويل عن طريق المرابحة ، اما الأساليب الأخرى فهي محدودة جدا ، وذلك نظرا لصعوبة تطبيقها ، او انها ليست ذات جدوى اقتصادية بالنسبة للمصارف .

في العبارة رقم " 1 " والتي تنص على ان التمويل الإسلامي يتطلب تكاليف تشغيلية إضافية وهذا يعتبر من التحديات أمامه " ، بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 68.66% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " التمويل الإسلامي يتطلب تكاليف تشغيلية إضافية وهذا يعتبر من التحديات أمامه " .

مما سبق يمكن تحليل نتائج جميع محاور الاستبانة المتعلقة بالاستثمار (اثر أساليب التمويل على الاداء الاستثماري في فلسطين)

جدول رقم (40)
تحليل جميع محاور الاستبانة المتعلقة بالمستثمرين

| م | عنوان المحور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|--------------|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 1 | جميع المحاور | 3.33 | 0.440 | 66.60 | 7.395 | 0.000 |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 240" تساوي 1.97

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (40) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الاستبانة المتعلقة بالاستثمار (اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين) وتبين النتائج أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحاور تساوي 3.33، والانحراف المعياري يساوي 0.440 والوزن النسبي يساوي 66.60% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 7.395 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 . مما يدل على ان نظرة المستثمرين حول أساليب التمويل التقليدية و الإسلامية في فلسطين. انها تعمل على تطوير اداء الاستثمار ولكن بدرجة بسيطة وهذا يرجع الى كثير من المتغيرات المختلفة حيث عند قراءتنا للأرقام السابقة نجد ان التمويل وهو حجر الاساس في عملية الاستثمار، و احد عناصر الإنتاج ، يؤثر في الاستثمار ولكن ليس بالشكل المطلوب ، حيث يعزى ذلك الى ضعف الاستثمار و الناتج عن الإجراءات الإسرائيلية التي عملت على محاربة المنتج المحلي من خلال الحصار و الإغلاق وعدم

دخول المواد الخام وتدمير المصانع مما ساهم في إضعاف الربحية و بالتالي انخفض الطلب على التمويل من المؤسسات المالية المختلفة .

الفقرة السابعة:

اثر السياسة العامة للبنوك التقليدية على التسهيلات الائتمانية المقدمة للمستثمرين في فلسطين .

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (41) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في أسئلة الاستبانة المتعلقة بمدراء و رؤساء الأقسام و الدوائر في البنوك التقليدية .

جدول رقم(41)

يوضح تحليل عبارات الاستبانة المتعلقة بأثر السياسة العامة للبنوك التقليدية على التسهيلات الائتمانية المقدمة للمستثمرين

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|--|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 1 | إدارة البنك لديها قناعة بان المستثمرين بحاجة إلى التمويل ألالزم. | 4.60 | 0.516 | 92.00 | 9.798 | 0.000 |
| 2 | إدارة البنك تعمل على زيادة التمويل المقدم للمستفيدين | 4.40 | 0.516 | 88.00 | 8.573 | 0.000 |
| 3 | إدارة البنك تأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية للمستثمرين | 4.30 | 0.823 | 86.00 | 4.993 | 0.001 |
| 4 | توجد لدى إدارة البنك سهولة في توفير الضمانات البنكية للعملاء | 3.80 | 0.919 | 76.00 | 2.753 | 0.022 |
| 5 | إدارة البنك توفر قدرا من فترات السماح للمستثمرين في حالة عدم القدرة على السداد | 3.50 | 0.527 | 70.00 | 3.000 | 0.015 |

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|----|--|-----------------|-------------------|--------------|--------------|-------------------|
| | في الوقت المناسب . | | | | | |
| 6 | توجد لدى إدارة البنك رغبة في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية . | 4.40 | 0.843 | 88.00 | 5.250 | 0.001 |
| 7 | توجد لدى إدارة البنك سرعة في عملية دراسة التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء . | 4.20 | 0.422 | 84.00 | 9.000 | 0.000 |
| 8 | توجد لدى إدارة البنك استجابة لتقبل و التعامل مع شكاوي المستفيدين من برامج التمويل . | 4.00 | 0.816 | 80.00 | 3.873 | 0.004 |
| 9 | تقوم إدارة البنك بتقديم خدمات استشارية للمقترضين | 3.80 | 0.632 | 76.00 | 4.000 | 0.003 |
| 10 | تعمل إدارة البنك على تكييف أسعار الفائدة على الاقتراض مع المتغيرات الاقتصادية المحلية | 3.30 | 0.823 | 66.00 | 1.152 | 0.279 |
| 11 | هناك توجه لدى سياسة البنك على خفض الفائدة المصرفية على التمويل المقدم لأغراض استثمارية | 2.80 | 0.919 | 56.00 | -0.69 | 0.509 |
| | جميع العبارات | 3.92 | 0.389 | 78.36 | 7.462 | 0.000 |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "9" تساوي 2.26

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه الآتي :-

وتبين النتائج ان أعلى عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم " 1 " والتي تنص على إن " إدارة البنك لديها قناعة بان المستثمرين بحاجة إلى التمويل ألالزم " . بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 92.00 % " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " إدارة البنك لديها قناعة بان المستثمرين بحاجة إلى التمويل ألالزم " ، وهذا ما تم استنتاجه من خلال المقابلات التي أجريت مع مسؤولي التسهيلات الائتمانية وما تم قراءته من النشرات الدورية للمصارف التقليدية في فلسطين .

2. في العبارة رقم " 2 " والتي تنص على إن إدارة البنك تعمل على زيادة التمويل المقدم للمستفيدين " ، بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 88.00 % " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " إدارة البنك تعمل على زيادة التمويل المقدم للمستفيدين " بشكل عام و المستفيدين لأجل الاستثمار بشكل خاص .

كما تبين النتائج ان أقل عبارتين في السياسات المالية والتسهيلات الائتمانية حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم " 10 " و التي تنص على إن " إدارة البنك تعمل على تكييف أسعار الفائدة على الاقتراض مع المتغيرات الاقتصادية المحلية، بلغ الوزن النسبي " 66.00 % " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.279 " وهي أكبر من 0.05 مما يدل على إن " إدارة البنك تعمل على تكييف أسعار الفائدة على الاقتراض مع المتغيرات الاقتصادية المحلية بدرجة متوسطة " وان أسعار الفائدة شبة ثابتة ولا تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية او المحلية التي يمر بها قطاع غزة . وهو ما يدعو الاقتصاديين والخبراء في السياسات النقدية الى العمل لدى سلطة النقد الفلسطينية و دعوتها المصارف الى العمل على تخفيض أسعار الفائدة ، حيث نجد في كثير من الدول المتقدمة اقتصاديا ان أسعار الفائدة تقترب من الصفر .

2. في العبارة رقم " 11 " و التي تنص على إن هناك توجه لدى سياسة البنك على خفض الفائدة المصرفية على التمويل المقدم لأغراض استثمارية ، بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 56.00% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.509 " وهي اكبر من 0.05 مما يدل على إن " توجهات البنوك التقليدية على خفض الفائدة المصرفية على التمويل المقدم لأغراض استثمارية هي درجة متوسطة " ، الى ضعيفة ويرجع السبب في ان البنوك التقليدية لا يوجد لديها تفرقة بين التمويل الاستهلاكي و التمويل الاستثماري ..

الفقرة الثامنة

يوجد هناك اثر للسياسة العامة للبنوك الإسلامية على التسهيلات الانتمانية المقدمة للمستثمرين . تم استخدام اختبار t للعينه الواحدة والنتائج مبينه في جدول رقم (42) والذي يبين آراء أفراد عينه الدراسة في الاستبانة المتعلقة بمدراء الدوائر في البنوك الإسلامية .

جدول رقم(42)

يوضح تحليل عبارات الاستبانة المتعلقة اثر السياسة العامة للبنوك الإسلامية على حجم التمويل المقدم للمستثمرين

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|--|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 1 | إدارة البنك لديها قناعة بان المستثمرين بحاجة إلى التمويل ألائم | 4.75 | 0.500 | 95.00 | 7.00 | 0.006 |
| 2 | إدارة البنك تعمل على زيادة التمويل المقدم للمستفيدين . | 4.25 | 0.500 | 85.00 | 5.00 | 0.015 |
| 3 | إدارة البنك تأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية للمستثمرين | 4.75 | 0.500 | 95.00 | 7.00 | 0.006 |

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|----|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|
| 4 | توجد لدى إدارة البنك سهولة في توفير العملاء الضمانات البنكية | 4.25 | 0.500 | 85.00 | 5.00 | 0.015 |
| 5 | إدارة البنك توفر قدرا من فترات السماح للمستثمرين في حالة عدم القدرة على السداد في الوقت المناسب | 3.75 | 0.500 | 75.00 | 3.00 | 0.058 |
| 6 | موظفي البنك لديهم المعرفة التامة بأصول المعاملات الإسلامية التجارية. | 4.75 | 0.500 | 95.00 | 7.00 | 0.006 |
| 7 | يوجد لدى إدارة البنك رغبة في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية | 4.00 | 1.155 | 80.00 | 1.73 | 0.182 |
| 8 | توجد لدى إدارة البنك سرعة في عملية دراسة التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء | 4.75 | 0.500 | 95.00 | 7.00 | 0.006 |
| 9 | توجد لدى إدارة البنك استجابة لتقبل و التعامل مع شكاوي المستفيدين من برامج التمويل. | 4.50 | 0.577 | 90.00 | 5.19 | 0.014 |
| 10 | تقوم إدارة البنك بتقديم خدمات استشارية للعملاء | 3.50 | 0.577 | 70.00 | 1.73 | 0.182 |
| 11 | تعمل إدارة البنك على تكييف نسبة المربحة مع المتغيرات الاقتصادية المحلية | 4.25 | 0.500 | 85.00 | 5.00 | 0.015 |
| 12 | لدى إدارة البنك سياسة واضحة لدعم الاستثمار في قطاع غزة . | 4.25 | 0.500 | 85.00 | 5.00 | 0.015 |

| م | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|----|---|-----------------|-------------------|--------------|-------------|-------------------|
| 13 | هناك توجه لدى سياسة البنك على خفض نسبة المربحة المصرفية على التمويل المقدم لأغراض استثمارية . | 3.50 | 1.000 | 70.00 | 1.00 | 0.391 |
| | جميع العبارات | 4.25 | 0.297 | 85.00 | 8.41 | 0.004 |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "96" تساوي 1.98
المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه الآتي :-

تبين النتائج ان أعلى عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم "1" و التي تنص على إن " إدارة البنك لديها قناعة بان المستثمرين بحاجة إلى التمويل ألالزم ، بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة "95.00%" و القيمة الاحتمالية تساوي "0.006" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " إدارة البنوك لديها قناعة بان المستثمرين بحاجة إلى التمويل ألالزم " ، وهذا مؤشر ايجابي في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها سكان قطاع غزة ، والسؤال يبقى في البحث عن آليات جديّة للاستثمار بما إن المصارف تعمل و لديها النية على زيادة التمويل بشكل عام.

2. في العبارة رقم "3" والتي تنص على إن " إدارة البنك تأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية للمستثمرين " . بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة "95.00%" و القيمة الاحتمالية تساوي "0.006" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " إدارة البنك تأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية للمستثمرين " ، وهي ذات وزن نسبي كبير ويظهر ذلك في المعاملات المالية اليومية او تقديم

القروض الحسنة او السماح بفترات سماح حال تعثر المستثمر لا يستطيع توفير المبالغ النقدية
الأزمة للمعاملات المختلفة .

كما تبين النتائج ان أقل عبارتين حسب الوزن النسبي هما كما يلي:

1. في العبارة رقم " 10 " والتي تنص على ان إدارة البنك تقوم بتقديم خدمات استشارية للعملاء " بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة " 70.00% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.182 " وهي اكبر من 0.05 مما يدل على ان " إدارة البنك تقوم بتقديم خدمات استشارية للعملاء بدرجة متوسطة " وهذا مؤشر لا يعتبر في صالح المؤسسات المالية ويضعف من عملها ، فالمطلوب تأسيس إدارات مستقلة وذات كفاءة عالية لتقديم الاستشارات المالية والاستثمارية للقطاع الاستثماري في قطاع غزة ، الذي يفتقر لمثل هذه المؤسسات المتخصصة والتي من شأنها ان تزيد من فرص الاستثمار فيما بعد .

2. في العبارة رقم " 13 " والتي تنص على ان هناك توجه لدى سياسة البنك على خفض نسبة المربحة المصرفية على التمويل المقدم لأغراض استثمارية بلغ الوزن النسبي "لهذه العبارة " 70.00% " و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.391 " وهي اكبر من 0.05 مما يدل على ان " هناك توجه لدى سياسة البنك على خفض نسبة المربحة المصرفية على التمويل المقدم لأغراض استثمارية بدرجة متوسطة " ، حيث يشكو كثير من المتعاملين مع المصارف الإسلامية من ارتفاع نسبة المربحة التي تتقاضاها المصارف الإسلامية على السلع سواء الاستهلاكية او الاستثمارية ، وهذه تعتبر رسالة الى أصحاب السياسات المصرفية في المصارف الإسلامية على العمل على خفض نسبة المربحة او العمل و البحث عن أساليب تحقق المساواة والإنصاف لكافة قطاعات

الشعب للاستفادة أكثر من التمويل الإسلامي ، وتمكينه من الحصول على أكبر حصة سوقية في السوق التمويلي .

ثانيا: اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج

أولا: الفرضية الأولى:- تنص الفرضية الأولى على ان التمويل التقليدي يؤثر بدرجة أكبر على الاستثمار من التمويل الإسلامي .

لاختبار الفرضية تم اجراء مقارنة بين عبارات الفقرة الأولى وعبارات الفقرة الثانية وكانت نتيجة المقارنة في الجدول الاتي :

جدول رقم (43)

يوضح نتائج المقارنة بين عبارات الفقرة الأولى وعبارات الفقرة الثانية

| م | نص الفقرة | المتوسط الحسابي | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية | نتيجة المقارنة |
|---------|--|-----------------|--------------|--------|-------------------|--|
| الأولى | مدى درجة تأثير التمويل التقليدي في الاستثمار | 3.26 | 65.15 | 3.865 | 0.000 | التمويل التقليدي يؤثر بدرجة أكبر من التمويل الإسلامي في أداء الاستثمار |
| الثانية | مدى درجة تأثير التمويل الإسلامي في الاستثمار | 3.03 | 60.52 | 0.283 | 0.778 | التمويل الإسلامي في أداء الاستثمار |

قيمة t الجدولية = 1.98

المصدر: من اعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من خلال الجدول أعلاه و من نتائج الفقرة الأولى ان قيمة (t) المحسوبة للتمويل التقليدي جاءت أكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية اقل من 0.05 ، اما الفقرة الثانية فقد جاءت

قيمة (t) المحسوبة للتمويل الإسلامي اقل من قيمة (t) الجدولية و القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 . وبالتالي النتيجة تقبل الفرضية الصفرية القائلة بان التمويل التقليدي يؤثر بدرجة اكبر من التمويل الإسلامي على أداء الاستثمار ، وان التمويل الإسلامي اثره ضعيف في الاستثمار، و يرجع ذلك الى مواكبة التمويل التقليدي للأعمال المصرفية والائتمانية التي يقوم بها مع متطلبات المستثمرين المختلفة ، واهمها توفير السيولة النقدية، و ان التمويل الإسلامي له اثر ضعيف في الاستثمار، ويرجع ذلك الى حدائه و خصوصية الأعمال التي يقوم بها ، وكذلك محدودية الاعمال المصرفية التي تقتصر في الغالب على التمويل بالمرابحة.

الفرضية الثانية : هناك رغبة لدى المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي أكبر من رغبتهم التعامل مع التمويل الإسلامي .

لاختبار الفرضية تم اجراء مقارنة بين عبارات الفقرة الثالثة وعبارات الفقرة الرابعة وكانت نتيجة المقارنة في الجدول الاتي :

جدول رقم (44) يوضح نتائج المقارنة بين عبارات الفقرة الثالثة و عبارات الفقرة الرابعة

| م | نص الفقرة | المتوسط الحسابي | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية | نتيجة المقارنة |
|---------|--|-----------------|--------------|--------|-------------------|---|
| الثالثة | مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي | 3.18 | 63.58 | 2.729 | 0.008 | هناك رغبة لدى المستثمرين في التعامل مع التمويل الإسلامي |
| الرابعة | مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الإسلامي | 3.19 | 63.88 | 2.811 | 0.006 | هناك رغبة لدى المستثمرين في التعامل مع التمويل الإسلامي |

قيمة t الجدولية = 1.98

المصدر: من اعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

من خلال الجدول اعلاه يتضح من نتائج الفقرتين الثالثة والرابعة ان النتائج فيما يتعلق بقيمة (t) المحسوبة جاءت اكبر من قيمة (t) الجدولية والقيمة الاحتمالية اقل من 0.05 لكلا الاسلوبين ، و لكن هناك تحيز بسيط لصالح التمويل الإسلامي و عليه فانه ترفض الفرضية القائلة بان هناك رغبة لدى المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي أكبر من رغبتهم في التعامل مع التمويل الإسلامي و تقبل الفرضية البديلة القائلة بان هناك رغبة لدى المستثمرين في التعامل مع التمويل الإسلامي، و يعزى ذلك الى رغبة المستثمرين الابتعاد عن المعاملات المتعلقة بالربا اخذاً او عطاءً، او المتعلقة بشروط الاقتراض . ان وجود التمويل التقليدي و ما يتمتع به من مقومات ومزايا، يؤثر في رغبة المستثمرين في التعامل معه ، ولكن ما استنتج سابقا من شرح مفصل لنتائج سابقة ، فإن كثير من المعوقات تحول دون التعامل مع هذا التمويل بشكل كبير رغم الحاجة الماسة للقطاعات الاستثمارية لهذا التمويل، والتي من شأنها ان تعمل على تطوير الاقتصاد المحلي وزيادة النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: التحديات التي تواجه التمويل التقليدي اكبر من التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي.

جدول رقم (45) يوضح نتائج المقارنة بين عبارات الفقرة الخامسة و عبارات الفقرة السادسة

| م | نص الفقرة | المتوسط الحسابي | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية | نتيجة المقارنة |
|---------|--------------------------------------|-----------------|--------------|--------|-------------------|--|
| الخامسة | التحديات التي تواجه التمويل التقليدي | 3.97 | 79.33 | 17.720 | 0.000 | نجد أن التحديات التي تواجه التمويل التقليدي اكبر من التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي |
| السادسة | التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي | 3.88 | 77.51 | 17.210 | 0.000 | |

قيمة t الجدولية = 1.98

المصدر: من اعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

من خلال الجدول السابق يتضح من نتائج الفترتين الخامسة والسادسة ان النتائج فيما يتعلق بقيمة t المحسوبة جاءت اكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية اقل من 0.05 . و لكن هناك تحيز بسيط لصالح التمويل التقليدي حيث جاءت قيمة (t) المحسوبة للتمويل التقليدي اكبر من قيمة (t) المحسوبة للتمويل الإسلامي و كذلك فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي و عالية فانه تقبل الفرضية القائلة بان التحديات التي تواجه التمويل التقليدي اكبر من التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي. و من اهم التحديات التي تواجه التمويل التقليدي تعامله بالربا ، و ارتفاع سعر الفائدة المصرفية ، والتشدد في شروط القروض .اما فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي فان اهم التحديات ارتفاع تكلفة التمويل بالمربحة و كذلك ضعف الثقافة بالتمويل الإسلامي واهمية جدواه الاقتصادية .

الفرضية الرابعة: السياسات العامة للبنوك التقليدية لها تأثير أفضل على التسهيلات الائتمانية من السياسات العامة التي تقدمها البنوك الإسلامية.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم اجراء مقارنة بين عبارات الفقرة السابعة و عبارات الفقرة الثامنة

المتعلقتين بالسياسات الائتمانية للمصارف التقليدية والإسلامية والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (46) نتائج المقارنة بين عبارات الفقرة السابعة و عبارات الفقرة الثامنة المتعلقة بالسياسات العامة للمصارف

| م | عنوان المحور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | القيمة الاحتمالية | نتيجة المقارنة |
|--------|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|-------------------|--|
| الأول | اثر السياسة العامة للبنوك التقليدية على التسهيلات الائتمانية المقدمة للمستثمرين | 3.92 | 0.389 | 78.36 | 7.462 | 0.000 | ان المصارف الإسلامية لديها سياسات و قوانين تعمل من خلالها على زيادة التسهيلات الائتمانية للعملاء |
| الثاني | اثر السياسة العامة للبنوك الإسلامية على التمويل المقدم للمستثمرين | 4.25 | 0.297 | 85.00 | 8.415 | 0.004 | |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "20" تساوي 1.98
المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

من الملاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال المقارنة السابقة بين سياسات كل من التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي و بالإطلاع على المتوسط الحسابي و الوزن النسبي وقيمة (t) لكل منهما نجد إن المصارف الإسلامية تعمل على تحسين السياسات الائتمانية العامة المقدمة للجمهور فيما يتعلق بالتمويل أفضل من سياسات البنوك التقليدية ، ويعزى ذلك إلى توجه إدارات هذه المصارف على المنافسة في تقديم خدمات أفضل كونها جديدة على سوق التمويل في قطاع غزة ، مع ملاحظة وجود مصرفين جديدين وهما البنك الوطني الإسلامي وبنك الإنتاج، و بناء على ترفض الفرضية القائلة ان السياسات الائتمانية التي تقدمها البنوك التقليدية لها تأثير أفضل على التسهيلات الائتمانية من التي تقدمها البنوك الإسلامية ، وتقبل الفرضية البديلة القائلة ان السياسات العامة للبنوك الإسلامية لها تأثير أفضل على التمويل المقدم للمستثمرين. مما يدل على ان السياسة العامة للبنوك الإسلامية تعمل على زيادة التمويل المقدم للمستثمرين مما يوتر إيجابا على الاستثمار في فلسطين، و لكن من الملاحظ من نتائج هذه الدراسة ان ذلك يصطدم بانخفاض الطلب على التمويل و بالتالي يجب على المصارف الإسلامية و التقليدية أن تعمل او تبحث عن آليات وطرق او أساليب او ابتكار معاملات مالية تمكن المستثمرين من الاستفادة بشكل اكبر.

ثالثاً: الفروق في آراء أفراد العينة حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية .

أولاً: الفروق في متوسطات آراء أفراد العينة حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى الجنس.

تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين اجابات المبحوثين حول اثر أساليب التمويل على

الاستثمار في فلسطين تعزى الى متغير الجنس ، والنتائج مبينة في جدول التالي :

جدول رقم (47)

نتائج اختبار t للفروق بين آراء الباحثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار تعزى الى متغير الجنس

| القيمة الاحتمالية | قيمة t | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العدد | الجنس | المحور |
|-------------------|--------|-------------------|-----------------|-------|-------|--|
| 0.573 | -0.566 | 0.686 | 3.244 | 86 | ذكر | انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار |
| | | 0.358 | 3.364 | 11 | أنثى | |
| 0.725 | -0.352 | 0.936 | 3.014 | 86 | ذكر | انتشار صيغ التمويل الإسلامي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار |
| | | 0.632 | 3.117 | 11 | أنثى | |
| 0.220 | -1.234 | 0.674 | 3.150 | 86 | ذكر | مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل التقليدي |
| | | 0.286 | 3.405 | 11 | أنثى | |
| 0.624 | -0.492 | 0.702 | 3.182 | 86 | ذكر | مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل الاسلامي |
| | | 0.489 | 3.289 | 11 | أنثى | |
| 0.157 | 1.427 | 0.534 | 3.994 | 86 | ذكر | التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي |
| | | 0.536 | 3.750 | 11 | أنثى | |
| 0.195 | -1.305 | 0.520 | 3.852 | 86 | ذكر | التحديات التي تواجه انتشار التمويل الاسلامي |
| | | 0.272 | 4.061 | 11 | أنثى | |
| 0.370 | -0.901 | 0.461 | 3.316 | 86 | ذكر | جميع المحاور |
| | | 0.192 | 3.443 | 11 | أنثى | |

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "95" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.98

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه والذي يبين أن قيمة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.901 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.370 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين آراء الباحثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى متغير الجنس .

ثانياً: الفروق في آراء أفراد العينة حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى العمر .

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين آراء الباحثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى العمر .

جدول رقم (48)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين آراء الباحثين حول اثر أساليب

التمويل على الاستثمار تعزى الى العمر

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة " F " | القيمة الاحتمالية |
|--|----------------|----------------|-------------|----------------|------------|-------------------|
| انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 1.132 | 2 | 0.566 | 1.321 | 0.272 |
| | داخل المجموعات | 40.282 | 94 | 0.429 | | |
| | المجموع | 41.414 | 96 | | | |
| انتشار صيغ التمويل الإسلامي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 3.164 | 2 | 1.582 | 1.972 | 0.145 |
| | داخل المجموعات | 75.404 | 94 | 0.802 | | |
| | المجموع | 78.568 | 96 | | | |
| مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل | بين المجموعات | 4.211 | 2 | 2.106 | 5.513 | 0.005 |
| | داخل المجموعات | 35.902 | 94 | 0.382 | | |

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة " F " | القيمة الاحتمالية |
|--|----------------|----------------|-------------|----------------|------------|-------------------|
| التقليدي | المجموع | 40.113 | 96 | | | |
| مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الاسلامي | بين المجموعات | 0.474 | 2 | 0.237 | 0.507 | 0.604 |
| | داخل المجموعات | 43.894 | 94 | 0.467 | | |
| | المجموع | 44.367 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي | بين المجموعات | 0.394 | 2 | 0.197 | 0.679 | 0.510 |
| | داخل المجموعات | 27.309 | 94 | 0.291 | | |
| | المجموع | 27.704 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل الاسلامي | بين المجموعات | 0.295 | 2 | 0.148 | 0.583 | 0.560 |
| | داخل المجموعات | 23.808 | 94 | 0.253 | | |
| | المجموع | 24.103 | 96 | | | |
| جميع المحاور | بين المجموعات | 0.743 | 2 | 0.371 | 1.960 | 0.147 |
| | داخل المجموعات | 17.812 | 94 | 0.189 | | |
| | المجموع | 18.555 | 96 | | | |

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 94" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.09

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه والذي يبين أن قيمة (F) المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي

1.960 وهي أقل من قيمة (F) الجدولية والتي تساوي 3.09 ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع

المحاور تساوي 0.147 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات

استجابات الباحثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى العمر . الا في الفقرة رقم 3 المتعلقة برغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي و قد تم شرحه فيما بعد .

يلاحظ من الجدول السابق في الفقرة الثالثة و الذي تنص على ان هناك علاقة بين مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار ، حيث دلت الإحصائيات ان قيمة F المحسوبة = 5.513 وهي اكبر من (F) الجدولية 3.09 و القيمة الاحتمالية 0.005 وهي اقل من $\alpha = 0.05$ حيث يدل ذلك الى وجود فروق في استجابات الباحثين ، و جدول رقم (49) يبين وجود فروق معنوية بين اراء افراد العينة حول محور " مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي " بين فئة العمر " اقل من 30 عام " و فئة العمر " أكثر من 50 عاما " والفروق لصالح فئة العمر " اقل من 30 عام " .

جدول رقم (49) اختبار شففيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير العمر

| المحور | الفرق بين المتوسطات | اقل من 30 عام | من 30 - 50 عام | أكثر من 50 عاما |
|--|---------------------|---------------|----------------|-----------------|
| مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | اقل من 30 عام | | 0.246 | 0.600* |
| | من 30-50 عام | -0.246 | | 0.354 |
| | أكثر من 50 عاما | -0.600* | -0.354 | |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

ثالثاً: الفروق في آراء أفراد العينة حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى المستوى التعليمي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين اراء الباحثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى المستوى التعليمي .

جدول رقم (50)

يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين اراء المبحوثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار تعزى الى المستوى التعليمي

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة " F " | القيمة الاحتمالية |
|---|----------------|----------------|-------------|----------------|------------|-------------------|
| انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 6.307 | 3 | 2.102 | 5.569 | 0.001 |
| | داخل المجموعات | 35.107 | 93 | 0.377 | | |
| | المجموع | 41.414 | 96 | | | |
| انتشار صيغ التمويل الإسلامي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 5.604 | 3 | 1.868 | 2.381 | 0.075 |
| | داخل المجموعات | 72.964 | 93 | 0.785 | | |
| | المجموع | 78.568 | 96 | | | |
| مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل التقليدي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 5.647 | 3 | 1.882 | 5.079 | 0.003 |
| | داخل المجموعات | 34.467 | 93 | 0.371 | | |
| | المجموع | 40.113 | 96 | | | |
| مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل الإسلامي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 4.020 | 3 | 1.340 | 3.089 | 0.031 |
| | داخل المجموعات | 40.347 | 93 | 0.434 | | |
| | المجموع | 44.367 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي و | بين المجموعات | 0.905 | 3 | 0.302 | 1.047 | 0.376 |
| | داخل المجموعات | 26.798 | 93 | 0.288 | | |

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة " F " | القيمة الاحتمالية |
|--|----------------|----------------|-------------|----------------|------------|-------------------|
| درجة تأثيره في اداء الاستثمار | المجموع | 27.704 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل الإسلامي ودرجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 1.083 | 3 | 0.361 | 1.458 | 0.231 |
| | داخل المجموعات | 23.020 | 93 | 0.248 | | |
| | المجموع | 24.103 | 96 | | | |
| جميع المحاور | بين المجموعات | 2.972 | 3 | 0.991 | 5.911 | 0.001 |
| | داخل المجموعات | 15.583 | 93 | 0.168 | | |
| | المجموع | 18.555 | 96 | | | |

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 93" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.70

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 5.911 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.70، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات اراء المبحوثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى المستوى التعليمي .

ويبين اختبار شفيه جدول رقم (51) وجود فروق معنوية بين آراء أفراد العينة بين فئة " ثانوية عامة " و فئة " دبلوم سنتين " والفروق لصالح الفئة " دبلوم سنتين " ، كما توجد فروق معنوية بين آراء أفراد العينة بين فئة " ثانوية عامة " و فئة " بكالوريوس " والفروق لصالح الفئة " بكالوريوس "

، كما توجد فروق معنوية بين آراء أفراد العينة بين فئة " ثانوية عامة " و فئة " دراسات عليا " والفروق لصالح الفئة " دراسات عليا

يتضح من نتائج اختبار شففيه الذي يوضحه جدول رقم (51) وجود فروق معنوية بين آراء

افراد العينة حول كل من المحاور التالية :

1- مدى درجة تأثير التمويل التقليدي في اداء الاستثمار، بين فئة " ثانوية عامة " و فئة " دبلوم سنتين " والفروق لصالح الفئة " دبلوم سنتين .

2- مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي ، حيث توجد فروق معنوية بين آراء

أفراد العينة بين فئة " ثانوية عامة " و فئة " دراسات عليا " والفروق لصالح الفئة " دراسات عليا "

3- مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الإسلامي ، حيث توجد فروق معنوية بين آراء

افراد العينة بين فئة " ثانوية عامة " و فئة " بكالوريوس " والفروق لصالح الفئة " بكالوريوس

جدول رقم (51)

اختبار شففيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير المستوى التعليمي

| المحور | الفرق بين المتوسطات | ثانوية عامة | دبلوم سنتين | بكالوريوس | دراسات عليا |
|--|---------------------|-------------|-------------|-----------|-------------|
| العلاقة بين انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | ثانوية عامة | | -0.665* | -0.779* | -0.624* |
| | دبلوم سنتين | 0.665* | | -0.115 | 0.041 |
| | بكالوريوس | 0.779* | 0.115 | | 0.156 |
| | دراسات عليا | 0.624* | -0.041 | -0.156 | |
| العلاقة بين مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع | ثانوية عامة | | -0.672* | -0.556* | -0.957* |
| | دبلوم سنتين | 0.672* | | 0.116 | -0.285 |

| | | | | | |
|----------------|----------------|----------------|---------------|-------------|---|
| -0.402 | | -0.116 | 0.556* | بكالوريوس | التمويل التقليدي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار |
| | 0.402 | 0.285 | 0.957* | دراسات عليا | |
| -0.639* | -0.574* | -0.336* | | ثانوية عامة | العلاقة بين مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل الإسلامي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار |
| -0.303 | -0.239 | | 0.336* | دبلوم سنتين | |
| -0.065 | | 0.239 | 0.574* | بكالوريوس | |
| | 0.065 | 0.303 | 0.639* | دراسات عليا | |
| -0.669* | -0.480* | -0.426* | | ثانوية عامة | جميع المحاور |
| -0.243 | -0.054 | | 0.426* | دبلوم سنتين | |
| -0.189 | | 0.054 | 0.480* | بكالوريوس | |
| | 0.189 | 0.243 | 0.669* | دراسات عليا | |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

رابعاً: الفروق في متوسطات آراء أفراد العينة حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين

تعزى الى الخبرة العملية.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول

اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى متغير الخبرة والجدول التالي يوضح ذلك :-

جدول رقم (52)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول

اثر أساليب التمويل على الاستثمار تعزى الى الخبرة العملية

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة " F " | القيمة الاحتمالية |
|--|----------------|----------------|-------------|----------------|------------|-------------------|
| انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 0.024 | 2 | 0.012 | 0.028 | 0.973 |
| | داخل المجموعات | 41.389 | 94 | 0.440 | | |
| | المجموع | 41.414 | 96 | | | |
| انتشار صيغ التمويل الإسلامي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 0.883 | 2 | 0.441 | 0.534 | 0.588 |
| | داخل المجموعات | 77.685 | 94 | 0.826 | | |
| | المجموع | 78.568 | 96 | | | |
| أمدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي | بين المجموعات | 2.458 | 2 | 1.229 | 3.068 | 0.051 |
| | داخل المجموعات | 37.656 | 94 | 0.401 | | |
| | المجموع | 40.113 | 96 | | | |
| مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الإسلامي | بين المجموعات | 0.012 | 2 | 0.006 | 0.013 | 0.987 |
| | داخل المجموعات | 44.355 | 94 | 0.472 | | |
| | المجموع | 44.367 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي و | بين المجموعات | 0.805 | 2 | 0.403 | 1.407 | 0.250 |
| | داخل المجموعات | 26.898 | 94 | 0.286 | | |

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة " F " | القيمة الاحتمالية |
|---|----------------|----------------|-------------|----------------|------------|-------------------|
| درجة تأثيره في اداء الاستثمار | المجموع | 27.704 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل الاسلامي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 0.899 | 2 | 0.450 | 1.822 | 0.167 |
| | داخل المجموعات | 23.204 | 94 | 0.247 | | |
| | المجموع | 24.103 | 96 | | | |
| جميع المحاور | بين المجموعات | 0.126 | 2 | 0.063 | 0.320 | 0.727 |
| | داخل المجموعات | 18.429 | 94 | 0.196 | | |
| | المجموع | 18.555 | 96 | | | |

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 94" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.09 المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.320 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.09 ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.727 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى الخبرة العملية .

خامساً: الفروق في متوسطات آراء أفراد العينة حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في

فلسطين تعزى الى الشكل القانوني للمشروع.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين

حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى الشكل القانوني للمشروع و الجدول

التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (53)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين

حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار تعزى الى الشكل القانوني للمشروع

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة "F" | القيمة الاحتمالية |
|---|----------------|----------------|-------------|----------------|----------|-------------------|
| انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 7.789 | 2 | 3.894 | 10.887 | 0.000 |
| | داخل المجموعات | 33.625 | 94 | 0.358 | | |
| | المجموع | 41.414 | 96 | | | |
| انتشار صيغ التمويل الإسلامي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 2.878 | 2 | 1.439 | 1.787 | 0.173 |
| | داخل المجموعات | 75.690 | 94 | 0.805 | | |
| | المجموع | 78.568 | 96 | | | |
| مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل التقليدي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 10.120 | 2 | 5.060 | 15.858 | 0.000 |
| | داخل المجموعات | 29.993 | 94 | 0.319 | | |
| | المجموع | 40.113 | 96 | | | |

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة " F " | القيمة الاحتمالية |
|---|----------------|----------------|-------------|----------------|------------|-------------------|
| مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل الإسلامي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 8.315 | 2 | 4.157 | 10.840 | 0.000 |
| | داخل المجموعات | 36.052 | 94 | 0.384 | | |
| | المجموع | 44.367 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 0.679 | 2 | 0.340 | 1.182 | 0.311 |
| | داخل المجموعات | 27.024 | 94 | 0.287 | | |
| | المجموع | 27.704 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل الاسلامي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 4.080 | 2 | 2.040 | 9.576 | 0.000 |
| | داخل المجموعات | 20.024 | 94 | 0.213 | | |
| | المجموع | 24.103 | 96 | | | |
| جميع المحاور | بين المجموعات | 5.147 | 2 | 2.574 | 18.045 | 0.000 |
| | داخل المجموعات | 13.407 | 94 | 0.143 | | |
| | المجموع | 18.555 | 96 | | | |

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 94" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.09

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 18.045 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.09، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع

المحاور تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى الشكل القانوني للمشروع.

اختبار شيفيه للفروق بين المتوسطات

ويبين اختبار شفيه جدول رقم (54) وجود فروق معنوية بين آراء أفراد العينة لجميع المحاور بين آراء فئة المشروع فردي و فئة المساهمة خاصة والفروق لصالح فئة مساهمة خاصة ، كما توجد فروق معنوية بين آراء أفراد العينة بين فئة المشروع فردي و فئة المساهمة عامة والفروق لصالح الفئة مساهمة عامة . و الجدول التالي يوضح ذلك :-

جدول رقم (54)

اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير الشكل القانوني للمشروع

| المحور | الفروق بين المتوسطات | مشروع فردي | مساهمة خاصة | مساهمة عامة |
|---|----------------------|------------|-------------|-------------|
| انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | مشروع فردي | | -0.764* | -0.518* |
| | مساهمة خاصة | 0.764* | | 0.246 |
| | مساهمة عامة | 0.518* | -0.246 | |
| مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل التقليدي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | مشروع فردي | | -0.674* | -2.002 |
| | مساهمة خاصة | 0.674* | | -1.328* |
| | مساهمة عامة | 2.002 | 1.328* | |
| مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل الاسلامي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | مشروع فردي | | -0.787* | -0.456* |
| | مساهمة خاصة | 0.787* | | 0.331 |
| | مساهمة عامة | 0.456* | -0.331 | |
| التحديات التي تواجه انتشار | مشروع فردي | | -0.336 | -1.427* |

| المحور | الفرق بين المتوسطات | مشروع فردي | مساهمة خاصة | مساهمة عامة |
|--|---------------------|------------|-------------|-------------|
| التمويل الإسلامي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | مساهمة خاصة | 0.336 | | -1.092* |
| | مساهمة عامة | 1.427* | 1.092* | |
| جميع المحاور | مشروع فردي | | -0.583* | -1.047* |
| | مساهمة خاصة | 0.583* | | -0.464 |
| | مساهمة عامة | 1.047* | 0.464 | |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

سادساً: الفروق في متوسطات آراء أفراد العينة حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في

فلسطين تعزى الى نوع النشاط الاقتصادي للمشروع .

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين

حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى الى نوع النشاط الاقتصادي للمشروع .

جدول رقم (55)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين

حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار تعزى الى نوع النشاط الاقتصادي للمشروع

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة " F " | القيمة الاحتمالية |
|--|----------------|----------------|-------------|----------------|------------|-------------------|
| انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 1.274 | 3 | 0.425 | 0.984 | 0.404 |
| | داخل المجموعات | 40.140 | 93 | 0.432 | | |
| | المجموع | 41.414 | 96 | | | |
| انتشار التمويل الإسلامي ومدى درجة تأثيره في اداء | بين المجموعات | 3.794 | 3 | 1.265 | 1.573 | 0.201 |
| | داخل المجموعات | 74.774 | 93 | 0.804 | | |

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة " F " | القيمة الاحتمالية |
|---|----------------|----------------|-------------|----------------|------------|-------------------|
| الاستثمار | المجموع | 78.568 | 96 | | | |
| مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل التقليدي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 0.105 | 3 | 0.035 | 0.081 | 0.970 |
| | داخل المجموعات | 40.008 | 93 | 0.430 | | |
| | المجموع | 40.113 | 96 | | | |
| مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل الإسلامي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 3.129 | 3 | 1.043 | 2.352 | 0.077 |
| | داخل المجموعات | 41.239 | 93 | 0.443 | | |
| | المجموع | 44.367 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 1.294 | 3 | 0.431 | 1.519 | 0.215 |
| | داخل المجموعات | 26.410 | 93 | 0.284 | | |
| | المجموع | 27.704 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل الإسلامي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 1.704 | 3 | 0.568 | 2.358 | 0.077 |
| | داخل المجموعات | 22.400 | 93 | 0.241 | | |
| | المجموع | 24.103 | 96 | | | |
| جميع المحاور | بين المجموعات | 0.118 | 3 | 0.039 | 0.199 | 0.897 |
| | داخل المجموعات | 18.437 | 93 | 0.198 | | |
| | المجموع | 18.555 | 96 | | | |

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 93" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.70
المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول أعلاه والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (0.199) وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.70 كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.897 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى إلى نوع النشاط الاقتصادي للمشروع .

سابعاً: الفروق في متوسطات آراء أفراد العينة حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى إلى مصدر تمويل المشروع .

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى إلى مصدر تمويل المشروع ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (56)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اثر أساليب التمويل على الاستثمار تعزى إلى مصدر تمويل المشروع

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة " F " | القيمة الاحتمالية |
|--|----------------|----------------|-------------|----------------|------------|-------------------|
| انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 0.112 | 2 | 0.056 | 0.127 | 0.880 |
| | داخل المجموعات | 41.302 | 94 | 0.439 | | |
| | المجموع | 41.414 | 96 | | | |
| انتشار صيغ التمويل الإسلامي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 0.505 | 2 | 0.253 | 0.304 | 0.739 |
| | داخل المجموعات | 78.063 | 94 | 0.830 | | |
| | المجموع | 78.568 | 96 | | | |

| البيان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة " F " | القيمة الاحتمالية |
|---|----------------|----------------|-------------|----------------|------------|-------------------|
| مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل التقليدي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 2.371 | 2 | 1.186 | 2.953 | 0.057 |
| | داخل المجموعات | 37.742 | 94 | 0.402 | | |
| | المجموع | 40.113 | 96 | | | |
| مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل الاسلامي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 0.044 | 2 | 0.022 | 0.047 | 0.954 |
| | داخل المجموعات | 44.323 | 94 | 0.472 | | |
| | المجموع | 44.367 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 0.127 | 2 | 0.064 | 0.217 | 0.805 |
| | داخل المجموعات | 27.576 | 94 | 0.293 | | |
| | المجموع | 27.704 | 96 | | | |
| التحديات التي تواجه انتشار التمويل الإسلامي و درجة تأثيره في اداء الاستثمار | بين المجموعات | 1.411 | 2 | 0.706 | 2.923 | 0.059 |
| | داخل المجموعات | 22.692 | 94 | 0.241 | | |
| | المجموع | 24.103 | 96 | | | |
| جميع المحاور | بين المجموعات | 0.326 | 2 | 0.163 | 0.841 | 0.434 |
| | داخل المجموعات | 18.229 | 94 | 0.194 | | |
| | المجموع | 18.555 | 96 | | | |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 94" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.09

يتضح من نتائج الجدول أعلاه والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.841 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.09، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.434 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات الباحثين حول أثر أساليب التمويل على الاستثمار في فلسطين تعزى إلى مصدر تمويل المشروع .

رابعاً: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبيان أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

أولاً : معادلة انحدار مدى تأثير المتغيرات المستقلة للتمويل التقليدي في الاستثمار في فلسطين
تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر مؤشرات المتغيرات المستقلة (مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي ، التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي، السياسات الائتمانية) على المتغير التابع (أداء الاستثمار) ، وقد تبين من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (57)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتمويل التقليدي (المتغير التابع: أداء لاستثمار)

| المتغيرات المستقلة | معاملات الانحدار | معاملات الانحدار المعيارية Beta | الخطأ المعياري | قيمة t | القيمة الاحتمالية sig. | دال / غير دال |
|--|------------------|----------------------------------|----------------|--------|------------------------|------------------|
| الثابت | 1.258 | | 0.576 | 2.182 | 0.032 | دال عند 0.05 |
| مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي | 0.433 | 0.427 | 0.095 | 4.555 | 0.000 | دال عند 0.05 |
| التحديات التي تواجه التمويل التقليدي | 0.157 | 0.128 | 0.114 | 1.371 | 0.174 | غير دال عند 0.05 |
| السياسات العامة على التسهيلات الائتمانية | 0.334 | 0.311 | 0.082 | 4.211 | 0.000 | دال عند 0.05 |
| تحليل التباين ANOVA | | | | | | |
| قيمة اختبار F | 10.751 | القيمة الاحتمالية | 0.000 | | | |
| قيمة معامل التفسير R ² | 0.376 | القيمة الاحتمالية لمعامل التفسير | 0.000 | | | |
| النموذج $y=1.258+0.433x_1+0.157x_2+0.334x_3$ | | | | | | |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه ما يلي :-

- 1- أن معادلة الانحدار جيدة ومقبولة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 10.751 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث ان القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05
- 2-من خلال معاملات المتغيرات المستقلة بعد أن تم تحويلها إلى علامات معيارية Standardization الموجودة في عمود Beta يتبين أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع هو رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل التقليدي ، أما متغير (التحديات التي

تواجه انتشار التمويل التقليدي) فله اثر ضعيف حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة له يساوي 0.174

وهو اكبر من 0.05 ، أي لا توجد تحديات كبيرة للتمويل التقليدي تؤثر على الاستثمار .

3- بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) $R^2 = 0.376$ والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت

0.000 مما يدل على أن نسبة التباين الذي تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار

من تباين المتغير التابع جيدة عند مستوى دلالة 0.05.

ويمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي: نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد

$$Y = \text{Constant}_+ b_1x_1 + b_2x_2 + E$$

ويمكن كتابة المعادلة بالصورة الرياضية الآتية:- $y=1.258+0.433x_1+0.157x_2+0.334x_3$

حيث:

Y: تمثل انتشار التمويل التقليدي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار

x₁: مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل التقليدي

x₂: التحديات التي تواجه انتشار التمويل التقليدي

x₃: السياسات العامة على التسهيلات الائتمانية

b₁, b₂: تمثل معاملات الانحدار

constant: ثابت الانحدار.

E: تمثل الخطأ العشوائي .

ثانياً: معادلة انحدار مدى تأثير المتغيرات المستقلة للتمويل الإسلامي في الاستثمار في فلسطين

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة اثر مؤشرات المتغيرات المستقلة (مدى رغبة

المستثمرين في التعامل مع التمويل الإسلامي ، التحديات التي تواجه انتشار التمويل الإسلامي ،

السياسات الائتمانية) على المتغير التابع (اثر التمويل الإسلامي في أداء الاستثمار) ، وقد

تبين من خلال نتائج هذا التحليل والذي يوضحه الجدول الآتي :-

جدول رقم (58)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتمويل الإسلامي (المتغير التابع: أداء الاستثمار)

| المتغيرات المستقلة | معاملات الانحدار | معاملات الانحدار المعيارية Beta | الخطأ المعياري | قيمة t | القيمة الاحتمالية sig. | دال / غير دال |
|--|------------------|----------------------------------|----------------|--------|------------------------|------------------|
| الثابت | 0.674 | | 0.720 | 0.936 | 0.352 | دال عند 0.05 |
| مدى رغبة المستثمرين في التعامل مع التمويل الإسلامي | 0.503 | 0.453 | 0.122 | 4.927 | 0.000 | دال عند 0.05 |
| التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي | 0.110 | 0.061 | 0.166 | 0.663 | 0.509 | غير دال عند 0.05 |
| السياسات العامة على التسهيلات الائتمانية | 0.355 | 0.297 | 0.112 | 5.452 | 0.0000 | دال عند 0.05 |
| تحليل التباين ANOVA | | | | | | |
| قيمة اختبار F | 12.866 | القيمة الاحتمالية | 0.000 | | | |
| قيمة معامل التفسير R ² | 0.415 | القيمة الاحتمالية لمعامل التفسير | 0.000 | | | |
| النموذج: $y=0.674+0.503x_1+0.110x_2+0.355x_3$ | | | | | | |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول السابق :

1- أن معادلة الانحدار جيدة ومقبولة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 12.866 وهي ذات دلالة

إحصائية عند مستوى 0.05 حيث ان القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 .

2- من خلال معاملات المتغيرات المستقلة بعد أن تم تحويلها إلى علامات معيارية

Standardization الموجودة في عمود Beta يتبين أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على

المتغير التابع هو السياسات العامة على التسهيلات الائتمانية ، أي ان السياسات العامة تلعب

دورا مهما في التأثير على التسهيلات الائتمانية كذلك يتضح ان هناك رغبة لدى المستثمرين للتعامل

مع التمويل الإسلامي و اللذان بدورهما سوف يعملان على تحسن اداء الاستثمار ، أما متغير

(التحديات التي تواجه انتشار التمويل الإسلامي) فله اثر ضعيف حيث أن القيمة الاحتمالية

المقابلة لها تساوي 0.509 وهي اكبر من 0.05. وهذا يشير الى التحديات و التي تواجه التمويل الإسلامي ليس لها تأثير كبير من الممكن ان تؤثر على الاستثمار في فلسطين .

3- كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) $R^2 = 0.415$ والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت 0.000 مما يدل على أن نسبة التباين الذي تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع جيدة عند مستوى دلالة 0.05. ويمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

أ - نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد

$$Y = \text{Constant}_+ b_1x_1 + b_2x_2 + E$$

$$y=0.674+0.503x_1+0.110x_2+0.355x_3$$

حيث:

Y: تمثل انتشار التمويل الإسلامي ومدى درجة تأثيره في اداء الاستثمار

x₁: مدى رغبة المستثمرين للتعامل مع التمويل الإسلامي

x₂: التحديات التي تواجه انتشار التمويل الإسلامي

x₃: السياسات العامة على التسهيلات الائتمانية

b₁, b₂: تمثل معاملات الانحدار

constant: ثابت الانحدار .

E: تمثل الخطأ العشوائي .

الخاتمة

أولا : النتائج

ثانيا: التوصيات

أولاً: النتائج

1 - نتائج خاصة

- 1- ان التمويل التقليدي له أثر إيجابي في الاستثمار اكبر من التمويل الإسلامي ، ويرجع ذلك الى مواكبته للأعمال المصرفية و الائتمانية التي يقوم بها مع متطلبات المستثمرين المختلفة واهمها توفير السيولة النقدية ، حيث بلغت الزيادة نسبة 30% عام 2014 عن العام 2012م.
- 2- ان التحديات التي تواجه التمويل التقليدي اكبر من التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي، والتي تتمثل في تعامله بالربا اخذاً وعطاءً ، وارتفاع سعر الفائدة المصرفية.
- 3- هناك رغبة لدى المستثمرين للتعامل مع التمويل الإسلامي، ويرجع ذلك الى رغبتهم بالابتعاد عن الاعمال المحرمة مثل الربا التي تتعامل معها المصارف التقليدية .
- 4- ارتفاع تكلفة التمويل الإسلامي بشكل نسبي مما له اثر سلبي على فرص التمويل و بالتالي فرص الاستثمار .
- 5- السياسات العامة للمصارف الإسلامية افضل من السياسات العاملة للمصارف التقليدية فيما يتعلق بالتأثير على التسهيلات الائتمانية و العامل على زيادتها .

2- نتائج عامة

1. التمويل التقليدي المقدم من البنوك التقليدية يعمل على زيادة تكوين راس المال لدى المستثمرين اكبر من التمويل الإسلامي.
2. ضعف التمويل التقليدي والإسلامي في العمل على زيادة الصادرات للخارج وهو ما يعكس حالة الاداء الاستثماري الواقعة تحت الحصار و الاغلاق الإسرائيلي .

3. يؤثر كل من التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي في زيادة الانتاج و بالتالي تكوين راس المال
4. اظهرت النتائج ضعف التمويل الاسلامي من الحد من التبعية الاقتصادية لإسرائيل .
5. بينت النتائج ان نسبة كبيرة من المستثمرين لديهم المعرفة بالية التعامل مع التمويل التقليدي
6. يرى حوالي 71% من المستثمرين ان البنوك التقليدية لديها الرغبة في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية المقدمة للمستثمرين .
7. البنوك التجارية لا تكيف اسعار الفائدة على الاقتراض مع الظروف الاقتصادية و السياسية في قطاع غزة .
8. نسبة الفائدة التي تفرضها المصارف التجارية لا تشجع على الاستثمار وبالتالي تحد من عمليات الاستثمار .
9. توافق صيغ التمويل الاسلامي مع احكام الشريعة الاسلامية يزيد من اقبال المستثمرين للتعامل معه .
10. ضعف الالمام بالتعامل مع صيغ التمويل الاسلامي بالمقارنة مع الالمام بالتمويل التقليدي .
11. تكلفة التمويل في البنوك الاسلامية غير مناسبة و مرتفعة و خاصة نسبة المرابحة للأمر بالشراء .
12. يحجم كثير من المستثمرين على التعامل مع التمويل التقليدي لأنه تمويل يعتمد على الفائدة الربوية .
13. ارتفاع سعر الفائدة التي تفرضها البنوك التقليدية يعتبر من اكبر التحديات التي تواجه التمويل التقليدي .

14. اختلاف العلماء في الفقه الاسلامي و ما يصدر من المؤتمرات العلمية في تطبيق صيغ

التمويل الاسلامي من التحديات التي تواجه التمويل الاسلامي .

15. اظهرت النتائج ان البنوك التقليدية تعمل على زيادة التمويل المقدم للمستثمرين ، و هو ما

يوضحه الجدول رقم 9 ، حيث ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية عام 2014م بما نسبته 30%

عن العام 2012م.

16. لا ترغب البنوك التقليدية في خفض اسعار الفائدة وهذا مرتبط مع سياسات سلطة النقد

ال فلسطينية .

17. المصارف الاسلامية تأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية للمستثمرين ، وهو ما يوضحه التطور

في حجم التمويل المقدم من المصارف الإسلامية للمستثمرين رغم حداتها .

18. ان المصارف الاسلامية لديها مرونة في السياسات و القوانين تعمل من خلالها على زيادة

التسهيلات الائتمانية للعملاء اكثر من المصارف التقليدية

19. ضعف التسويق بشكل عام وما يتبعه من عمليات دعاية و إعلان ، واستخدام اساليب الترويج

و التي من شأنها ان تؤثر بشكل ايجابي على توجهات المستثمرين ومدى رغبتهم في التعامل مع

التمويل الاسلامي .

20. ارتفاع تكلفة التمويل الاسلامي و خاصة ان معظم المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة هي

مشاريع صغيرة وتحتاج الى تمويل باي صيغة ، ومن خلال الدراسة تبين ان كلما انخفض قيمة

المعاملة ارتفعت نسبة المربحة ، و العكس صحيح.

ثانياً: التوصيات

بناء على اختبار الفرضيات والنتائج السابقة توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات كانت على النحو الاتي :-

1- تطوير اداء المعاملات الاسلامية لتتواءم مع حاجة المستثمرين والتطور التكنولوجي والمالي و التجاري .

2- ضرورة عقد الندوات و المؤتمرات في المؤسسات التعليمية والثقافية ، لتثقيف المستثمرين حول الفرق بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي .

3- ضرورة انخفاض تكلفة التمويل التقليدي والإسلامي ليعمل على تطوير الاقتصاد الفلسطيني و الحد من التبعية لإسرائيل و انخفاض معدلات الفقر

4- على المصارف الاخذ بالاعتبار حالات المشروعات الاستثمارية هل المشروع جديد ام قديم، والعمل على زيادة التسهيلات الائتمانية للمستثمرين.

5- زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التقليدية والاستثمارية للقطاعات الاستثمارية لما لها من عائد جيد على التنمية الاقتصادية في فلسطين .

6- على سلطة النقد الفلسطينية العمل على تقديم التسهيلات الإجرائية للبنوك والمصارف العاملة فيما يتعلق بتقديم التسهيلات الائتمانية المقدمة للمستثمرين.

7- قيام البنوك الإسلامية بزيادة أساليب الترويج لزيادة اقبال المواطنين على التمويل الإسلامي .

ثالثاً: مقترحات الدراسة

من خلال دراستنا و عرضنا لهذه الدراسة وهذا العنوان الكبير في عالم التمويل نطرح مجموعة من المقترحات والتي جاءت لتواكب التطورات المالية والاقتصادية و التي تتوافق مع مبادئنا

الإسلامية و عقيدتنا في زمن اظهر الاولوية لدى المستثمر الفلسطيني بشكل خاص و المستثمر بشكل عام على التعامل مع التمويل الاسلامي و التي يبتعد عن التمويلات المشبوهة والتي جاء القرآن الكريم والسنة النبوية لتحرمها وتتوعد من عمل بها ، واتضح ذلك من خلال دراستنا للتمويل التقليدي و التمويل الإسلامي وإبراز اهم السمات التي يحققها كل أسلوب ، وما يأمله المستثمر بشكل عام ليحقق من خلاله الاستفادة الكبرى لتمويل استثماراته بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، واوكد أنني لست هنا في معرض ابتكار أساليب جديدة او تغيير في أساليب التمويل الإسلامية ولكن أريد أن أضيف الى ما هو سابق ووجدت مثلما تقدم ان بعض أساليب التمويل الإسلامية ينقصه الكثير من التطوير وهي كالاتي :

اولا : في توفير السيولة النقدية

ان كثير من المستثمرين يشكون من ان التمويل الاسلامي في قطاع غزة لا يوفر التمويل النقدي اللازم لدفع قيمة مشترياتهم وهو ما يجعلهم يلجئون الى التمويل التقليدي من خلال البنوك التجارية ، وتجدر الإشارة الى البحث عن آلية مناسبة لمعالجة هذه الإشكالية من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو من خلال نظام المشاركة او التمويل النقدي .

ثانياً : تطوير نظام المربحة

لقد أظهرت الدراسات في الضفة الغربية وقطاع غزة ان حوالي 98% من التمويل الإسلامي هو تمويل عن طريق المربحة للأمر بالشراء ، ومن خلال الدراسة تبين هناك اختلاف بين طريقة التمويل للمربحة في العالم الإسلامي سواء في فلسطين او غيرها من الدول العربية والإسلامية ، حيث تم من خلال الدراسة ان الربح لعملية التمويل للمربحة في فلسطين يكون بشكل مركب ، ويزداد

كلما زاد عدد السنوات ، وان الأمر ملزم للمشتري بشراء السلعة ، وهو ما يشكل عبء و ظلم للمتعامل خاصة وان معظم التمويل بهذه الطريقة يتم للتمويل الاستهلاكي ، اما في بعض الدول فإن الربح يحسب على أصل المبلغ فقط . وعدم الزام المشتري بشراء السلعة ولكن يخصم نسبة معينة في حال امتناع المشتري لتملك السلعة ، حيث كما اسلفنا ان المرابحة تتكون من ثلاث اطراف البائع و المشتري و البنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع و المشتري ، و البنك لا يشتري السلع هنا الا بعد تحديد المشتري لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء .عموما يمكن ان يكون الوعد ملزما او غير ملزم للأمر بالشراء واشترط الذين قالوا بصحة هذا البيع من الاقدمين عدم الزام الامر بالشراء بوعده ، وهذا ما نص عليه مجمع الفقه الاسلامي الدولي مؤخرا ، ولذلك منح الأمر بالشراء الخيار في شراء السلعة او العدول عنها عند عرضها عليه من قبل المأمور ، و اجاز بعض الحكام المعاصرين بيع المرابحة للأمر بالشراء مع الإلزام بالوعد ويرى الباحث ان خطوات المرابحة تتم من خلال الاتي :-

- 1- يتقدم الامر بالشراء بطلب الى البنك يضمه مواصفات السلعة التي يريدتها .
- 2- يقوم البنك بدراسة العملية ، وبعد التأكد من الجدوى الاقتصادية يحدد الشروط و الضمانات للتصديق عليها .
- 3- يوضع في حساب البنك ما نسبته 10% او حسب الاتفاق من قيمة البضاعة .
- 4- يقوم البنك بشراء السلعة وفق مواصفاتها من مالكةا .
- 5- قبض البنك للسلعة و حيازتها قبضا حقيقيا او قبضا حكما .
- 6- عند قبض البنك للسلعة على نحو ما ورد أعلاه ، يعرض السلعة على الأمر بالشراء الذي يملك الخيار في قبولها او رفضها .

7- اذا قبل الأمر بالشراء السلعة ، يتم تحرير عقد البيع متضمنا لكل شروطه مع توقيع طرفية (

البنك والعميل) .

8- تنفيذ الضمانات اللازمة من الامر بالشراء .

9- تسليم السلعة للامر بالشراء و تحريرها ما يفيد التسليم .

10- اذا رفض المشتري شراء السلعة بعد تملكها من البنك فان الخسارة ترحل للمشتري و

تخصم من قيمة الدفعة التي وضعها في حساب البنك .

ثالثاً: الصكوك

تعد الصكوك الاسلامية من افضل وسائل اجتذاب المدخرات الحقيقية و تجميع الاموال اللازمة لتمويل المشروعات المختلفة ذات الجدوى الاقتصادية ، وتقوم الصكوك الاسلامية على اساس المشاركة في الربح و الخسارة المتوقعة للمشروع ، ومن اشكالها السائدة حالياً : صكوك المضاربة و صكوك المشاركة ، وتعرف الصكوك بانها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية المباني او منافع او خدمات او في مشروع معين او نشاط استثماري خاص.⁽¹⁾ وهو المعمول بها في المصارف الاسلامية حالياً ، وان هذه الطريقة تفتح افاقاً واسعة للمصارف الاسلامية لاجتذاب الاموال دون ان تكون لديها مخاوف من ان اصحابها يرغبون بالانسحاب من دون اكتمال المشاريع الممولة . وهذا يعني التوسع في التمويلات طويلة الاجل .

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ، المعيار الشرعي رقم 17 ، صكوك الاستثمار ، المناقمة

، 2003 ، ص 203

رابعاً : القرض الحسن

من المعروف ان المصارف الإسلامية لا تمنح المتعاملين معها قرضاً مثل الذي تقوم به البنوك التقليدية ، كما انها لا تقوم بخصم الكمبيالات و ذلك لأنه لا يجوز للمصرف تقاضي أي زيادة عن المبالغ الممنوحة وفي هذه الحالة فأیما قرض جر منفعة فهو ربا . ولكن هناك حالات يكون فيها المتعامل مع المصرف الإسلامي مضطراً للحصول على الأموال لأي سبب كان من الأسباب، فقد يحتاج نقوداً للعلاج او التعليم او السفر، وغيرها وليس من المعقول ان لا يلبي البنك الإسلامي حاجة هذا الزبون لأسباب عدة منها:

1- ان مصلحة المصرف مرتبطة بهذا الزبون فهو يودع امواله ، ويتعامل معه مما يعني استفادة البنك منه.

2- ان هناك مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق المصرف و هو مد يد العون و المساعدة للمجتمع الذي يعمل فيه .

3- العمل على ابعادهم عن الاقتراض بالفائدة من البنوك التقليدية .

كل ذلك يؤكد على أهمية قيام المصارف الإسلامية الى اللجوء الى تقديم القرض الحسن ، و الذي يعتبر ان من حق المسلمين ان يفترضوا من بيت مال المسلمين لا فرق في ذلك بين امير و مأمور ، والدليل على ذلك ما جاء من تاريخ الطبري ان هند بنت عتبة قامت الى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فاستقرضت من بيت مال المسلمين أربعة الاف درهم تتاجر فيها

فأقرضها فاشتريت و باعت ، وكذلك اقترض عثمان بن عفان رضي الله عنه من بيت مال

المسلمين مبلغا يقدر بمائة الف درهم فلما جاء آجلة ردة عثمان .⁽¹⁾

ويمكن تمويل صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاصة او من الأموال المودعة من

الجمهور في صندوق القرض الحسن الذين يفوضون المصرف بإقراضها للناس قرضا حسنا .⁽²⁾

مقترحات لدراسات مستقبلية: -

- دراسة مقارنة لأرباح الشركات التي تتعامل مع التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي
- دور التمويل النقدي في البنوك الإسلامية في الحد من التوجه للبنوك التقليدية .
- أهمية توفير السيولة النقدية في كفاءة عمل المنشآت.
- كفاءة صيغة المشاركة في زيادة الاستثمار في فلسطين

¹ - أبو بكر هاشم أبو بكر ، التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية - الواقع والتحديات - مركز الكتاب ،

القاهرة مصر ، 2012م ، ص 41

² - د حسين سمحان ، العمليات المصرفية ، مرجع سبق ذكره ، ص 99

المراجع